محمد يوسف عدس

نَهْبُ الفُقَرَاء

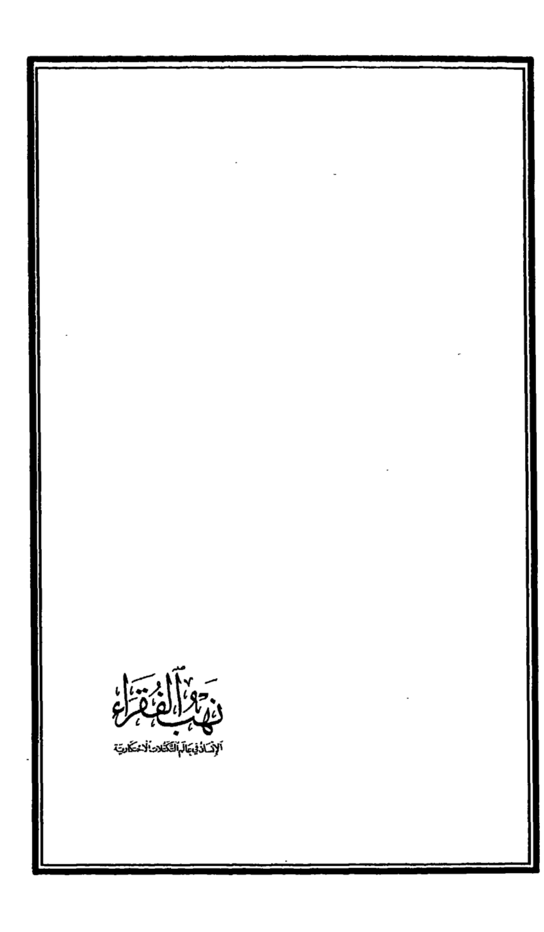
الإنسان في عالم التكتلات الاحتكارية

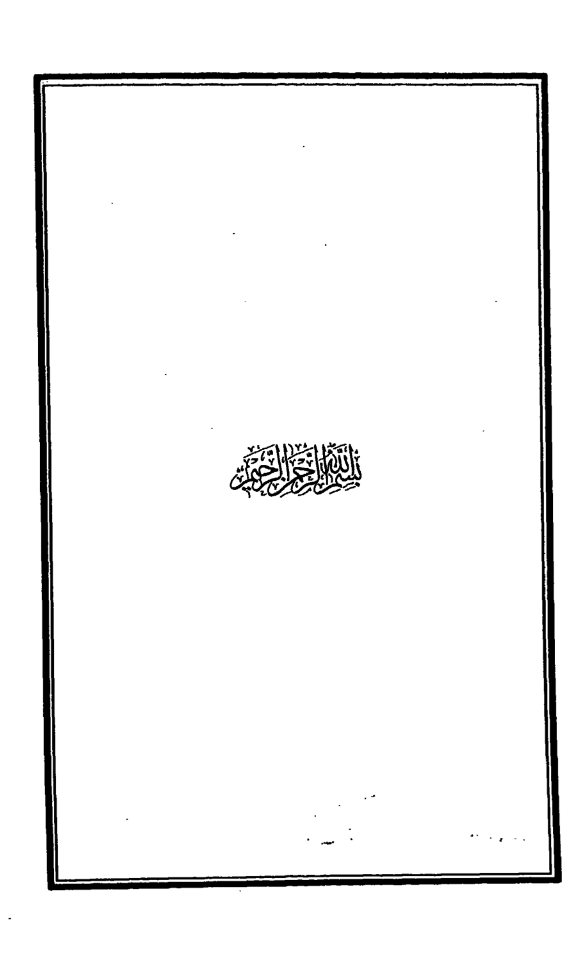
تقديم

أ.د. كمال عرفات نبهان



مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع


نهب الفقراء
الإنسان في عالم التكتلات الاحتكارية


بسم الله الرحمن الرحيم



الإنسان في عالم التكتلات الاحتكارية

محمد يوسف عدس
مستشار سابق بمنظمة اليونسكو

تقديم

أ.د. كمال عرفات نبهان
أستاذ علم المكتبات والمعلومات

القاهرة
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م



الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ-٢٠١٢م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٢٣٦٢٥ / ٢٠١٢م

ISBN
978- 977- 481- 070- 1

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

عدس ، محمد يوسف .
نهبُ الفُقراء : الإنسان في عالم التكتلات الاحتكارية / محمد يوسف عدس ؛ تقديم كمال عرفات نبهان .- ط١ .- القاهرة : مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢ .
٢٠٨ ص ؛ ٢٤ سم .
تدمك ١ ٠٧٠ ٤٨١ ٩٧٧ ٩٧٨
١- الاحتكار
أ - العنوان ب - نبهان ، كمال عرفات (مُقدِّم)
٣٣٨,٨٢

مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع
القاهرة : الأزهر ٧ حارة الصوالحة - أمام جامعة الأزهر
ت ٠٢/٢٥٩٢٠٠٧٨ - جوال ٠١٢٢/٢٦٧٦٧٩٧

المحتويات

* * *

تقديم

أ.د. كمال عرفات نبهان
أستاذ علم المكتبات والمعلومات

يبدو أن الجنس البشري بكل فئاته شرقًا وغربًا لا يزال يتعثر في مرحلة مُتَخَلِّفة من مراحل التطور الأخلاقي والوجداني ، كما لا تزال مساحة الضمير لدى كثير من البشر ضيِّقة ومأزومة ، وغالبًا معدومة ، ولا تزال دورة الكون تشهد صراعًا وحربًا بين نخبة من الأخيار وكثرة من الأشرار ..

ومؤلف هذا الكتاب فدائي نذر نفسه في هذه الملحمة المعاصرة من أَجْل مزيد من ترقية الإنسان وتقديم الحقيقة .. ومعركته في هذا الكتاب ضد ما يشهده الاقتصاد العالمي الآن من سطوة التكتلات الاحتكارية التي تُسمَّى « الكارتلات » ، والتي يقبض أصحابها من ملاك الشركات الكبرى على ناصية المال والاقتصاد والسياسة في كل أنحاء العالم .

ويتتبع المؤلِّف بعض مظاهر الجريمة والطغيان التي تُمارسه هذه الاحتكارات ضد الإنسانية ، وخصوصًا في مجالات صناعة الدواء ومُمَارسات المؤسسات التي تُسمِّي نفسها خيرية بينما هي غطاء للسيطرة وتمرير سطوة رأس المال وتجميل الوجه القبيح للرأسمالية المعاصرة ..

والمجتمع الرأسمالي الصناعي الغربي يحتوي على كثير من التناقضات الحادة ، فبينما سَاهمت الرأسمالية في استثمار مهارة وإبداع الكثير من عباقرة البشر ، وقدمت كثيرًا من الإنجازات والتَّقَدُّمَات المادية المبهرة ؛ فإنها في نفس الوقت وصلت إلى مرحلة من الدمار الأخلاقي أصبحت تَهْدر كل ما أنجزته هذه الحضارة من رخاء ورفاهية للإنسان ، حتى أن بعض المفكرين يخشون أن تكون هذه الحضارة العالمية على وشك الانهيار ، ومن بين هؤلاء عقلاء من أبناء الحضارة الغربية أنفسهم .

ومؤلِّف الكتاب يُساهم في كشف الرُّؤْية الأُحَادية للحضارة الغربية التي ترفع قيمة المادة فقط ، وتُحَوِّل الإنسان إلى مادة استعمالية ، بعد أن حوَّلت ثروات الشعوب الفقيرة إلى مادة استعمارية ، وحوَّلت كثيرًا من الحكام في الغرب وفي الشرق خصوصًا إلى مادة استحمارية ..

ومن النماذج التي يُبرزها المؤلف في هذا الكتاب « مهزلة علاج مرضى السرطان » ، الذي ظهرت له علاجات رخيصة وفعّالة وغير مؤذية للمرضى ، ولكن شركات الأدوية تحارب ظهورها وتدمر العلماء الذين اخترعوها ، إمّا باستصدار تشريعات لتحريم هذه الأدوية البديلة ؛ لأن الاحتكارات والشركات قوية والحكومات ضعيفة هزيلة حتى في أمريكا وأوربا ، وإمّا بشراء براءات الاختراع من أصحابها ثم إخفاء هذه الاختراعات ، ولذلك يهرب الأطباء الثوريون إلى دولة مثل « المكسيك » لكي يعالجوا المرضى من السرطان بهذه الأدوية الجديدة ، ويُطالب المؤلِّف مصر والعرب بأن ينضموا إلى هذه المقاومة الباسلة من أجل مؤازرة هذه الاختراعات الجديدة لمصلحة المرضى المُعَذَّبين من المرض والفقر والضياع في دول العالم الثالث ..

ويندهش المرء عندما يقرأ في هذا الكتاب ما قالته باحثة صيدلانية عن جرائم شركات الأدوية حيث تقول : « كانت الشركات في الماضي تُرَوِّج أدوية لمعالجة الأمراض ، أما اليوم فهي تُرَوِّج لأمراض تُناسب أدويتها القديمة !! » .. وذلك لكي تُحافظ الشركات على مئات المليارات من الدولارات التي تربحها من احتكار الأدوية ، ولذلك تحارب الأدوية البديلة وتقف ضد قوانين التطور والسعي نحو آفاق من الرحمة والشفقة بالإنسان بالأدوية البديلة المُكتشفة ..

ويستمر مؤلِّف الكتاب في جهد دؤوب وإصرار لكي يظهر لنا مزيدًا من زواج المال والسلطة في التكتلات الاحتكارية ، وتَخَفِّي طُغَاة الرأسمالية في أثواب الأولياء الصالحين، ويضرب لذلك أمثلة بـ « إمبراطورية روكفلر البنكية » ، وسيطرتها على بعض الجامعات ومعاهد التعليم الطبي بالمال والسلطة واضطهاد أصحاب الرأي والمبدأ من أساتذة الجامعات المسلوبة بحجة التبرعات ، وكذلك « مؤسسة فرانكلين » للأعمال الخيرية ظاهريا وكيف قامت بإخضاع الأطباء بالمال والنفوذ ، ويحكي المؤلِّف عن أدوية دمَّرت الأطفال والأَجِنَّة والأُمَّهات والبشر ، وعن الكيماويات التي تُضاف إلى مياه الشُّرب ، وكثير من المهازل الدوائية ، ويفاجأ القارئ العربي بمعرفة أسرار غامضة عن مسر ولْنشل ، والدكتور ريتشارسون والدكتور كريس ، وكثير من غيرهم من الأبطال والضحايا في

معركة المرض والدواء وسيطرة شركات الأدوية .

ثم يواصل المؤلِّف كشف الدمار والخراب الذي تُمارسه الشركات العملاقة على اقتصاديات الشعوب وثرواتها وأقوات البشر ، وتكشف كثيرًا من ألْغاز التمويل وأسرار البنك الدولي والشركات المُجْرمة مثل « شركة إنرون » ، وكيف تتحول الشركة إلى شخصية سيكوباتية عديمة الضمير ، وكيف يقع معظم الضرر على بلدان وشعوب العالم الثالث رخيصة الأرواح ، وكذلك شركة جنرال إلكتريك ، ويكشف المؤلِّف عن تَغَوّل الديون والفوائد على الشعوب الفقيرة ، ويطالب بإلغائها ، كما يُظهر خيانة الحكام في الدول الفقيرة، الذين يبيعون أملاك الشعوب ويخصخصونها ويربطون دولهم بالاحتكارات العالمية المدمرة ، وذلك بأبخس الأثمان وبأحقر العمولات وأحط طباع الخيانة للوطن والشرف والإنسانية تحت شعارات العولمة وحرية التجارة ، ولانملك إلا أن نتساءل : « ياإلهي .. من أين يأتي هؤلاء ؟؟ ولماذا هم كثيرون .. متشابهون .. متكررون ؟؟ » .

أليس من عجائب الدهر أن الأغنياء دائمًا ينهبون الفقراء وأن بطونهم لا تشبع إلا من لحوم الفقراء ؟! ولم نجد من قبل لصًا يسرق لصًا !!

وليس هذا العمل الابداعي العلمي غريبًا عن إبداعات المؤلِّف الأستاذ محمد يوسف عدس ، فهو شخصية متميزة في تاريخ مصر الثقافي والتربوي ، يشهد له تلاميذه ـ وأنا منهم ـ بالفضل والأُستاذية منذ كان يعمل في وزارة التربية والتعليم في الستينات ، وكان من روَّاد المكتبات المدرسية ، وعلَّم تلاميذه القراءة والتفكير العلمي والإبداع ، وأسهم في إنشاء مكتبة للأطفال في « بنها » ، وعمل في المكتبة القومية في « استراليا » ، وأنشأ مكتبة رائعة لجامعة قطر في الدوحة عندما عمل خبيرًا لليونسكو لإنشاء وتطوير جامعة قطر ، وواصل إبداعه في البحث والتأليف الذي بدأه مبكرًا بكتابه عن المسلمين في الفلبين (نُشر بدار المعارف ١٩٦٩) ، ثم عن مشكلات التطهير العرقي للمسلمين في البوسنة وكوسوفا ، ومشكلات المسلمين في آسيا الوسطى والشيشان ، وكان يحرص على الرجوع إلى المصادر الأصلية والصحيحة للمعلومات ، ولذلك فإن مؤلفاته تعتبر مصادر أولية في البحث العلمي لأصالتها ودِقّتها غير المسبوقة ، وكان أول من قدَّم إلى العقل العربي كتاب القائد

المفكر « بيجوفيتش » رئيس البوسنة خلال حربها ونضالها ، فترجم كتابه « الإسلام بين الشرق والغرب » ترجمة مبدعة ، وترجم مختارات من الأدب الفلبيني ، وكتب عن المستشرق محمد أسد وكشف عن تميّزه وعبقريته وقصة دخوله إلى الإسلام ، وكتب عن جورج جالاوي وعن بوش الابن وديك تشيني ودورهما كمَخَالب وثَعَالب للرأسمالية الاحتكارية ، وتزيد مؤلفاته عن العشرين كتابًا بالإضافة إلى مئات المقالات في الصحف والمجلات وشبكة الانترنت ، وتستمر حتى الآن كتاباته عن المنظومة الاقتصادية العالمية المعتمدة على القروض والفوائد المدمرة وهو يعالجها من مدخل إسلامي مستنير ..

عَالمٌ متفهم يُخَاطب العقول الكبيرة والمستقبل المأمول بخلاف كثير من الغربان الكئيبة التي صنعتها أجهزة المخابرات العالمية لكي تُسيء إلى الإسلام في هذه الأيام بالقول الجاهل واللفظ الغليظ .. وكثيرًا ما خاض المؤلِّف مناقشات مع مفكّري الغرب في هذه القضايا بعلمه وحديثه الرائع المُبْهِر ، وهو يواصل اليوم كتاباته حيث يُقيم في « ملبورن » في جنوب استراليا ، وهي كتابات حافلة بالمحبة الإنسانية والدفاع عن الإنسان في كل مكان ولغة ولون ..

وسوف يكتشف الضمير الإنساني في المستقبل نضال المؤلف في مواجهة الأخطاء الكبرى للرأسمالية الاحتكارية وضلالات العقل البشري ، وهو يمثل وحده كتيبة تبحث وتنبه بالكلمة الصادقة ، وباللغة العربية ، فله كل التحية والتقدير والدعوات بالتوفيق من الله تعالى ..

كمال عرفات نبهان

٦ أكتوبر - مصر

في ١٤/١/ ٢٠١٣

مُقَدِّمَة

فى هذه السلسلة من المقالات لا أكشف للقارئ فقط مجرّد حقائق أو معلومات عن حالة الإنسان المعاصر الذي قُدّر له أن يحيا تحت سطوة التكتلات الاحتكارية مُسْتَغَلًّا مُرَوّعًا مذعورًا من هواجس الفقر والمرض والأوبئة واستلاب الحرية .. إنما أحاول أن أكشف عن الأوضاع التي آلتْ إليها حضارة عالمية أرى أنها أوشكت على الانهيار ..

ولكن لا ينبغي أن يُفهم من هذا أنني ضد الحضارة الغربية بصفة مطلقة بل أظن أنني واحد من أكثر الناس فهما وتقديرًا لمنجزات الحضارة العظيمة التي تترىٰ أمامنا في كل ركن من أركان الدنيا خصوصًا في جوانبها العلمية والتقنية المبهرة التي لا يستطيع إنكارها أحد إلا إذا كان مصابًا بالعمىٰ ..

ولكنى أتحفظ على كثير من إفرازاتها المدمرة للحياة الإنسانية والأخلاقية، وأنتقدها تمامًا كما يفعل كثير من العقلاء والحكماء من أبنائها أنفسهم، الذين يعترفون بأن هذه الحضارة بلا روح ولا أخلاق ولا إنسانية.. وأنها بقدر ما جلبت لفريق من أبنائها الثراء والقوة والسيطرة العالمية إلا أنها نشرت البؤس والكوارث والفقر والمرض والحروب والقلق في أكثر بقاع العالم، وخصوصًا المناطق التي تمتعت حقبة من الزمن في ظلال الحضارة الإسلامية، وكانت من أكثر بلاد الدنيا تقدُّمًا وازدهارًا وحيوية ..

مصيبة هذه الحضارة الغربية أنها عوراء ترى الكون بعين واحدة فلا ترى منه إلا المادة وقوانين المادة، وتريد أن تصوغ الإنسان في إطار هذه النظرة الضيقة .. فتحوّل على يديها كائنًا بلا روح ولا أخلاق بل كما يؤكد لنا بيجوفيتش والمسيرى إلى مادةٍ استعمالية.. إلى سلعة : تباع وتشترى وتُستهلك ثم يُلقى بها في نهاية المطاف إلى صناديق القمامة .. وهذا ما أردت أن أكشف عن بعض جوانبه التي لم يتطرق إليها أحد -فيما أعلم- بالقدر الذي تستحقه من تحليل وتفصيل خصوصًا في سلسلة مقالاتي عن « الإنسان في عالم التكتلات الاحتكارية » ..

وقد أسلمني هذا البحث التحليلى إلى قضية هامة هى قضية الاحتكارات في الصناعات

الدوائية .. وعلى الأخص مهزلة العلاجات التقليدية لمرض السرطان ، التي تجمدت على وسائل البتر والحرق بالأشعة والتسميم بالكيماوي، وقد تعاطفت بشدة مع قصة مأساوية لمجموعة من الأطباء والباحثين الأمريكيين ظهروا في الستينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين .. رأوا رؤية أخرى وحاولوا استخدامها في علاج السرطان وقد تدفقت إليهم جموع كثيرة من مرضى السرطان الأمريكيين يأسًا من العلاجات التقليدية ...

التقيت مصادفة بأحد أساتذة الطب بجامعة الإسكندرية ، فلما ذكرت أمامه حقيقة أن الأبحاث العلمية لم تقدم عقارا واحدا فعّالًا يمكن الاستغناء به عن الكيماوي في علاج السرطان منذ أعلن نيكسون سنة ١٩٦٧ إطلاق مشروع بحث علمي للقضاء على مرض السرطان في العالم ، اعترض قائلًا : بل هناك عشرات العلاجات الجديدة .. فسألته : هل تم الاستغناء عن العلاج الكيماوي ..؟! قال : لا ولكنها أدوية مصاحبة ، أثبتت فاعلية .. قلت : أنا لا أناقش فاعليتها ..

ولكنّي مَعْنيٌّ بعلاجات بديلة تحلّ محل هذا الكيماوي الرهيب الذي يدمر الخلايا الحية ويقضى على جهاز المناعة في جسم الإنسان ويسبب آلامًا مروعة للمريض .. والحقيقة أن دراستي للتكتلات الاحتكارية أو الكارتلات وتأثيرها على الإنسان المعاصر هي التي لفتت نظري إلى بشاعة تأثير كارتلات الصناعات الدوائية بصفة خاصة على حياة الإنسان ومصيره .. كان يدفعني لمواصلة هذه الدراسة معاناة اثنين من أعز أصدقائي.. من مرض السرطان وعلاجاته التقليدية ، معاناة أدت إلى وفاتهما ..

وقبل ذلك.. وخلال الأعوام الستة الماضية كتبت عددًا من المقالات عن منظومة الاقتصاد العالمية القائمة على القروض والفوائد .. ونبهت إلى خطورة استسلام الدول النامية لسياسات الصندوق والبنك الدوليين .. وكشفت عن فشل مشرعات التنمية في العالم الثالث بسبب هذه السياسات الخطرة على الأمن الوطني والغذائي.. وبيّنتُ أن ديون العالم الثالث يجب إلغاؤها لعدم شرعيتها .. ثم تناولت موضوع الشركات الكبرى في عدد آخر من المقالات وصفت فيها بشيء من التفصيل سباقها المحموم نحو الثروة والسلطة .. غير عابئة بمن تكتسحهم في طريقها من ملايين الضحايا من البشر .. تسحقهم تحت أقدامها

وتلقى بهم في مستنقعات الفقر والمرض والعبودية ..

ونبّهت في آخر مقالة لي بعنوان « عصر الشركات الكبرى والحكومات الهزيلة » إلى خطورة هذه الشركات التي دخلت بلادنا عن طريق خصخصة القطاع العام ومن خلال وكلائها في المنظومة السياسية الاقتصادية الحاكمة .. حيث أشرت إلى أن هذه الشركات في زحفها ستأكل الأخضر واليابس .. وتحيل البشر إلى أشباح آدمية في مجتمعات خاضعة لأبشع أنواع العبودية. وتحت حكومات هزيلة .. تتحوّل فيها الديموقراطيات إلى فاشية ناعمة .. والدكتاتوريات إلى فاشيات غليظة .. حتى يتحسّر الناس على عهود الظلم والاستبداد التي مضت باعتبارها أسعد حالا من العصور التي ستليها ..!

عندما كتبت هذه المقالات ظننت أنني قد أدّيت واجبي .. بوضع المشكلة في بؤرة الوعي العام ولكن يبدو أنني قد تسرعت في تقديري .. فقد تبين لي أن الأمر أعقد بكثير مما ظننت .. وأن هناك مؤشرات تبرز تباعًا من سراديب الظلام إلى العلن، على المستويين المحلى والعالمي ، فقد تبين لي من قراءات مستفيضة وموثقة أننا لا نواجه مخاطر زحف الشركات العملاقة فحسب .. فهذه الشركات ليست إلا الجزء الصغير الظاهر من جبل الثلج الهائل الغاطس تحت مياه المحيط .. إننا نواجه منظومة أكبر وأشمل هي منظومة التكتلات الاحتكارية .. فيما يسمونه بالكارتلات التي يقبض أصحابها على ناصية القوى الثلاثة : المال والاقتصاد والسياسة جميعا .. وقد كانت هذه الحقيقة ماثلة في ذهني عندما وصفت أوباما بأنه فقاعة كبيرة .. وعندما تحدثت عن كبار السياسيين بأنهم مجرد خيول سباق في إسطبل أصحاب القوة الحقيقية .. لقد كنت أعرف منذ بضعة أعوام أن واحدا منهم على الأقل هو هنري كيسنجر .. وصفه أحد الكتاب صراحة بأنه واحد من خيول السباق في حظيرة روكفلر .. نشأ وترعرع في كنفه .. وأثبت ولاءه وعبقريته في مهام أنتدب إليها في بعض دول أمريكا اللاتينية .. كلها مؤامرات وتدبير انقلابات واغتيالات لرؤساء دول منتخبين .. ثم فُرض على الرئيس نيكسون ليقوم بمهام دبلوماسية أكبر لدى الصين والإتحاد السوفييتي .. وقد نجح فيها واكتسب عليها شهرة عالمية .. وكان ذلك كله جزءا من خطة لتوسيع مجال هيمنة قوى الاستغلال للكارتلات العالمية ...

هذه إذن بعض مؤشرات على نوع الموضوع الذي سنتحدث عنه .. وقد كانت مادته حاضرة جاهزة أمامي لمدة عام كامل .. ولكنني كنت شديد التردد في أن أتطرّق إليه .. لأسباب عديدة منها صعوبة الموضوع وصعوبة تصديق ما ينطوي عليه من حقائق غير مألوفة.. ولأن معظم أصدقائي لم يشجعني على الكتابة فيه .. بينما عدد قليل جدا كان يستحثني ويسألني : متى ستبدأ الكتابة في هذا الموضوع..؟ والله المستعان

محمد يوسف عدس

ملبورن ـ استراليا
٢ مايو ٢٠١٢

الفصل الأول
الاحتكار في الصناعات الدوائية

تمهيد

كنت أقرأ تقريرا حديثا عن الأرباح التي حققتها شركة واحدة من شركات الأدوية في عام واحد هي شركة فايزر.. لا لأن الشركة تهمني ولا حتى الأدوية .. إنما كان يهمني أن أرى حجم الأرباح والأموال التي تجمعها شركة واحدة ضمن مجموعة من الشركات في تكتل احتكاري واحد تجمع ثروات هائلة وتزدهر من استغلال أمراض البشر وتعاستهم ..

يقول التقرير : أن شركة فايزر قد حصّلت من مبيعاتها حول العالم في عام واحد ثلاثة وخمسين مليار دولار .. بلغت أرباحها منها أحد عشر مليار دولار ... ولكن النقطة الأهم هنا في التقرير هي قول صاحبته مارسيا آنجل .. و هي باحثة وخبيرة في مجال صناعة الأدوية : « كنت أظن في الأيام الخالية أن شركات الأدوية تُعنى في أبحاثها بتطوير أدويتها لخدمة الإنسانية .. ولكنى اكتشفت أنها معنية فقط بتحقيق مزيد من الأرباح .. ولا تضيف إليها إضافات ذات قيمة .. وإنما تنفق أكثر على برامج تسويق القديم تحت أسماء جديدة .. وتضع عليه أغلفة جذابة .. » .

ثم تتابع فتؤكد ما هو أخطر .. حيث تقول : « كانت الشركات في الماضي تروّج أدوية لمعالجة الأمراض .. أما اليوم فإنها تروّج لأمراض تناسب أدويتها القديمة .. »

وأضيف غير مُبالغ : أن شركات الأدوية لا تأبه بنشر الأمراض في العالم لتوسيع رقعة أسواقها ولتحقيق مزيد من المبيعات ومزيد من الأرباح .. وتستصدر من الحكومات قوانين وتشريعات لتحريم العلاجات البديلة والأدوية البديلة .. وتجريم أصحابها والمروّجين لها .. وتصِمُهم بالشعوذة والنصب والتدليس .. بينما هي في الحقيقة علاجات ثبت أنها أكثر فاعلية وأرخص ثمنا ولا تسبب أضرارًا جانبية مهلكة كالتي تلحقها الأدوية الكيميائية بالجسم والعقل ..

ومن أبرز وأشهر الحملات الأمريكية في هذا المجال حملتها الأمنية والإعلامية على استخدام فيتامين « بى١٧» أو « لا تِرايِل » .. وهى مادة نباتية موجودة في الطبيعة بوفرة .. نعمة من نعم الله على مخلوقاته .. في علاج مرض السرطان والسيطرة عليه وعلى آلامه ..

حتى في الحالات المتأخرة من المرض .. فقد طُورد أطباء هذا العلاج الرخيص الثمن في أمريكا .. واضطُهدوا وحُكم عليهم بالسجن .. وسُحبت منهم رخص العمل .. لحرمانهم من ممارسة مهنة الطب والعلاج .. واستُخدم الإعلام لتلفيق التهم إليهم وتلويث سمعتهم بالأكاذيب والافتراءات.. حتى اضطر بعضهم إلى الهجرة إلى المكسيك لممارسة مهنتهم الطبية في علاج السرطان .. وأصبحت المكسيك مركزًا عالميًا لعلاج السرطان بأدوية بديلة غير علاجات البتر والحرق والتسميم .. وأنا أقصد : الجراحة والأشعة والكيماوي .. أو مثلث الشر الذي تريد شركات الأدوية الأمريكية تثبيت البشرية عليه إلى الأبد .. لأنه علاج باهظ التكاليف وهى تحصد منه بلايين الدولارات .. خصوصا مع تزايد عدد ضحايا المرض وانتشاره المروّع في العالم كله .. وهى ظاهرة تستحق التأمل والدراسة خصوصا في مصر .. ذلك لأنني أعتقد أن وراء تفشّي هذا المرض وأمراض أخرى في مصر له أبعاد سياسية ومصالح اقتصادية عميقة الغور .. بل وراءه أيضًا أيديولوجية ضد الإنسانية وخطيرة على حياة البشر ...

لقد أعلن الرئيس نيكسون في الستينات من القرن العشرين أنه بسبيل شن حملة عالمية كبرى للقضاء على السرطان .. وخصص مئات الملايين من الدولارات للبحث العلمي .. وطنطنت له أجهزة الإعلام .. لا في أمريكا فحسب بل في كل الدنيا .. ولقد مرت السنون .. أكثر من أربعين عاما الآن .. ولم تتقدم الأبحاث في علاج السرطان قيد أنملة .. ولم يظهر علاج واحد جديد ينافس مثلّث الشر الذي أشرت إليه ..!!

نعم .. سوف تجد هنا وهناك بعض أبحاث حرة بعيدة عن مراكز الأبحاث الكثيرة الهائلة التي تسيطر عليها كارتلّة الصناعات الدوائية .. ولكن سرعان ما تندثر هذه الأبحاث فلا تجد لها أثرا بعد إعلان نتائجها الأولية .. فشركات الصناعات الدوائية لها بالمرصاد .. بوسائلها المالية والعلمية والحكومية المسخرة في خدمتها .. تقمعها في المهد بالمحاصرة والإجراءات القانونية وشبه القانونية .. أو تشتري براءة الاختراع من أصحابها بسخاء .. ثم تضعها في ظلمات خزائنها فلا ترى النور إلى يوم القيامة .. ولا يزال هناك من الباحثين والمخترعين في هذا المجال على درجة عالية من السذاجة أو حسن الظن .. يعتقدون أن

هذه الشركات ما دامت قد أظهرت اهتمامها بالاختراع ومستعدة لدفع مبالغ كبيرة لشرائه فلابد أنها ستقوم بتصنيعه وتسويقه .. لأن صناعة الدواء [في وهْمهم] خدمة إنسانية كبرى تتنافس شركات الأدوية فيها .. هم لم يفهموا أن حكاية المنافسة هذه ليست إلا وهما في خيالهم ..ليس لها أي وجود بين شركات الأدوية ولا في عالم الشركات العالمية كلها بلا استثناء .. فكل هذه الشركات تعمل ضمن منظومات أو تكتّلات احتكارية كونية نسميها ابتداء من الآن لتسهيل التناول « كارتلات » .. يتحكم فيها حفنة من البشر أو عدد محدود من الأسر تتوارثها جيلًا بعد جيل ...

تقول : ولكن هذا عالم الرأسمالية .. والرأسمالية ترتكز على ركيزتين أساسيتين : المنافسة وحرية السوق أو الحرية التجارية ..

وجوابي ببساطة هو : أن هذا مجرد كلام كتب .. يتعلّمه أبناؤنا في جامعاتهم .. ثم يأتون من هناك مبهورين باكتشافاتهم العبقرية التي حصّلوا فيها درجات الدكتوراه .. ونسلّمهم نحن فرحين بإنجازاتهم العلمية .. وتفوّقهم في عالم الاقتصاد وزارات المال والاقتصاد والتنمية .. وبدلا من أن يحسنوا إدارتها نراهم فقط يتشدّقون بالكلام .. ويزعمون لنا أنهم يملكون الحلول لكل مشاكلنا .. فإذا بهم في مجال التطبيق العملي يبدّدون المال العام ويخربون الاقتصاد ويدخلون التنمية في متاهات نظرية .. ويتحولون إلى كائنات عاجزة حتى عن توفير رغيف نظيف من الخبز يحصل عليه المواطن محدود الدخل بكرامة وبسعر في حدود قدرته ووسعه ..

هذا المنتج الأمريكي من أصحاب الدرجات العلمية .. أصحاب المراكز الحاكمة في بلادنا هم الذين يتنافسون على خصخصة ممتلكات الأمة لتباع للأجنبيّ بأبخس الأثمان .. وهم الذين يروجون لشعارات العولمة وحرية التجارة ..

وهذا هو دورهم الحقيقي (علموا أو جهلوا) لتسهيل مهمة الشركات العملاقة في اختراق اقتصادنا والسطو على ممتلكات الأمة وثرواتها وإرادتها .. وهم في كل حال لا يكفّون عن فلسفة تجاربهم الفاشلة الخرقاء.. والثرثرة حول برامج الإصلاح المالي والاقتصادي التي لا بد أن تؤتى أُكلها في يوم قريب .. ثم لا يأتي هذا اليوم أبدا ...!! .

أظن أنني قد أثرت قضايا مختلفة قد تبدو بغير رابط لمن ينظر إليها لأول وهلة .. ولكنها في منظور المدقق تنتمي بعضها إلى بعض برباط وثيق سوف نكشف عنه تباعا في سلسلة من المقالات ...

أكثر جهدي فيما أكتب سيتركز على إزاحة هالات القداسة الزائفة التي تحجب عن أبصارنا الحقائق المجردة ..

هذه الهالات التي ترسّخت في وعينا بفعل التكثيف المضلل لعمليات التعليم والإعلام والتثقيف .. وهى عمليات تحيط بالإنسان المعاصر منذ ولادته حتى يتوارى في قبره .. قلة من الناس أفلتوا من هذا المصير ورأوا العالم من منظور آخر .. وحاولوا تقديم رؤيتهم إلينا.. وأعترف أن على الإنسان أن يبذل جهدا مُضْنِيًا لكي يفلت من هذه الدائرة الجهنمية التي تحيط به.. لكي يتمكن من فهم واستيعاب هذه الرؤية .. ولكنه عندما يفعل سيشعر أنه يملك أداة جديدة تفسر له أشياء كثيرة كان يراها من قبل ألغازًا وأسرارًا ومتناقضات غير مفهومة .. سيرى العالم على حقيقته ...

* * *

مرض السرطان والعلاجات البديلة

ربما تكون هذه الواقعة مدخلا مناسبًا لأنها كانت مؤخّرا موضع اهتمام قنوات التلفزة العربية : عالم أمريكي كبير من أصل مصري اسمه الدكتور مصطفى السيد دُعيَ للحضور إلى البيت الأبيض ليتسلم أعلى وسام للعلوم من الرئيس الأمريكي السابق بوش .. وذلك في يوم الاثنين ٢٩ سبتمبر٢٠٠٩ وكانت المناسبة هي أبحاثه التي أنفق فيها عمره (وهو الآن في سن الشيخوخة) .. ونجاحه في استخدام تكنولوجيا النانو لتفتيت الذهب واستخدام جزيئاته في علاج السرطان .. تجاربه حتى الآن نجحت ١٠٠٪ في علاج حيواناته المعملية .. ولم يبدأ اختبارها على الإنسان .. وهو يأمل أن يبدأ علاج الإنسان بالذهب خلال سبع سنوات .. أُستقبل الخبر في الأوساط العربية باحتفال هائل .. وكتبت فيه الصحف تعليقات وتقارير لا حصر لها .. وقد أحصيت على شبكة الإنترنت أكثر من خمسمائة تقرير على عشرات المواقع ..

ولا شك أن هذا الكشف يمكن أن يكون أمل المستقبل في إنقاذ ملايين البشر .. لا من المرض فحسب بل من العلاجات المفروضة على البشر من جانب احتكارات شركات الأدوية الأمريكية .. التي حصرت العلاج في البتر بالجراحة والحرق بالأشعة والتسميم بالكيماوي .. فمن الواضح من الترحيب الهائل بهذا الكشف العلمي أن هذه الوسائل لم تنجح في معالجة السرطان ولا في محاصرته .. فالعلاج بها له آثار مدمرة على الخلايا الحية وخصوصا خلايا جهاز المناعة الذي يُعوّل عليه في مصارعة السرطان وغيره من الأمراض الأخرى التي تقتحم جسم الإنسان ..

علاوة على ذلك فإن الإحصاءات تدل على أن مرض السرطان ينتشر وتتسع دائرة ضحاياه كل يوم في بلاد العالم بخلاف الأمراض الأخرى التي أصبح علاجها معروفا ..

التقديرات الإحصائية لمنظمة الصحة العالمية التي صدرت في مايو ٢٠٠٨ تقول : إن الوفيات السنوية الناجمة عن مرض السرطان في العالم في زيادة مضطردة : حيث بلغ عدد الوفيات سبعة و?من عشرة مليون نسمة في عام ٢٠٠٨م ومن المتوقع أن يتواصل ارتفاع

عدد الوفيات بحيث يناهز ثلاثة عشرة ملايين وفاة في عام ٢٠٣٠م ، ويوجد في أمريكا خمسة آلاف مريض بين كل مليون أمريكي ، وأن بعض البلاد تتضاعف فيها إصابات السرطان كل عشر سنوات بمقدار ١٠٠٪ .. علما بأن المنظمة تشكو من الإحصاءات الرسمية لمعظم دول العالم وترى أنها لا تمثل الواقع .. وأن كثيرا من الدول لا تتقن التسجيل أو الإحصاء .. ولا تملك الأدوات العلمية والتشخيصية الصحيحة لمرض السرطان .. بمعنى أن الواقع أبشع مما تصوّره هذه الإحصاءات ..

استمعت إلى الدكتور مصطفى السيد وهو يشرح عمل الذهب في علاج السرطان : فبعد أن تمكن من تفتيته بتكنولوجيا النانو إلى جزيئات متناهية الصغر .. وجد أن الذهب يكتسب خصائص جديدة لم تكن فيه وهى أن هذه الجزيئات تكتسب القدرة على إرسال وميض حارق لا ينطلق إلا عندما تصادف جزيئات الذهب خلية مصابة بالسرطان فتنفجر فيها وتدمرها .. بينما تبقى الخلايا السليمة بلا أذى .. وعجبت لأن هذا الوصف الذي سمعته ينطبق على مادة أخرى كانت موضع اهتمامي لثلاث سنوات سابقة .. مع اختلاف طفيف .. وهو أن هذه المادة مصدرها نباتي لا معدني ، وأنها تحتوى على مادة سامة لا تؤثر على الخلايا السليمة ولا تتفاعل مع أجهزة الجسم و ولا الدم .. ولا تنطلق هذه المادة الفعّالة إلا عندما تصادف خلية سرطانية فإنها تتفاعل معها وتدمرها ليتخلص منها الجسم مع بقية إفرازاته .. وقد وجد مجموعة من الأطباء الأمريكيين الذين مارسوا العلاج بهذه المادة أنها تعطى نتائج أفضل بكثير من العلاجات التقليدية .. وتحرّر المريض من عمليات التشويه بالبتر والحرق والتسميم .. وفوق هذا فإن الحالات المتأخرة من السرطان والتي يئس الأطباء من التعامل معها تجد عند هؤلاء الأطباء الملاذ لتجنّب الآلام المبرحة .. بأساليب غذائية وعلاجية تسيطر على المرض وتمنح صاحبه فرصة للحياة الطبيعية حتى يحين أجله المقدّر له .. ولكن شركات الأدوية من خلال سطوتها الاحتكارية السياسية وهيمنتها على المؤسسات الطبية والبحثية والتعليمية والإعلامية في أمريكا أوقفت نشاط هؤلاء الأطباء وأغلقت مستشفياتهم وعياداتهم .. وسحبت السلطات الطبية تراخيص العمل منهم وحاصرتهم بالقضايا والاعتقال والسجن .. وعمدت إلى تلويث سمعتهم من خلال الإعلام

والسينما .. وقدّمت للرأي العام تقارير وأبحاث مزيّفة لإثبات عدم فاعلية العلاجات التي يستخدمونها .. لا لشيء سوى أن هؤلاء الأطباء يقدّمون علاجات رخيصة وأكثر فاعلية للسواد الأعظم من المرضى..

تقول مستنكرا : أيحدث هذا في أمريكا ..!!؟ وأقول لك : نعم وما هو أكثر منه وأبشع .. مما سنطرحه مفصّلا في هذه المقالات .. لقد اضطر هؤلاء الأطباء المحظورون كما أشرت سالفًا أن ينتقلوا إلى المكسيك لممارسة مهنتهم الطبية وأنشئوا هناك مع أطباء مكسكيين مستشفيات وعيادات بلغ عددها ثلاثين مستشفى وعيادة .. وأصبحت المكسيك بذلك المركز العالمي لعلاج السرطان بطرق غير تقليدية .. ومن ثَمّ أخذ مرضى السرطان الأمريكيون يتقاطرون على المكسيك بعشرات الألوف بحثا عن علاج أكثر إنسانية وأكثر فاعلية وأقل تكلفة.. هذا التدفق البشرى إلى المكسيك أثار حنق كارتلات الدواء الأمريكية .. خصوصا بعد فشل مسعاها بالمال والنفوذ السياسي في إغلاق صناعة فيتامين بي ١٧ بالمكسيك .. وإغلاق مستشفيات علاج السرطان القائمة هناك على الحدود الأمريكية .. [تذكر أن ظهور أول موجة لأنفلونزا الخنازير كان في المكسيك وقد صحب هذا تركيزا إعلاميا وتهويلا غير مُبَرّرٍ لخطر المرض مما أشاع هلعا عالميا .. وقد وصفت هذه الهلع المصطنع في حينه بأنه فقاعة كبيرة .. وكان في ذهني لحظتها أنها مؤامرة مقصودة لمنع تدفق مرضى السرطان الأمريكيين من الذهاب إلى المكسيك في طلب العلاج بتخويفهم من وباء الخنازير.. وقد تأكد لدىّ هذا الخاطر خصوصا بعد أن علمت أن لدى الحكومة الأمريكية مخزونا من عقار (تاميفلو) بمليارات الدولارات منذ عام ٢٠٠٥ ، وتوشك صلاحيته على الانتهاء قريبا .. ونشر الرعب من أنفلونزا الخنازير مفيد جدا في تسريع عملية بيع هذا المخزون لا على المستوى المحلى ولكن على المستوى العالمي أيضًا .. وبلاد مثل بلاد العرب ومنها مصر وجدتها فرصة سياسية و اقتصادية : لتغطية إخفاقات ومصائب كثيرة على الساحة .. فنفخت فقاعة الخطر الخنزيري إلى أقصى المدى.. ظنا منها أن ذلك مفيد في وقف العمرة والحج أيضًا .. وكله مكاسب..! .. ولكنها وجدت أن التمادي في التهويل من خطر المرض وانتشاره سيؤثر على الوارد من

السياحة وعوائدها .. فبدا الاضطراب في تصريحات وزير الصحة من النقيض إلى النقيض : من ١٨ مليون ضحية والحديث عن إعداده لمقابر جماعية إلى التهوين المخلّ بقوله في مجلس الشعب أن أنفلونزا الخنازير علاجها قرص أسبرين ..! مثل هذه المبالغات تدل على اضطراب شديد في القرارات السياسية وفى الإدارة على السواء.. وليس أدل على ذلك من انتقالهم بعيدا عن القاهرة إلى الحدود الليبية لتوليد فقاعة جديدة اسمها الطاعون .. هذه إدارة فاسدة وفاشلة حتى في اختلاق الفقاعات .. ولم يعد لها من وسيلة في السيطرة على الجماهير إلا بالتخويف والإرهاب ...! .

الغذاء كعامل في الصحة والمرض والعلاج :

نحاول الآن استعراض وجهة نظر هؤلاء الأطباء في مرض السرطان : كيف ينشأ عند الإنسان ..؟

وما هي نظريتهم في الغذاء التي يرجعون إليه صحة الإنسان ومرضه .. ؟

وكيف يصبح التحكم في عناصره سببا في الصحة والوقاية من المرض وعلاجه إذا حدث ..!؟

السرطان في نظريتهم هو نمو غير طبيعي بلا قيود لخلايا تسمى تروفوبلاست Trophoblast ، التي هي نفسها جزء طبيعي وحيوي لعملية الحياة .. هذه الخلايا يقوم الجسم بإنتاجها كنتيجة لسلسلة من تفاعلات يتدخل فيها هرمون الاستروجين .. وعادة ما نجد الاستروجين بكميات كبيرة نسبيًا في الأنسجة المجروحة.. ليساعد كمنظم أو كمحفّز لترميم الجروح .. وينشأ السرطان نتيجة تمزق أو إجهاد لعضو أو لنسيج في مكان ما بالجسم يمتد لفترة طويلة .. نتيجة لإدمان التدخين مثلًا أو لتراكم المواد الكيميائية المضافة في أطعمتنا المعلبة أو المحفوظة .. أو نتيجة فيروسات معينة فهذه كلها من الأسباب التي تفجّر هرمون الاستروجين كجزء من عملية الالتئام الطبيعية .. من حسن حظ المخلوقات إذَنْ أن الله قد وفّر للجسم حاجزا أيْضِـيًّا (نسبة إلى عملية التمثيل الغذائي) . وهى آلية شديدة التعقيد تستهدف السيطرة والحد من نموّ [خلايا تروفوبلاست] .. وهناك عناصر كثيرة تتفاعل في هذه العملية ربما من أكثرها تأثيرًا مباشرًا إنزيمات البنكرياس .. مع

عنصر غذائي يعرف باسم Nitriloside أو فيتامين (بى١٧) ، وكثيرا ما يشار إليه باسم (لاترايل) وهو مركب فريد له قدرة على تدمير الخلايا السرطانية بينما يحافظ في الوقت نفسه على الخلايا الأخرى غير المصابة ..

وإذن (في نظر هؤلاء الرواد) لكي يتجنب الإنسان السرطان عليه أن يتجنب الأسباب التي تؤدّى إلى عمليات التمزيق المركّزة طويلة المدى.. وكذا الإجهاد المزمن لأنسجة الجسم (التدخين هو نوع من الإجهاد المزمن لأنسجة الرئة والجهاز التنفّسيّ) .. وأن يقلل من الأطعمة التي تحتاج إلى إنزيمات البنكرياس في هضمها .. والمحافظة على نظام غذائي غنى بالفيتامينات والمعادن خصوصًا فيتامين بي ١٧.. هذا التفسير الغذائي لنشوء السرطان والوقاية منه يلقى معارضة هائلة .. عالية الصوت من قبل المؤسسات الرسمية الكبرى في الولايات المتحدة .. ومنها إدارة مراقبة الأغذية والأدوية FDA، وجمعية السرطان الأمريكية ACS ، والجمعية الطبية الأمريكية AMA.. فكل هذه الهيئات دمغت التفسير الغذائي بالهرطقة والتدليس .. وذلك لدوافع سوف نتطرّق إليها في موضعها ...

فما هو موقف الأطباء الأمريكيين بصفة عامة ...؟؟

يجيب على هذا السؤال جى. إدوارد جرفين في كتاب له مشهور بعنوان : عالم بلا سرطان World Without Cancer يقول : إذا ذهبت تقيّم موقف الأطباء لوجدت بينهم شيئًا من التفصيل : فهم أولًا ليسوا جزءًا من هذه المعارضة الضارية إلا بالقدر المهنيّ .. من حيث أنهم يستمعون إلى تصريحات المؤسسات الطبية الرسمية ويتقبلونها بثقة وبدون مساءلة .. ولكن كثيرًا منهم لا يمانع من أن يعطى العلاج بفيتامين بى١٧ الفرصة للتجريب في العلاج .. ولكن المشكلة هي أن الأطباء الأمريكيين ممنوعون بالقانون ، ومن خلال الضغوط المهنية من جانب زملائهم من تجريب هذا الدواء .. ولا يعرفون عن نتائج تجربته إلا ما يصل إلى أسماعهم من بعيد من أنه علاج فعّال ..

وكلما ظهرت أدلّة على نجاح هذا العلاج يشتد الجدل وتتعاظم المعارضة في الأوساط الطبية .. والسبب بسيط وخبر غير سار .. فالسرطان قد أصبح في الولايات المتحدة تجارة كبرى تُتداول فيها عشرات البلايين من الدولارات ...

ويؤكد جرفين أن هذه الثروات لا تأتي من ناحية التوسع في الأبحاث والأدوية والأشعّة كما يخطر على الذهن .. وإنما يوجد جانب سياسي غير منظور يتمثل في تبادل المصالح بين الأحزاب في تنافسها على السلطة وبين المهيمنين على احتكارات الأدوية الخاصة بعلاج السرطان ..

فالسياسيون يحتاجون إلى مال أصحاب هذه الصناعات العملاقة للإنفاق على الحملات الانتخابية الباهظة التكاليف .. وأصحاب هذه الصناعات يستفيدون من منافسات السياسيين ووعودهم بتخفيض الضرائب من ناحية .. والمزيد من التدعيم الحكومي في مجال الدواء والعلاج .. إلى جانب مصالح تجارية ومكاسب أخرى .. وكل هذا يذهب في النهاية إلى جيوب أصحاب الصناعات الدوائية..

ويرى جرفين أن هذا نذير شؤم لمستقبل مكافحة السرطان .. يؤدّى إلى تكريس الأوضاع الراهنة في الاتجاهات العلاجية .. التي تضيف في النهاية كل يوم جيشًا جديدًا من المنتفعين بهذه التجارة العلاجية الرائجة ...

ثم يتابع كلامه فيقول : إذا كنا نريد حقًّا أن نسد هذا الشرخ الهائل الذي تتسرب منه المليارات ، فليس علينا إلا أن نجرب هذا العلاج البسيط الذي يوجد في الطبيعة بكثرة وبثمن بخس ؛ وعندئذ سوف ينهار هذا البناء الضخم لهذه التجارة ذات الأبعاد الصناعية والسياسية المتداخلة ...

هذه الحقيقة في حد ذاتها تجعل من أصحاب هذه التجارة يبذلون كل ما في وسعهم للتعتيم على أي حقيقة علمية تعِدُ بوسائل بديلة لعلاج السرطان بتكلفة زهيدة.. لأن معنى ذلك أن يتنازلوا عن الأرقام الفلكية من أرباحهم في تثبيت العلاج على وضعه الراهن ..

ويجب أن ننبه هنا إلى أن (الجراحين وأطباء الأشعة والصيادلة والباحثين وكذا الآلاف من الناس الذين يثقون فيهم وينفقون بسخاء للحصول على العلاج والتخلص من هذا المرض البشع) .. كل هؤلاء جميعًا لا يمكن أن يمنعوا – واعين– أي محاولة مخلصة للسيطرة على مرض السرطان ...!

إنهم جميعا مهتمون بمقاومة السرطان ويبذلون قصارى جهدهم في هذا السبيل..

وبضمير حي يقظ، وليس أحب إلى قلوبهم أكثر من أن يتمكنوا من وضع حد لمعاناة الإنسانية التي يسببها مرض السرطان .. علاوة على كل هذا فإن الأطباء والجراحين والصيادلة والمعالجين بالأشعة ، يشعرون بأن هذا المرض المهلك يهددهم هم أنفسهم وأسرهم أيضًا .. بنفس الدرجة التي يشعر بها بقية الناس .. ومن المعلوم والواضح أنهم لا يملكون علاجات أخرى سرّية للسرطان يحتفظون بها لأنفسهم ولأسرهم..!!!

يقول جي. إدوارد جرفين معلّقا على هذه النقطة : هل يتبع هذا بالضرورة أن نفهم أن كل معارضة للتشخيص والعلاج البديل الذي ألمحنا إليه سالفا هي معارضة بريئة .. وهل من الواجب علينا أن نؤمن بأن المنافع الشخصية والمصالح الخاصة الراسخة ليست عاملًا قائمًا وفعّالًا..!؟ لا.. بل يجب أن نعلم أن هناك في أعلى الهرم الاقتصادي والسياسي للسلطة في الولايات المتحدة توجد تكتلات ومصالح مالية وصناعية وسياسية متداخلة تداخلا مذهلا .. هي بطبيعة تركيبتها وأهدافها تشكل العدو الطبيعي للمقترب الغذائي للصحة والوقاية الصحية والعلاج.

بتحديد أكثر هم أعداء لفكرة : أن منشأ السرطان والوقاية منه يتوقف على كل ما يدخل الجسم من عناصر غذائية .. وقد استطاع هؤلاء بما يملكون من قوة المال ونفوذ في السلطة السياسية والإدارية أن يخلقوا مناخًا متحيزًا .. بل ومناهضًا لموضوعية البحث العلمي .. بحيث أصبحت حرية البحث العلمي ونزاهته من المستحيلات.. خصوصا في مجالات الطب والدواء والعلاج والغذاء .. فالتّكتّلات الاحتكارية في الصناعات الدوائية والكيميائية والأغذية سوف تقضى على أي بحث علمي يشكّك في قيمة منتجاتها أو يقترح بديلا عنها أنفع وأرخص تكلفة .. وسوف تحارب كل أسلوب أو طريقة علاجية بديلة عن الأساليب العلاجية التي فرضتها هي وجعلتها تقليدا راسخا في الأوساط الطبية والتعليم الطبيّ [الذي صاغته هي ونفّذته على مدى العقود الطويلة] .. وسخّرت للحفاظ عليه و استمراره قوى ومؤسسات ذات نفوذ خطير في مجالات : السياسة والتشريع والإعلام.. وبإنفاقها الهائل في كل هذه المجالات..

تقول : إنك تحدثنا عن كائن خرافيّ لا وجود له إلا في الخيال ..! وأضيف إليك من

عندي ما يعزز هذه الشكوك .. أقدّم إليك هذه المعلومة : فقد تناول لاندو إمانويل بالنقد آراء جرفين في المجلة الأمريكية للصحة العامة واعتبرها من قبيل نظريات المؤامرة، ومع ذلك أقول : إذا كنت تريد الحقيقة المجردة والمدعّمة بوثائق ومصادر أولية مسجلة في كتب منشورة.. وتحقيقات دارت في أروقة مجلسي النواب والشيوخ في الكونجرس الأمريكي.. وعلى لسان رجال من داخل هذه المنظومة الاحتكارية أصيبوا بصحوة ضمير مفاجئ.. إذا كنت تريد الحقيقة المجردة.. ولديك الصبر والقدرة على أن تراجع ما أكتبه على ما هو مطبوع في كتب ومقالات منشورة في أوعية ورقية أو إلكترونية فسيصيبك الذهول.. بل قد يصيبك الإغلاق العقلي .. ومن ثم فهذا تحذير لمن لا يجد في نفسه المناعة النفسية والصلابة الفكرية أن يواصل قراءة هذا الكلام الذي أحاول فيه الكشف عن الألغاز والأبعاد المتشابكة لهذا الموضوع ...

كلما أمعنا التقصّي في الأمور سنجد أن للقوى الاحتكارية التي أشرنا إليها سيطرة هائلة على المهن الطبية ، وعلى الدراسة في كليات الطب ومعاهده ، وعلى المجلات الطبية التي تنشر أبحاث العلماء.. وكان من نتيجة هذه الهيمنة أن أصبح الطبيب العادي خالي الذهن من أي تشكك فيما حصله من معرفة طبية.. من خلال هذه المؤسسات.. لقد أكتسب نظرته وتشكّلت عقليته بحذق شديد من جانب القوى المهيمنة على هذه المؤسسات.. علمًا بان هذه القوى تمثل [مصالح غير طبية على الإطلاق] ، فهي مصالح تجارية بالأساس.. تستطيع هذه القوى أن تضغط بأصابعها على مفاتيح ماكينة السلطة السياسية لتحريك المؤسسات والإدارات الحكومية لخدمة أهدافها ومصالحها.. ولتلفتها عن وظيفتها الأساسية المفترضة فيها.. وهى خدمة الشعب وخدمة مصالحه ...

هذه إذن اتهامات جادة ولا ينبغي أن يتم قبولها بدون مناقشة.. فلنبدأ الآن بالنظر في الأدلة التي تؤكد هذه الاتهامات..! وسوف نرى أن المعلومات التي تُقَدَّمُ كأدلة ثبوتية هي بصفة أساسية مستقاة من جلسات مناقشة .. وتقارير منشورة بواسطة لجان في الكونجرس ومجلس النواب الأمريكي في الفترة مابين ١٩٢٨ إلى١٩٤٦م وعلى رأس هذه اللجان : لجنة النواب الفرعية لسنة١٩٣٤م للتحقيق في صناعة الدعاية النازية.. ولجنة الكونجرس

الخاصة للتحقيق في صناعة الذخيرة لسنة ١٩٣٥، وتقرير اللجنة المؤقتة بمجلس النواب للتحقيق في تأثير التكتلات الاحتكارية على الاقتصاد القومي سنة ١٩٤٠م .. وتقرير لجنة الكونجرس الخاصة بالتحقيق في برنامج الدفاع القومي سنة١٩٤٢م .. وتقرير لجنة براءات الاختراع لسنة ١٩٤٢.. وتقرير اللجنة الفرعية بالكونجرس للتعبئة العسكرية سنة ١٩٤٦م.. إلى جانب مصادر أولية أخرى هامة مثل تقارير لجنة تحقيق الكونجرس في اللوبيات.. ولجنة تحقيق الكونجرس في البنوك والتمويل وسجلات المحاكم وتحقيقات محاكمات نورمبرج .. إلى جانب عشرات المراجع الهامة في المكتبات .

* * *

التكتلات الاحتكارية ، كيف ظهرت و كيف توسّعت ..؟؟

في سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية ظهرت كتلة احتكارية (كارتل) مركزها ألمانيا.. استطاعت أن تسيطر على الصناعات الكيماوية والأدوية في أنحاء العالم ..إذ امتدت عملياتها إلى ٩٣ دولة .. وأصبحت قوة اقتصادية وسياسية هائلة في جميع قارات العالم.. تحت اسم أي.جي.فاربن I.G. FARBEN [تذكّر هذا الاسم فسيرد كثيرًا] وقد شملت أنشطتها الإنتاجية كل أنواع الصناعات الكيماوية بما فيها الأدوية والذخيرة ... بمعنى آخر أن هذا العملاق الهائل كان يملك في قبضته وسيلتين متناقضتين بإحداهما يهب الصحة والحياة ، وبالأخرى يرسل الموت والدمار .. وأقصى ما يتمناه البشر أن يحصلوا على الأول ويتجنبوا الثاني ... حقيقة رهيبة أن تسيطر حفنة من البشر على الذخيرة والدواء معًا .. فإن من يسيطر عليهما يملك في قبضته العصا المطلقة والجزرة المطلقة ..

ثم أنظر في جوهر هذه الحقيقة العجيبة لترى أن المكوّنات الأساسية لكل الكيماويات بما في ذلك ما يقتل منها وما يشفي يتركّز في : قطران الفحم والبترول ...!!

وباختراع القاطرة ذات الاحتراق الداخلي التي تستخدم الجازولين (البترول) أصبح الذين يملكون تحويل هذه المواد الكيماوية الأولية .. واستخراج مشتقاتها و احتكار تركيباتها في قمة السيطرة على حياة البشر .. وعلى حركة الحضارة الحديثة كلها .. فسرّ حركة هذه الحضارة يقع في لب آلة الكيمياء .. وأصبح وقودها المحرك هو البترول الذي حل محل الذهب .. تلك المادة السحرية الساحرة التي ظلّت مفتاح القوة في العالم أحقاباً من الزمن في تاريخ الإنسانية ..!!.

كانت مجموعة شركات « أي.جي.فاربن » وراء هتلر (بمعنى أنها كانت تدعّمه بالمال وتخطط معه) حتى في تآمره على حرق البوندستاج الألماني ، وإلصاق تهمة حرقه بالشيوعيين .. فقد كان يريد التخلص من منافستهم السياسية له.. ثم أخذ يصدر التصريحات الغاضبة بقصد استنفار الشعب الألماني وتعبئته للحرب.. كان كلامه وتهديداته كلها تدور حول ضرورة تعقب المجرمين والإرهابيين في أي بقعة من العالم

والقضاء عليهم .. ولو أمعنت النظر في هذه الواقعة التاريخية لوجدت تماثلًا عجيبا بين حرق البوندستاج وتدميره.. وبين حرق مركز التجارة العالمي بنيويورك وتدميره .. وكذلك بين الأسباب التي أطلقها هتلر والذرائع لحربه العالمية .. وبين الأسباب والذرائع التي أطلقها بوش في حربه على الإرهاب العالمي أو (الإسلامي) .. وكان وراء كل هذه الأطماع الإمبريالية والحروب المدمرة نفس التكتلات الاحتكارية للشركات التي لا يُشبع نهمها كل ما في أرض هذا العالم من ثروات ...

كيف تعانقت فازبن الألمانية مع روكفلر الأمريكية..؟!

دار النقاش في الإعلام العالمي دائما حول أي.جي.فازبن باعتبارها كتلة احتكارية ألمانية تسيطر على الصناعات الكيماوية في أنحاء العالم.. ويتدفق إلى مركز إدارتها في فرانكفورت العوائد المالية الهائلة من هذه التجارة .. ولكن فازبن في حقيقتها لم تكن مجرد مشروع صناعي أخطبوطي .. يديره الألمان لحصد الأرباح والثروات .. بل يجب النظر إليها على كونها أيضًا وبالدرجة الأولى (منظومة للمؤامرات السياسية وال اقتصادية) .. كانت تمارس عملها خلال شبكة واسعة من الوكلاء الأجانب ومن العلاقات السرية ، منظمة تدير آلة هائلة بالغة الكفاءة متغلغلة في أنحاء العالم .. غايتها النهائية القصوى غزو العالم والسيطرة عليه وبناء إمبراطورية عظمى تديرها فازبن من وراء ستار ...

لا حظ أننا لا نتحدث هنا عن الاحتكار الفردي البسيط رغم بشاعته ولا أخلاقيته .. إنما نتحدث عن نوع آخر من الاحتكار .. فالتكتلات الاحتكارية أو ما يطلق عليه «الكارتلات» هي نوع من الاحتكار المؤسّسيّ المنظم على نطاق العالم كله .. نتحدث عن أبعاد أشمل وأعمق.. عن منظومة مهولة تستوعب القوى السياسية وال اقتصادية والمالية والإعلامية .. وتستخدم في تعزيز مصالحها وتوجّهاتها شخصيات كبيرة منهم رؤساء دول وحكومات سابقين ولاحقين .. وقيادات سياسية لها شهرة عالمية غير منكورة .. أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر : هنرى كيسنجر الذي وصفه أحد الكتاب الأمريكيين بأنه واحد من أبرز الخيول في إسطبل روكفلر .. وستعرف أن « روكفلر » هذا هو الاسم الأمريكي الموازى لـ « فازبن » في ألمانيا .. وستعرف أيضًا كيف عبرت التكتلات

الاحتكارية البحار والقارات والأيديولوجيات لتلتحم في مبادئ واحدة ومصالح واحدة رغم العداوات والحروب بين الدول .. أشير إلى كيسنجر لأنه كان من أبرز اللاعبين في الحرب العربية الإسرائيلية وكان الرئيس السادات يطلق عليه وصف [صديقنا العزيز] .. كما أذكر اسم تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا الأسبق الذي قدّم للشركات الاحتكارية أعظم خدمة في تاريخ بريطانيا .. فقد أجهز على حزب العمال البريطاني من داخله .. وضيّع نضاله السياسي وفلسفته عبر مائة عام.. وضرب الديمقراطية البريطانية في مقتل .. وتحالف مع أسوأ وأكذب إدارة عدوانية إمبريالية في تاريخ أمريكا .. وهو الآن ينعم بمنصب مرموق ويحصد أجره مضاعفا كمنسّق للرباعية الدولية .. في قضية العرب والمسلمين الأولى [قضية فلسطين] .. نعم لا يزال أمام الرجل مهمة معقّدة يعتقدون انه بدهائه ومواهبه الثعلبية وبراءة مظهره يمكن أن يساعد في تصفية القضية الفلسطينية لصالح إسرائيل .. وهكذا ترى أننا لا نبعد كثيرا عن مجال مخططات هذه القوى الاحتكارية .. بل أقول إنك لو أنعمت النظر قليلا لوجدت أننا في بؤرة هذه المخططات ...!

لا أكرّس الخوف بحديثٍ عن أعداء كأنهم كائنات خفية رهيبة يصعب الوصول إليها أو مواجهتها بالمقاومة .. بل أعزز الفهم بطبيعة هؤلاء الأعداء وحقيقة أهدافهم في أبعادها الحقيقية .. وأحاول كشف الغطاء عنهم .. حتى لا يبقوا قوى سحرية في عالم الخفاء .. أحاول إزاحة الهالات المقدسة عن الوجوه الكريهة .. أما موضوع فيتامين بي ١٧ كعلاج بديل للسرطان وقصته الدرامية في أمريكا فقد كانت بالنسبة لي البداية والمقترب لبحثٍ أعمق ودراسة أطول للتكتلات الاحتكارية في أبعادها المتشعّبة .. وآثارها الخطيرة في حياة إنسان هذا العصر ومصيره .. ومن هنا جاء عنوان هذه المقالات ...

نعود إلى فاربن فنقول : أنشأ « أي.جي.فاربن » سنة ١٩٢٦ عبقريان من نوع فريد أحدهما كان واحدا من رجال الصناعة الألمانية اسمه هيرمان شميت ، وكان الثاني سويسرى هو إدوار جروتر ، وكانت مهمة الثاني إمساك دفاتر فاربن ، والإشراف على حساباتها المتشعبة في البنوك.. وذلك للتمويه على المتطفلين حتى لا يصلوا إلى حقيقة ملكيتها لشركات أخرى منتشرة في العالم.. كان شميت مديرا لبنك [دُويتْش رايخبانك]

الألماني ، وبنك آخر يقوم بتسويات عالمية مقره في سويسرا .. وهكذا من البداية كان الرائدان الصناعيان جزءا من التركيبة المالية البنكية الدولية التي تهيمن على العالم ..! وفى بداية الحرب العالمية الثانية كانت « فاربن » قد تطورت بسرعة جبارة لتصبح أكبر مشروع صناعي في أوروبا ؛ وأكبر شركة للكيماويات في العالم .. وجزءا هامًا من أقوى تكتل احتكاري في التاريخ .. ولكي تقرأ (فقط مجرد قراءة) أسماء الشركات العديدة التي ترتبط معها باتفاقيات احتكارية تحتاج إلى ساعة كاملة أو أكثر .. في هذه القائمة سوف تجد ما يقرب من ألفيْ شركة على الأقل ..

أما إذا أردت أن تقتصر على الشركات التي تملكها « فاربن » أو تسيطر عليها لتضييق القائمة فإنك تحتاج إلى عدد كبير من الصفحات تملأ كتابا .. نذكر فيما يلى أكثر هذه الشركات شهرة : ففي داخل ألمانيا ستجد أكبر ست شركات كيماوية وأكبر مجمّعات الصناعات الثقيلة خصوصا صناعة الحديد .. وعلى رأسها شركة كروب للصلب.. ولا يقل عدد الشركات التي تملكها « فاربن » أو تهيمن عليها داخل ألمانيا وحدها عن ٣٨٠ شركة .. وفى خارج ألمانيا تملك « فاربن » وتهيمن على صناعات عملاقة في بريطانيا مثل شركة الكيماويات الإمبريالية .. وكولمان بفرنسا وألايدْ كيميكال في بلجيكا .. وشركات أخرى في اليونان وهولندا والمجر والنرويج وبولندا ورومانيا .. وفى عدد من دول أمريكا اللاتينية وفى السويد والولايات المتحدة الأمريكية .. كما أقامت في الولايات المتحدة اتفاقيات احتكارية مع العديد من الصناعات مشتملة على معامل أبوت Abbott وأتلانتيك أويل .. و بل آند هويل .. وإيستمان كوداك .. ومصانع فاير ستون للمطاط .. وجنرال موتورزللسيارات .. وجنرال تايرز .. وجود يير للمطاط أيضًا .. وجَلْف أويل .. وشركة كيلوج ونسله وبارك ديفيز .. وسنكلير أويل وستاندرد أويل .. وتكساكو يونيون أويل .. ومئات من شركات أمريكية أخرى .. وغير ذلك هناك شركات تقع تحت سيطرتها المباشرة مثل شركات باير لصناعة الأسبرين ولاروش وشركة أنْتِيبْيُوتِكْ ..

بحلول عام ١٩٢٩ كانت فاربن قد عقدت اتفاقيات احتكارية مع عدد من أكبر الشركات الأمريكية على أساس أن تكون هي الشركة المهيمنة كما تفعل روكفلر مع

الشركات الأخرى .. وهنا تلاحظ أن العملاقين الأسطوريين الألماني والأمريكي قد التحما في عناق أبديٍّ ولم يفترقا أثناء الحرب العالمية الثانية حتى عندما كان الجنود الألمان والأمريكان يقتتلون بضراوة ويسقط الآلاف منهم قتلى في المعارك الطاحنة ...

تبين للألمان أحد عناصر قصورهم في الحرب العالمية الأولى وهو افتقار ألمانيا إلى البترول.. فقامت فاربن بالإنفاق على بحوث واسعة لتسييل الفحم ونجحت في تحويل الفحم إلى جازولين .. ودعت (فرانك هوارد) من إستاندرد أويل الأمريكية لزيارة مصنعها في مارس١٩٢٦ .. وكان ما رآه فرانك هوارد شيئاً مذهلا .. جازولين من الفحم .. ! فكتب إلى وولتر تيجل مدير شركة إستاندرد أويل بهذا الانطباع .. وقد شهدت السنوات الثلاثة التالية مفاوضات مكثفة بين الشركتين تم التوقيع بعدها على وثيقة مشاركة احتكارية (كارتل) فى٩ نوفمبر ١٩٢٩ حققت النتائج الهامة التالية :

أولاً : مُنحت إستاندرد أويل نصف حقوق عملية هدْرَجة الفحم في كل بلدان العالم باستثناء ألمانيا .. وذلك في مقابل تنازل إستاندرد أويل لفاربن عن ٥٤٦ ألف سهم في البورصة قيمتها ٣٠ مليون دولار .. وتفاهم الطرفان على ألا يتنافسا في المنتجات الكيماوية والبترولية – يعنى في المستقبل – إذا أرادت إستاندرد أويل(البترولية) أن تدخل في مجال إنتاج صناعات كيماوية أو أدوية فإنها تفعل ذلك فقط كشريك ل« فاربن » .. وفى مقابل ذلك أُتُفق على ألا تدخل فاربن (الكيماوية أصلا) في مجال إنتاج بترول إلا كشريك لإستاندرد أويل .. وأن تتجنب كلا من الشركتين أي خطط أو سياسات توسعية في نطاق أعمالهما الراهنة في اتجاه أعمال الشركة الأخرى حتى لا تصبح منافسا خطرا للطرف الآخر .. إلتحقت شل فيما بعد بهذه الاتفاقية .. وتولدت من هذه الاتفاقات شركات جديدة عملاقة هي شركة جاسكو (١٩٣٠م) .. وكانت مهمتها الرئيسية أن تتيح لكل طرف من أطراف« الكارتل » أن يستفيد من أي تطور كيماوي مستقبلي يملكه أي طرف من أطرافها.. وبمقتضى هذه الاتفاقية : إذا طوّرت أي من فاربن أو إستاندرد عملية كيماوية جديدة فعليها أن تمنح للطرف الآخر حرية اختيار ثلث العوائد من هذا الاختراع .. عندئذ تأتى جاسكو لتسويق العملية المشتركة في أنحاء العالم وتوزع الحصص المتفق عليها ..

هنا إذن مثال لإمبراطوريتين صناعيتين عملاقتين يتلاءمان في حركتهما خطوة خطوة بتنسيق كأنهما وحدة واحدة .. والهدف المشترك هو [إزاحة أي منافسة من أمامهما في السوق] وبذلك يضمنان لنفسيهما أقصى نمو وأقصى مكاسب في المستقبل .. ولذلك يمكن القول بأنه قد تم بين الطرفين زواج كاثوليكي لا انفصام فيه ولا رجعة ..

يصعب متابعة عمليات التزاوج الاحتكاري بين شركة « فاربن » الألمانية والشركات الأمريكية.. ولكننا نذكر اثنين من أبرزها على سبيل المثال : في ٢٣ أكتوبر ١٩٣٦ وقّعت شركة فاربن وشركة ألْكُو .. اتفاقا جمعا فيه كل ما يملكان من براءات الاختراع والمعلومات التكنولوجية في مجال إنتاج الماغنسيوم في حصيلة واحدة مشتركة ليستفيد منها كلاهما معا.. ثم التحق بهما طرف ثالث .. هو شركة فورد لصناعة السيارات لتتكون بذلك كتلة احتكارية عالمية ذات ثلاث شعب.. وعندما أنشأت فورد فرعا لها في ألمانيا أسهمت آي. جي. فاربن بشراء ٤٠٪ من أسهم هذا الفرع وأصبح اثنان من مديريها عضوين في مجلس إدارة الشركة [الأمريكية الأصل .. !].. وفى المقابل أصبح(إدسل فورد)عضوا في مجلس إدارة شركة آي. جي الكيماوية الأمريكية ولحق به (ولتر تيجل)مدير شركة(إستاندرد أويل)و(تشارلز إي ميتشيل) مدير بنك روكفلر(ناشيونال سيتى بنك) في نيويورك .. و (بول إم. واربورج) أخ (ماكس واربورج) الذي كان مديرا للشركة الأم في ألمانيا ..

لاحظ أن (بول واربورج) كان أحد مهندسي منظومة بنك الاحتياط الفيدرالي ، ولاحظ أيضًا أن (بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي) ليس بنكا تملكه الحكومة الأمريكية كما قد يظن البعض من نسبة الفدرالية إلى اسمه.. إنما هو بنك خاص تملكه أسرة روكفلر وشركاؤهم من رجال المال والأعمال .. وهو البنك الذي يصدر النقود ويطبع الدولارات الأمريكية ويهيمن على حركة المال والاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها ..!! وطبقا لمذكرات « فرانْك فانْدَرْ لِبْ » فإن هذا المشروع تم تفريخه في اجتماع سرّى بجزيرة « جيكل أيلاند » بولاية جورجيا وقد حضر هذا الإجتماع « فانْدر لِبْ » نفسه .. ومعه (سناتور أَلْدِريكْ) وكان الاثنان يمثلان روكفلر.. وهنرى ديفيسون وتشارلز نورتون ..

وبنجامين إسترونج .. وكان هؤلاء يمثلون جي. بي مورجان ؛ و « إبراهام بيات أندرو » عن وزرة المالية .. و (بول وازبورْج)ممثلا لروتشيلد في إنجلترا وفرنسا .. وأخٌ لواربورج اسمه فيليكس متزوج من فريدة شيف ابنة جاكوب شيف الذي كان يرأس منظومة بنكية لـ (كهنْ ويلوب وشركاه) .. ولمعرفة القصة الكاملة لهذا البنك العجيب اقرأ كتاب :

Edward Griffin .The Creature from Jekyll Island : A Second Griffin s Look At The Federal Reserve System : Westlake Village,CA, American Media, 1995.

هناك كلام كثير يمكن أن يقال عن هؤلاء الأشخاص الذين ذكرنا أسماءهم آنفًا .. ولكن الحقيقة النهائية بشأنهم أنهم كانوا أكثر من مجرد رجال أعمال يبحثون عن مزيد من الربح ..أو عن وسائل لتوسيع دائرة أسواقهم .. لا .. إنهم جزء من سلالة خاصة كانت رؤيتهم تمتد بعيدا جدًّا وراء حكاية المكسب والخسارة .. لتبلغ أعماق سيطرة سياسية عالمية .. أما هدف التكتلات الاحتكارية أو (الكارتيلات) التي أنشئوها فيما بينهم فلم يقتصر على تقليص التنافس بينهم فقط ولكن لتبادل براءات الاختراع وتقاسم الأسواق الإقليمية .. ووضع الأسعار وتحديدها .. وأحب أن أنبّه إلى أن اتفاقات هذه الكارتيلات لم توقف اشتعال الحروب فيما بينها .. فهي تحدث ولكن مثل كل الحروب بين الدول .. تنتهي بخروج الطرف المهزوم خاسرًا أو مفلسًا من اللعبة .. في حين يعلن الفائز انتصاره على الآخرين وسيطرته عليهم (كما يحدث بين فتوات الحارات في روايات نجيب محفوظ).. وهكذا تُعلن حالة الهدنة وتبدأ مفاوضات جديدة لإعادة تشكيل اتفاقات احتكارية جديدة على أساس من التوازن الجديد للقوى .. يصور هذه الحالة جورج ستوكنج ومايرون واتْكِينْز في كتابهما (Cartels in Action) يقولان : «تنشب حرب الأسعار بين « الكارتلات» من وقت لآخر ثم تنتهى لتشتعل من جديد .. ثم تنتهي إلى سلام طويل الأجل ..

تشتمل اتفاقيات شركات الكيماويات عادة على القرارات التالية : من يبيع ماذا ..؟؟ وأين ..؟؟ وبأي كمية ..؟؟ وعلى أية شروط تكون أسعار البيع في الأسواق الخارجية بالذات ..؟؟!! ويتم هذا كله بالتفاوض [لا بالتنافس] ذلك لأنهم يعتقدون أن التعاون هو الأكثر فائدة .. إنهم يصلون إلى قراراتهم هذه بعد فصال عنيف وتصارع مرير ..

فكل طرف يحاول أن يحصل على أفضل الشروط لنفسه وهذا يتوقف على عوامل كثيرة تشمل : دقة عملياتهم الإنتاجية .. وقوة مركز اختراعاتهم.. وجودة منتجاتهم وحجم مصادر تمويلهم و قوة الدعم الحكومي لهم .. وفى التحليل النهائي تبقى القصة معلقة على تقدير كل طرف لقدرته التنافسية الخاصة بالنسبة للآخرين .. ولو تمعنت في آليات الشركات في تزاوجاتها داخل الكارتيلات .. ومحّصْت في قراراتها غير المعلنة.. وفى تخطيطها الاقتصادي فستجد أنها تصدر من نفس المنبع الذي تخرج منه آليات وخطط النظم الشمولية في العالم ...!!!

وستتأكد أن القوانين التي تدفع هذه الشركات حكوماتِها لإصدارها تكون في ظاهرها لخدمة الشعوب، ولكنها في حقيقة الأمر على عكس ذلك تماما فهي دائما ضد مصالح الشعوب .. ويمكنك أن تلحظ هذا بسهولة في محيطك القريب..!! إنها قوانين مصنوعة ومبرمجة لخدمة الشركات الاحتكارية فحسب .. بل يصل الأمر إلى أن الحكومات تحصل على رشاوى منظورة أو غير منظورة لإعاقة وتجريم أي شركة أخرى تجرؤ على منافسة هذه التكتلات الاحتكارية .. وتبدو هذه الحقيقة واضحة في تجارة السوق العالمية خصوصا في مواد مثل : السكر والشاي والشيكولاتة والحديد والمطاط والبترول والسيارات والأطعمة..الخ.. ودور الحكومة هنا يتجلى في إصدار أكوام من القيود المفروضة و(الكُوتات) ودعم الأسعار .. وفى أمريكا بالذات هناك جيش من مراكز اللوبيات التي تمثل المصالح الخاصة للكارتيلات لا لحماية الشعب بل لاستنزافه ..!

وليس من قبيل الصدفة وجود كبار السياسيين في مجالس إدارة الشركات متعددة الجنسيات.. حيث نجد في مجالس إدارتها شخصيات مثل « يوجين بلاك » رئيس البنك الدولي الأسبق و « جون ماكون » مدير المخابرات المركزية الأسبق.. وديك تشيني ورامسفيلد وغيرهم كثيرون .. ويحدث في أوروبا نفس الشيء .. المهم أن العنصر المشترك بين هؤلاء الناس جميعا أنهم أقرب في إيمانهم وقناعتهم إلى النظم الفاشية منهم إلى الديمقراطية.. ونتيجة لذلك تحولت فكرة الكفاءة في الإنتاج إلى فكرة الكفاءة في التلاعب بالجماهير وبالحكومات على حد سواء .. بهدف الحصول على امتيازات .. وهكذا رأينا

النتيجة الحتمية لهذه المعادلة : الحكومة الأمريكية دائما عاجزة أمام ظاهرتين متلازمتين في المجتمع : الثراء الفاحش الفاقع والفقر المدقع .. والنظم الشمولية الفظة عندنا لا تستورد منها إلا الأسوأ ...!

لقد أصبح من المستحيل على الحكومات أن تضع قوانين لتقييد انطلاق الثراء الجامح أو الحد من الفقر المروّع .. فالشركات الأقوى والأكثر ثراء وبخاصة تلك الشركات التي تتحصن في التكتلات الاحتكارية هي التي تدفع بالحكومات لإصدار قوانين وقرارات ضد منافسيها الأضعف .. وهكذا تجد أن الحكومات لم تعد قادرة على حلول لعلاج البطالة والفقر وإعادة التوازن المفقود في المجتمع .. والسبب أنها أصبحت جزءا من المشكلة نتيجة الزواج غير الشرعي بين الحكومات وبين القوى الاقتصادية .. بحيث لا يستطيع المواطن العادي أن يميّز بين قوة سياسية حاكمة وبين قوة اقتصادية مهيمنة فكلاهما أصبح جزءا من منظومة عضوية واحدة .. تمثل مصالح هي بطبيعتها مضادة لمصالح الشعوب .. وقد تولّد من هذه الحقيقة حقيقة أخرى تلاحظها بسهولة وهي : أن الشركات الكبرى لم تعد تهتم بأن يعرف الناس مقدار ما تستحوذ عليه من ثروات طائلة .. فلم تعد توجد أمامها قوى أخرى تنافسها أو تعرقل طريقها في سعيها لتكديس المال ونهب الثروات بلا قيود ولا حساب .. وأصحاب هذا النهج اكتسبوا اسما جديدا في الكتابات السياسية (الأغنياء السوبر Super Rich) هؤلاء الطغاة المفسدون ، هم بحسب التعبير القرآني المترفونَ الذين حذّرنا الله منهم ولعنهم على طول التاريخ البشري كله ...

* * *

الاحتكارات المطلقة والفاشية

كان النموذج المبكر في دعم الكارتيلات للنظم الشمولية هو دور « فاربن » في انتشال هتلر أولا من السديم السياسي في ألمانيا الذي أوشك أن يجرفه إلى عالم النسيان ، ولكنهم رأوا فيه الرجل القوي الذي يمكن أن يفيدهم في المستقبل فدفعوا به إلى قمة القيادة في الحزب النازي .. ثم شرعوا في استخدام النازي كأداة لخدمة القوى الاحتكارية ..

هنا قد يتساءل القارئ ما علاقة هذا كله بقصة فيتامين بي ١٧وعلاج السرطان ..؟!

و أقول : إنه يتعلق بصميم الموضوع .. ولكننا نبدأ بالجذور والأعماق .. فالظواهر التي نراها الآن مستقرة أمامنا كأنها أقدار منزّلة لا يملك الناس أمامها إلا التسليم إنما هي نتيجة لسلسلة طويلة من أعمال التمويه والغش والخداع قام بها رجال أشرار على مدى العقود ..

لقد تبين لنا كيف استطاعت الكارتيلات أن تجند الحكومات عن طريق إصدار قوانين لوضع سلطة الدولة وإدارتها في خدمة مصالحها الخاصة .. وقد اتّضح للكارتيلات أن أصلح الحكومات جميعا هي الحكومة الشمولية .. لهذا السبب ترى في كل تاريخ القوى الاحتكارية أنها كانت خلف الكواليس للترويج لكل أنواع الشموليات.. فقد دعمت البلشفية الشيوعية في روسيا .. والنازية الألمانية واحتضنت الفاشية الإيطالية .. وهى تمثل اليوم القوة الشمولية الخفية التي أصبحت واقعا قبيحا في الولايات المتحدة الأمريكية ...

لأول وهلة يبدو الأمر متناقضا : أن أغنى الأغنياء هم الذين دعموا النظم الاشتراكية والإجراءات الاشتراكية .. ولكن علينا أن نفهم أنه في أي حكومة شمولية لا يوجد ظل للمنافسة ولا أي تجارة حرة .. وهذه بالضبط هي البيئة المناسبة لازدهار الصناعة الاحتكارية .. بهذه الطريقة تستطيع أن تحقق أعلى الأرباح وأن تكون جزءا من الطبقة الحاكمة في نفس الوقت .. وأصحاب هذه الصناعات الاحتكارية لن يخافوا من الضرائب التصاعدية التي ستقع دائما على عاتق الطبقة الوسطى فقط .. وتؤدّى بالضرورة إلى قمعها .. ثم تتوقف عندها فلا تصل إلى طبقة الأغنياء (السوبر) فهؤلاء لهم قوتهم وتأثيرهم على مجريات السياسة .. مما يساعدهم على إقامة سدود من الإعفاءات الضريبية المقنّنة .. لا تحافظ على

ثرواتهم الاستفزازية فحسب ولكن تضاعفها أيضًا .. لهذا يستحيل على الاحتكاريين أن يكونوا رأسماليين أبدًا كما يزعمون .. فتعريف الرأسمالي بأنه هو الذي يؤمن بفكرة الملكية الخاصة تعريف قاصر .. فإذا كنت تملك قطعة من الأرض ولكنك لا تستطيع أن تتصرف بها في البيع أو الهبة إلا بإذن شخص آخر فأنت لا تملكها ملكية حقيقية .. والآخر هو المالك الحقيقي .. وبدقة أكثر نقول : أن القدر الذي لا تملك فيه السيطرة على ملكيتك هو ذاته القدر الذي يشاركك فيه الآخر بنصيب من هذه الملكية.. ومثال ذلك : المتنزهات والحدائق والمكتبات العامة التي يقال أنها ملك للشعب..

فليجرب أحدي منا ويعرض قطعة من أرض هذه الملكيات العامة لبيعها لحسابه الخاص باعتباره احد المالكين .. يمكن أن تفعل هذا في مسلسل كوميدي .. ولقد عرفنا كيف كانت النتيجة..! فمن هو المالك الحقيقي لهذه الممتلكات العامة ..؟ إنهم أولئك الذين يستطيعون أن يتخذوا بشأنها قرارات نافذة مثل السياسيين والإداريين في السلطة السياسية الحاكمة .. وأولئك الذين يملكون القوة التمويلية لهذه الملكيات العامة ..

في النظام الاشتراكي أو الشيوعي كل الأشياء هي ملكية عامة (نظريا ملكية الشعب) ولكن المالك الحقيقي (الذي يمثل الشعب نظريا أيضًا) هم النخبة الحاكمة التي تمثل ٣٪ فقط من الشعب .. وبيد هذه النخبة كل شيء .. وهكذا ترى أن مجرد ملكية الأشياء لا تجعل الشخص رأسماليا .. ففي الرأسمالية الحقيقية ينضاف إلى الملكية مفهوم المشروع الحر .. والسوق المفتوح .. مع الحد الأدنى من التدخل الحكومي .. أنا أشرح فقط ولا أدافع عن رأسمالية ولا شيوعية ...!

بخلاف كل هذا يقع مفهوم الاحتكار المطلق فهذا الوضع العجيب يقتضى تزاوج القوى الاحتكارية مع قوة السلطة السياسية .. والغريب في الأمر أن الناس يتجرعون فكرة الاحتكارات المدعومة بقوة الحكومة على أساس من افتراض وهمي أنهم (أقصد في الدول الديمقراطية) بوسيلة سحرية كامنة في العملية الديمقراطية .. وبقوة صوتهم الانتخابي الذي لا سلطان لأحد عليه هم الكاسبون .. ربما يكون هذا صحيحا ولكن بالشروط الآتية :

١- إذا كانت حكوماتهم تضعهم في الصورة فتعرِّفهم بشفافية ودقة حقيقة ما يجري

بالفعل من تفاصيل ..

٢- وإذا كان لديهم مرشحون للبرلمان مستقلين وأمناء .. يمكن الاختيار من بينهم أكثرهم صلاحية ..

٣- وإذا كان من الممكن أن يكسب المرشحون الانتخابات بدون المبالغ المالية الطائلة التي تنفق على حملاتهم الانتخابية ..

٤- وإذا كانت الأحزاب السياسية لا تهيمن عليها قوى الأغنياء السوبر..

بمعنى آخر يمكنك أن تقول : أن هذه الاحتكارات نظريا تعمل لصالح الناس العاديين ولكن ليس على هذا الكوكب الأرضي .. وإنما على كوكب آخر لا نعرفه ، مع حياة أخرى ، استجابة لدوافع أخرى ، وتحت نظم سياسية أخرى.. بالتأكيد ليس منها النظام الأمريكي.

* * *

تزاوج المال والسلطة في التكتلات الاحتكارية

يفترض الناس أن الحكومات من شأنها ووظيفتها أن تسيطر على سلوك الشركات والتكتلات الاحتكارية في المجتمع .. وأن تقوم بتنظيم هذا السلوك .. وتضبط إيقاعه لصالح المواطنين .. ولكنك إذا نظرت إلى الأمر تحت المجهر فستجد أن إجراءات الضبط والسيطرة الحكومية المزعومة هي هي نفس الإجراءات التي سبق أن وافقت عليها بل بادرت بها القوى الاحتكارية.. وكل الفرق هو أنه طالما صيغت هذه الإجراءات في قوانين أصبح أمر تنفيذها منوطا بقوات أمن الدولة .. وعلى رأس هذه المهمة الأمنية القانونية المحافظة على المصالح المالية للقوى الاحتكارية ، وإزاحة أي منافسة من طريقها .. ولا تكاد تبدو الدولة فاعلة بطريقة علنية إلا في حالة واحدة : عندما تنقسم القوى الاحتكارية على نفسها ويسعى شق منها لإزاحة الشق المعاكس ، لينفرد الأول بالأرباح والمصالح .. هنا تتدخل الدولة سافرة بقواتها الأمنية لوضع الأمور في نصابها .. لصالح من..؟؟ لصالح القوة الأكثر نفوذا في السلطة السياسية .. ومعنى هذا أن الدولة عندما تتدخل بقوتها التنفيذية فإنها لا تفعل ذلك لصالح مواطنيها العاديين كما نظن أو كما تروج في إعلامها ...!

(١) في ألمانيا النازية : أحد النماذج المبكرة لتزاوج الاحتكاريين مع السلطة الشمولية ما حدث في ألمانيا النازية.. فقد كان بسمارك هو أول من قدم نظام اشتراكية الدواء والعلاج في العالم الحديث.. وكان يعلم أن شهرته بين الجماهير ستجعل هذا فتحا نموذجيا يؤدى إلى مزيد من السيطرة على بقية الاقتصاد وكان يرى بثاقب نظره أن اشتراكية العلاج ستؤدى في النهاية إلى نشوء أمة اشتراكية .. وكان بهذا السبق رائدا بارزا درس تجربته وقلدته جميع الحكومات الشمولية في الأعوام اللاحقة ولم تكن الفاشية استثناء في هذا المجال ..

بعد١٨ سنة أصبحت الخدعة النظرية حقيقة عملية ففي ٣٠ سبتمبر ١٩٣٤ أصدرت فاربن تقريرا أعلنت فيه أن مرحلة من التطور قد اكتملت .. مرحلة التطابق مع المبادئ الأساسية للاقتصاد الاشتراكي القومي .. لاحظ أن اسم الحزب النازي هو اختصار لـ (الحزب الاشتراكي القومي لعمّال ألمانيا) .. ولكن النازية عُرفت في إيطاليا باسم

(الفاشية).. وقد أصبح كلا من الاسمين يستخدم بطريقة تبادلية .. صحيح أنه يوجد بينهما فروقا تفصيلية طفيفة .. ولكنهما نظامان شموليان .. أبرز ما يميّزهما هو سيطرة الاحتكارات الخاصة على الحكومة ، التي كانت بدورها تسيطر على الاقتصاد (ولكن بأسلوب يميز الاحتكاريين ويمنع المنافسة عنهم).. وقد وصف روبرت برادي الاقتصادي الأمريكي ألمانيا النازية وصفًا دقيقا بقوله : « إنها دكتاتورية رأسمالية احتكارية ؛ وفاشيتها هي فاشية مشروعات الأعمال منظمة على أساس من الاحتكار .. والسيطرة الكاملة على القوات المسلحة والشرطة والنظام القضائي والدعاية الرسمية ..

في هذه المنظومة يصعب عليك أن تعرف أين تنتهي سيطرة الدولة على الصناعة الألمانية وأين تبدأ سيطرة « الكارتل » . وفى النهاية جمع النظام الشمولي بشكل مطلق بين البيزنس والدولة معا في وحدة واحدة كاملة .. » .

هذا التوحيد لم يحدث نتيجة لتطور طبيعي ولكن نتيجة جهود طويلة منظمة قامت بها قيادات التكتلات الاحتكارية .. مستندة في نجاح عملها على عنصرين متكاملين : أولهما هو قابلية السياسيين للإفساد والفساد والثاني سذاجة الناخبين وجهلهم ...!

(٢) هتلر كمثال : لو أخذنا هتلر كمثال عملي لتوضيح كيفية عمل آليات « الكارتلات» في خلق السياسي المناسب لأداء الدور المطلوب منه فسنرى من تاريخ هتلر أنه كان شخصية مغمورة في البداية.. ولم تكن فاربن في أول الأمر مقتنعة بأنه هو الرجل القوى الأفضل الذي يمكن أم يخدم أهدافها الاحتكارية التوسعية .. إلا أن برنامجه في الاشتراكية القومية .. وقدرته على تحريك الجماهير الكبيرة بخطبه الحماسية لفت النظر إليه بقوة .. ومن ثم بدأت المساعدات المالية تتجه نحوه .. وبحلول عام ١٩٣١ تضخمت المساعدات المالية وبدأت تتدفق على حزبه النازي بيذخ واضح ...

هنا يأتي دور العلاقات الشخصية .. ومنها : أن ماكس إلْجنر ابن أخت هرمان شميت رئيس فاربن هو أول من أنشأ علاقة حميمة مع هتلر .. أما عمله الرسمي في منظومة الكارتل فكان رئاسة شبكة دولية للتجسس .. مهمته الأساسية جمع معلومات عن المشروعات والأعمال التجارية المنافسة .. ثم توسعت وظيفته لتشمل عمليات تجسس سياسية .. لم

تكن لترقى إلى مستواها قدرات المخابرات الحكومية (الجستابو) وهذا ما سجله ساسولى ريتشارد في كتاب له خصصه لدراسة تاريخ فاربن .. يصور فيه كيف كانت الجستابو تكلّف إلْجِنَز بالقيام بأصعب عمليات التجسس في المناطق شديدة الحساسية من العالم .. ومع الوقت تعمقت العلاقة بين فاربن والقيادات النازية وظهرت أسماء أخرى مثل (جاتينيو) .. الذي كان يشغل وظيفة مدير عام العلاقات العامة لفاربن ...

فى خريف ١٩٣٢ تدهورت أوضاع الحزب النازي إلى حد أوشك فيه على الانهيار .. ولكن تدخلت « فاربن » بكل ثقلها مع هتلر .. حيث قدمت له ثلاثة ملايين مارك كدفعة أولى .. ثم أخذ هذا المبلغ يتصاعد مع مرور الوقت .. ولم يكن المال وحده هو الذي تدارك حزب هتلر من السقوط.. ولكن هبت الصحف الألمانية التي كانت فاربن تنفق عزليها بسخاء لنجدته .. فأخذت تصور هتلر بأنه الزعيم الأعظم الذي يريده جميع الألمان .. وهكذا انبثق رجل ألمانيا القوى ..! الأدهى من ذلك أن فروع كارتل فاربن في أمريكا نفسها استخدمت نفس التكتيك مع الصحف الأمريكية .. فكانت تهدد بسحب إعلاناتها من أي صحيفة تقف مواقف سلبية من هتلر.

كانت علاقات قيادات فاربن مع الحكومة النازية كلها في أعلى درجات السرية .. وقد امتنعوا عن قبول أى منصب سياسي رغم أن هذا الاختيار كان مفتوحًا لهم على مصراعيه ، كما رفض شميت ترسيم هتلر له (قومسيير) على الصناعات الألمانية كلها .. ولكنه كان مع قيادات كتلة فاربن منغمسين في جميع القرارات السياسية النازية خلال الحرب العالمية الثانية .. وكانوا يتعاونون في كل أعمال معسكرات الاعتقال النازية مثل معسكر أوشفيتْز وبتَرْفِيلد وإِلْفِنْ وغيرها .. وكانت هذه المعسكرات تقدم لمصانع فاربن عمالة مجانية (عبيدا مسخّرين) من أسراها ومعتقليها المعارضين للنظام النازيّ .. هؤلاء هم الذين أقاموا أكبر صناعة للغاز السام في العالم .. واستخدموا المنتج تجريبيًا على آلاف البشر الذين قضوا نحبهم في المعسكرات النازية ..

في مايو سنة ١٩٣٤ وقف ريتشارد كريس في مجلس النواب الأمريكي لبحث النشاط المعادى لأمريكا (وكان في الأصل ألمانيا شيوعيًا ثم تحوّل إلى النازية ثم انقلب عليها

وهرب إلى أمريكا) قال : « أعلم من خبرتي الشخصية أن مجموعة فاربن للصناعات كانت في قبضة الجستابو منذ سنة ١٩٣٤ إلى درجة أنهم أقاموا سجونا لهم على أراضي مصانعها وبدءوا بعد صعود هتلر يتمددون في الخارج من خلال فروع الشركة في أنحاء العالم ... » .

والغريب العجيب أنه في محاكمة نورمبرج خرجت قيادات فاربن كالشعرة من العجين لا كمجرمي حرب نازيين كما كان متوقّعًا .. ولكن كرجال أعمال كل همهم أنهم كانوا متحمسين فقط لكسب مزيد من الأرباح.. وهكذا أتت سياسة فاربن الحكيمة ثمارها .. ولتظهر نتائجها بعد الحرب فقد حرص قياداتها أن يبقوا خلف المشهد الرسمي في كل العمليات النازية ..

(٣) المشهد الأمريكي : على غرار نفس النمط نجد تشابهًا لا يمكن إنكاره في السياسة الأمريكية ، فقد تعلمنا أن الذين يقبضون على زمام السلطة العليا في أمريكا ليسوا هم أولئك الذين تظهر أسماؤهم في الانتخابات .. وإنما أولئك الذين تظهر توقيعاتهم أسفل الشيكات المخصصة للإنفاق على الحملات الانتخابية .. ونادرًا ما تظهر أسماء هؤلاء الممولين السياسيين أمام الجمهور .. ولكننا في لحظات خاطفة نلمحهم أو نشعر بوجودهم في مجالات النشاط الحكومي .. فنعرف من وقت لآخر بأن قطاعًا خاصًا معينًا له نفوذ غير شرعي (طبعا) على اتجاهات السياسة الخارجية أو على قوانين العمال .. أو في إصلاحات قوانين الضرائب .. أو العلاقات العسكرية .. وحتى على الأبحاث الخاصة بالسرطان ...

(٤) لعبة الحرب : في فترة الاستعداد للحرب العالمية الثانية كانت فاربن محرّضًا وشريكا ، ومن ثم شهدت تلك السنوات أعظم نمو للصناعات الألمانية وأضخم الأرباح .. ولأنها كانت مشتركة مع الصناعات الأمريكية في أكبر تكتل احتكاري عالمي للصناعة كانت الصناعات الأمريكية تفي بالتزاماتها الاحتكارية لفاربن حيث تقدم لها كل ما لديها من معلومات تكنولوجية لتستفيد منها .. كان هذا يحدث حتى أثناء الحرب .. في الوقت الذي كان الجنود الأمريكيون يسقطون قتلى أمام القوات النازية ...!

شركة فورد مثلًا كانت تقدم معداتها العسكرية الثقيلة للنازي أثناء الحرب كلها .. وكانت تقدم السيارات المصفحة للاحتلال النازي في فرنسا .. وتحصد الأرباح من كلا

الجانبين المتحاربين حيث كانت تبيع منتجاتها من الشاحنات للقوات النازية كما تبيعها في نفس الوقت للولايات المتحدة وللحلفاء ..

في يوم ٢٦ يونيه ١٩٤٠ بعد يوم واحد من سقوط فرنسا في قبضة الألمان انعقد مؤتمر في (والدورف استوريا) بالولايات المتحدة اجتمع فيه أكبر الشخصيات الصناعية الأمريكية الذين كان يعنيهم أن تستمر مصانعهم تعمل في ألمانيا دون انقطاع .. رغم الحرب الدائرة وقد دعا لهذا الاجتماع « توركيد ريير » رئيس مجلس إدارة تكساكو .. وكان من بين المدعوين جيمس مونى مدير عمليات فورد في الخارج وإيدْسِلْ فورد وكبار المسئولين في شركات « إيستمان » كوداك ومدير شركة (آي.تي.تي) ..

اللعب على كل الحبال :

من العجائب أن (آى تى تى) قد بدأت نشاطها في ألمانيا النازية سنة ١٩٣٠ وكانت تعلم أنه تجرى في ألمانيا استعدادات لحرب قادمة .. ومع ذلك رأيناها تتوسع وتشترى مصانع وأسهم كثيرة في ألمانيا ، بعض هذه المصانع كان ينتج مدافع وطائرات حربية.. وبذلك لم يكن من الممكن أن تنكر علمها أو تدعى البراءة لجهلها.. إنهم جميعًا كانوا حريصين على الاستثمار في الحرب وإبان الحرب .. بل أصبحت آي تي تي في ألمانيا تقوم بإنتاج كل أجهزة الاتصالات العسكرية كما قامت بتركيب وخدمة خطوط التليفونات تحت إشراف حكومة ألمانيا النازية .. ومع ذلك اعتبرت (آي تي تي) في أمريكا شركة وطنية من طراز رفيع .. حيث أنتجت أجهزة لتحديد الاتجاهات ذات ترددات عالية سميت باسم مختصر هو (هف دف) .. وكانت تستخدم للكشف عن حركة الغواصات الألمانية في المحيط الأطلنطي .. ونال مدير هذه الشركة نوط الاستحقاق وهو أعلى وسام لتكريم المدنيين في أمريكا ...! أكثر من هذا استطاعت الشركة في سنة ١٩٦٧ أن تحصل على تعويضات بلغت ٢٧ مليون دولار من الحكومة الأمريكية لفرع شركتها في ألمانيا على أساس أنها ممتلكات أمريكية دمرها الحلفاء .. هكذا استطاعت شركة أمريكية كانت تخدم ألمانيا النازية أثناء الحرب أن تحصل على جائزة أمريكية ، بدل أن تقدم للمحاكمة .. ولمزيد من التفاصيل اقرأ كتاب :

Ladslas Fargo - The Game of The Foxes .New York: D. McKay Co, 1972.

وكانت تقديرات الشركة أنه لو حدث وانتصر النازيون في الحرب لخرجت « آي تي تي » ألمانية مخلصة ؛ وإن خسرت (كما حدث) تخرج (آي تي تي) أمريكية وطنية بجدارة ...! وفى هذه النقطة يكمن جوهر العقلية الاحتكارية ...!!

ليس من أهدافنا تحليل كل الدوافع وراء الحرب العالمية الثانية .. ولكننا معنيون أكثر بالقوى المحركة للأطماع المالية والسياسية ، لرجال كانوا خلف المشهد يعملون من وراء ستار لدفع القوى العسكرية للتصادم .. فقد كانت الحروب ولا تزال بالنسبة لهم كنزا من الثروة لا حدود له .. أنظر إلى خريطة العالم قبل سنة ١٩٣٩ ثم بعد سنة ١٩٤٥ وسترى العجب .. وكما عبر لينين عن عقيدته قال : « لكي تبنى نظامًا جديدًا فليس التغيير المتدرج هو سبيله ، ولكن سبيله هو تدمير النظام القديم ثم البناء على أنقاضه ..» فالتغيير السياسي والاجتماعي السريع يمكن أن يكون حافزًا محركًا قويًا للحرب .. وفى هذه النقطة المحورية تلتقي طموحات القيادات السياسية الثورية مع مطامع القوى المالية الاحتكارية المنتفعة بالحرب .. خصوصًا إذا كان أصحابها يجيدون اللعب بسفنهم على كلا الجانبين في المعركة .. تصبح الحرب بالنسبة لهم وسيلة للمكاسب الهائلة والنهب المروّع .. بينما تدفع الشعوب ثمنا باهظا من حريتها وأمنها وحياتها جميعا .. وتتحمل وحدها الدمار والمآسي والكوارث ...!

* * *

عمليات تمويه على أوسع نطاق

والآن هل تطرّقت إليك فكرة أن تسأل مثل هذه الأسئلة :

ماذا تقف مؤسسات سياسية وصناعية ومهنية متآزرة بقوة لمعارضة استخدام الفيتامينات (خصوصا فيتامين ب١٧) في معالجة السرطان ..؟! سؤال محير..

وهل تظن أن الناس في الحكومة أو في الصناعة أو في الطب يمكن أن ينحطّوا إلى الحد الذي يضعون فيه مصالحهم السياسية والمالية فوق صحة إخوانهم في الوطن ..؟!

هل يمكن أن يبلغ بهم الانحدار الأخلاقي إلى الحد الذي يمنعون فيه علاجًا فعالاً للسرطان ..؟! ...

يجيب إدوارد جريفين في كتابه (عالم بلا سرطان) :

نعم .. ومبرّراته تسير على هذا النحو :

إنه في ضوء تاريخ التكتلات الاحتكارية سترى أناسًا يبدون أمام الرأي العام محترمين جدًا .. إذا رأيتهم تعجبك أجسامهم ومظاهرهم .. ولكنهم يخططون وينفذون حروبًا كونية يفنى فيها ملايين البشر الأبرياء ..نعم .. إذا كان هناك أناس يستمرئون إقامة معسكرات عبيد للعمالة الرخيصة من أسرى الحرب و من السجناء السياسيين .. ويقيمون غرفًا لمحارق غاز لإبادة أناس أبرياء هم إخوانهم في الإنسانية .. نعم .. إذا كانوا يستغلون الحروب لكي يجمعوا ثروات طائلة من استثماراتهم في الصناعات الحربية لا في بلادهم فحسب ولكن أيضًا في أرض الأعداء .. إذا كان كل هذا ممكنًا [وقد حدث بالفعل] فإن الافتراض الطبيعي والمنطقي يقول : لم لا تعتقد أن مثل هؤلاء البشر يمكن أن ينحطوا إلى مستوى منع أي دواء رخيص ينافس أدويتهم الباهظة الثمن لعلاج السرطان..؟!!

إذن دعنا نستكمل الكشف عن بقية القصة ونبرز التاريخ العفن للتكتلات الاحتكارية :

لم يكن إخفاء حقيقة تملّك الشريك الأمريكي لشركات ألمانية ضمن التكتل الاحتكاري في الصناعات الألمانية والأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية هو المحاولة الفريدة في هذا المجال .. فإن الطرف الأمريكي كان يفعل نفس الشيء لممتلكات فاربن الألمانية في

الولايات المتحدة .

لقد تعلموا درسًا في الحرب العالمية الأولى عندما قامت حكومة الولايات المتحدة بمصادرة الشركات الألمانية على أراضيها ووضعتها تحت وصاية « مكتب مصادرة المصالح الأجنبية » .. وفى نهاية الحرب تم بيع هذه الشركات حتى لا تستردها ألمانيا.. ولكن خلال بضع سنوات تبخرت هذه الإجراءات وانحرفت الاحتياطات عن غايتها المنشودة .. وعادت الصناعات الكيماوية والدوائية إلى صاحبها الأصلي شركة فاربن الألمانية .. بل أصبحت سيطرة فاربن عليها أقوى مما كانت عليه قبل الحرب.

لمزيد من الإضاءة في سراديب الأسرار الاحتكارية نضع واحدًا من أهم الشخصيات التي كانت وراء هذا التحول الأخطبوطي .. إنه إيرل ماك كلينتون كان محامى مكتب الوصاية على الممتلكات الألمانية المصادرة .. وكانت مهمته الأساسية هى إرساء العطاء على شركة معيّنة لشراء هذه الممتلكات من الحكومة الأمريكية .. هذه الشركة هي شركة (آي جي) الأمريكية للصناعات الكيماوية .. وقد تشكلت هذه الشركة وتحولت عدة مرات كالحرباء لتخفى حقيقة أصلها الألماني (كواحدة من ممتلكات مجموعة فاربن .. وما دامت قد أصبحت أمريكية الوجه فقد كان لها الحق في الشراء من الحكومة الأمريكية (وكل شيء ممكن بالقانون ..) وهكذا عادت ممتلكات فاربن إليها مرة ثانية ..!!

اما مستر « إيرل ماك كلينتون» فقد حصل على جائزته بعد إتمام هذه الصفقة حيث عُيّن في منصب كبير بإحدى شركات التكتل الاحتكاري هي شركة «ستيرلنج برودَكتس » بمرتب ضخم .. أضعاف قيمة مرتبه الحكومي السابق ..

والأهم من كل ذلك أن هذه المسألة لم تكن أكثر من رد جميل لما قامت به المجموعة الألمانية في التكتل لصالح الشركات الأمريكية في ألمانيا .. وتفصيل ذلك أن مجموعة فاربن الألمانية احتاطت (قبل نشوب الحرب) فوضعت كل الشركات الأمريكية الأعضاء في الكارتيل تحت مظلتها، .. باعتبارها شركات المانية حتى لاتتعرض للتأميم من قبل الحكومة الألمانية النازية .. وهكذا ترى أن اللُحمة المصيرية بين هذه الشركات في الكارتل تؤكد على أن انتماءها الأكبر والأوثق ليس لأوطانها الأصلية .. وإنما لإله المصلحة العليا

للكارتل .. وأعني به جمع الثروات والأموال بأي ثمن .. وكانت استثمارات الشركات الكيماوية والدوائية تتفرد بين الصناعات الأخرى بخصيصة عجيبة أتقنتها .. ويمكن وصفها بفن [الجرح والعلاج أو المرض والشفاء] فالربح في كلا المجالين هو الأعظم والأكثر طلبًا من الصناعات الأخرى .. فالمحاربون يبحثون عن المقذوفات والأسلحة .. والكيماويات هي مادتها الأولية .. والمجروحون والمرضى من البشر يبحثون عن العلاج .. والأدوية هي وسيلتهم للشفاء .. وكلا الأمرين احتكار للكارتلات (الأمريكية والألمانية) ..

عندما وقعت خزائن فاربن للمخطوطات والوثائق في قبضة الحلفاء بعد دخولهم إلى برلين اكتشفت حقائق مذهلة في العلاقات السرية بين الأطراف الألمانية والأمريكية في الكارتل .. اكتشفت عمليات تمويه متبادلة على أوسع نطاق .. فما الذي عُثِرَ عليه من حقائق عن ممتلكات فاربن في أمريكا ..؟ تنطق الوثائق : بأنه لا شيء حقيقي قد تغير أكثر من تغيير الأسماء .. فقد رُفع من اسم مجموعة فاربن في أمريكا عبارة آي جي التي توحي بانتمائها الألماني فقط .. أما مجالس الإدارة فقد بقيت كما كانت بكامل اعضائها السابقين : فقط رئيس مجلس الإدارة أخلى منصبه ليتسلمه أخوه دايترش الألماني الأصل ولكنه يحمل الجنسية الأمريكية ..

وفى خطوة تالية وإمعانًا في التمويه والتخفى تراجع دايترش الذي لا تزال البصمة الألمانية في اسمه ليحل محله القاضى الأمريكي « جون إى ماك » .. ولم يكن هذا الماك على كفاءة تناسب إدارة شركة بهذه الضخامة .. لذلك اكتفى بدور البصمجي على القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة .. وكان السيد ماك يجد النصيحة المناسبة من أعضاء المجلس لكي يتقن تمثيل دوره في المجتمع وفى العلاقات العامة .. وكل رأسماله يتركز في الاسم والشهرة علاوة على صداقته للرئيس الأمريكي روزفلت ...!

ونمضى مع القصة العجيبة كالأساطير لنرى مشهدًا سريًا آخر أكثر إمعانًا في التخفّى والتهرب من المسئوليات القانونية والضرائبية والأخلاقية .. فقد لجأ هيرمان شميت رئيس مجموعة فاربن إلى صديقه وشريكه خبير البنوك السويسري « إدوارد جروتارت الذي أوعز إليه بإنشاء شركة جديدة سويسرية ذات أفرع خارجية متعددة وفتح لها حسابات بنكية بلغ

عددها إثنى عشر حسابًا تحت أسماء مختلفة .. ليس فيها أي شيء يشير إلى أصلها (آى جى فاربن .. ثم شرعت هذه الشركة تشترى شركات فاربن شراء صوريًا .. يعني كانت الخطوة الأخيرة في عملية التمويه الكبرى هذه هى تحويل كل شركات فاربن ذات الإنتماء الألماني الأصل إلى شركات تابعة لهذه الشركة السويسرية في دولة محايدة لا هي ألماني ولا أمريكى ..! وأصبح من المستحيل على أى باحث أن يعرف من خلال الحسابات البنكية (التى صمّمها جروتارت بدهاء) أصل هذه الشركة او تلك .. إنما سيجد نفسه أمام شبكة عنكبوتية وعلاقات أخطبوطية لا أول لها ولا آخر .. وفوق كل هذا وبفضل دهاء جروتارت الجهنمي أصبحت بنوك سويسرا وعدد هائل من موظفيها في المؤسسات المالية عملاء في خدمة هيرمان شميت ومصالحه الإمبريالية .. [أنظر كيف تفعل الثروة الطاغية في الضمائر والمجتمعات وتأمل آيات القرآن العظيم عن الترف والمترفين .. كلها بلا استثناء تلعنهم وتتوعدهم بالعذاب .. وتحذر من شرورهم وفسادهم وإفسادهم.. ولكن تنبّه إلى نقطة هامة .. وهى أن الترف ليس هو الثراء المجرد أو الرفاهية فحسب كما قد يتبادر إلى ذهنك .. أنظر إلى أي قاموس لغوي .. فستجد أن الترف ينطوي في معناه اللغوي على الطغيان والفساد .. هذه اللغة العربية كم هى لغة رائعة ...!] .

ثم نتابع عمل الترف والمترفين في الأنفس والمجتمعات فيما يلي :

على الضفة الأخرى من الأطلنطي سنرى كل المعاملات المالية الأخطبوطية لهذه الشركات الألمانية في أمريكا يقوم بها بنك ناشيونال سيتى بانك أوف نيويورك الذي تهيمن عليه أسرة (ركفلر) الشريك الأمريكي الأكبر في الكارتل .. ولكي تقوم بدورها على أفضل ما يمكن كانت ترتب لكي يكون هناك بصفة دائمة رجال من أعلى القيادات في السلطة الفدرالية يتولّوْن مناصب إدارية في الشركات التابعة للكارتل يتلقّوْن مرتبات عالية .. ويحتفظون دائمًا بعلاقات ونفوذ خطير داخل الإدارة الأمريكية ومن خلال هؤلاء الرجال كانت مصالح الكارتل تُيسّر .. خصوصا إذا كان الأمر يحتاج إلى تيسير أو تغطية للأخطاء والمثالب .. إضافة إلى كل هذا استطاعت أسرة روكفلر إنشاء علاقات وثيقة بالشخصيات المؤثرة في الدوائر السياسية الحاكمة بتعيينهم مستشارين (لايعملون شيئًا) .. ولكن يتلقون

مرتبات عالية نظير خدمات غير منظورة .. وعلاقات أخرى وثيقة مع المرشحين للكونجرس من كلا الحزبين الأمريكيين .. وكان إسم وزير العدل نفسه على قائمة الذين يتناولون مبالغ كبيرة بصفة منتظمة نظير استشارات مجهولة الهوية (بند إكراميات..!) .. ولم يفلت من قبضة الكارتل الذي تقوده روكفلر في أى وقت ثلاثة مناصب هامة بالنسبة لمصالحها : وزير العدل ، ووزير الخارجية والرئيس الأمريكي نفسه ...!

كان جون فوستر دالاس (وزير الخارجية في عهد الرئيس أيزنهاور) من الشركاء الأوائل لمجموعة المحامين « سوليفان وكرومويل » وكانت هذه أكبر مؤسسة قانونية في شارع وول ستريت لتمثيل المصالح الأجنبية لدى الشركات والبنوك الأمريكية .. وكان هو المحامى الذي أسندت إليه توكيلات شركتين كبيرتين من شركات روكفلر مع « تشيس منهاتن » وكذلك « ستراند أويل » وكان رئيسا لمؤسسة روكفلر للأعمال الخيرية .. وهذا يمثل ثقة عظيمة من جانب أسرة روكفلر .. وفى سنة ١٩٤٥ أصبح جون فوستر دالاس الممثل الأمريكي القانوني لشركة فاربن الأمريكية حتى لا تُصادر باعتبارها شركة تابعة للعدو .. وكان أخوه ألن دالاس أيضًا محاميا وشريكا في المؤسسة القانونية لسوليفان وكروميل وكان موضع ثقة من الرئيس أيزنهاور فجعله مديرًا للمخابرات المركزية ..!

[ألا تعطيك هذه الصورة نوع القوة التي تملكها الشركات العملاقة ونوع الشخصيات التي تسخرها التكتلات الاحتكارية لخدمة مصالحها في العالم ...؟!]

التغلغل في البِنية السياسية :

إذا كنت تريد أن تطلع على بعض النتائج العملية لهذا الاستحواذ وهذا التغلغل البعيد المدى في البنية السياسية الأمريكية ..؟ إذن إليك بعض المعلومات الموثقة : قرب نهاية الحرب العالمية الثانية صدرت تعليمات للطيارين الأمريكيين بتدمير كل المباني التجارية في مدينة برلين باستثناء مبنى واحدًا ضخمًا .. وجده الحلفاء عندما دخلوا المدينة سليما شامخا وسط تلال هائلة من الأنقاض حوله .. وعرفوا أن هذا المبنى هو المركز الرئيسي والعمود الفقري لشركات فاربن .. فإذا كنت تريد معرفة السر فإليك حفنة أخرى من المعلومات الموثقة أيضًا :

كان نائب قائد القوات العسكرية في الحرب سنة ١٩٤٥ هو رويرت بى باترسون الذي عينه الرئيس روزفلت مستشارًا « لديلون ريد آند كمبنى » وهى مؤسسة بنكية للاستثمارات تملكها [أسرة روكفلر] .. وقد علمنا إلى أي حد ساعدت روكفلر شريكتها الألمانية فاربن قبل الحرب وها هي تنقذ لها مركز إدارتها في قلب برلين ..! فهل تريد أن تعرف معلومات أكثر من ذلك ..؟!

إذن فاعلم أيضًا أن وكيل أول وزارة الدفاع الأمريكية المسمى (جيمس فورستال) كان قبل هذا المنصب مديرًا لشركة « ديلون ريد آند كمبنى » ... وهكذا يمكنك أن تضع كلا من باترسون وفورستال في دائرة الاشتباه في قصة إنقاذ مبنى إدارة فاربن في برلين .. ويمكنك أن تربط بسهولة هذين الرجلين في أعلى السلطة والقيادة العسكرية الأمريكية بخيوط تمسك أطرافها وتحركها إمبراطورية روكفلر .. كان رجال روكفلر وفاربن في قلب المعمعة عندما وقع الهجوم على ممتلكات فاربن في أمريكا .. وعندما شن الأمريكيون هجومهم الجوى على برلين في نهاية الحرب .. وبعد ستة أشهر فقط عادت كل الشركات تعمل بكامل أطقمها في الإنتاج وبدأ مشروع مارشال الأمريكي لإعادة الإعمار في ألمانيا .! تغيرت أسماء شركات فاربن من الألماني إلى الفرنسي والإنجليزي كل في موقعه .. وبقيت فاربن كما هي راسخة لم تتغير..!

* * *

مجموعة روكفلر

قد يظن القارئ أنه من السهل عليه أن يصنف المالكين لأجزاء معينة من« الكارتل » بأنهم ألمان او أمريكيون أو سويسريون أو ينسبهم إلى جنسية اخرى وِفْقًا لبطاقات هويتهم أو مكان إقامتهم، ولكنه يخطئ في ذلك خطأً كبيرا .. فالأمر بالنسبة لهذا النوع من البشر يفوق خيال الإنسان العادى ذلك لأنهم في حقيقة أمرهم لا ينتمون مثلنا وجدانيا أو عقليا إلى جنسية أو وطن .. بل لا يشعرون مطلقآ بهذه المشاعر الوطنية التلقائية التي ينشأ عليها بقية البشر .. إنهم غير متحمسين لأوطانهم التي ولدوا ونشأوا فيها .. بل يعتقدون أنهم فوق الأوطان وفوق الجنسيات .. لا شك أنهم ينتمون إلى كائن أسطوريّ اسمه الكارتل.. الذي يضم في إطاره هذا التجمع الهائل من الشركات الصناعية والمؤسسات المالية والبنكية.. هذا الكارتل هو ملاذهم الآمن الذي يحميهم .. هو وطنهم .. بل هو في الحقيقة إلههم الأعظم الذي يعبدونه من دون الله ..

« روبرت ستيفنسون » وكيل شركة فورد يعتبر ممثّلًا نموذجيًا لهؤلاء الناس .. صرّح مرّة لمجلة « بيزنيس ويك الأسبوعية » في ١٩ ديسمبر ١٩٧٠ قال : « نحن لا نعتبر أنفسنا شركة أمريكية متعددة الجنسيات .. وعندما نذهب إلى بلد لا يحب أمريكا نسألهم دائمًا : من تحبون أكثر..؟؟ ألمانيا .. بريطانيا .. أو غيرهما.. ؟؟ إننا نحمل أعلامًا كثيرة .. اختاروا منها ما يعجبكم ..! » .

وفى خريف سنة ١٩٧٣ نلتقى بشخص آخر أكثر صراحة .. كان أحد كبار مديرى شركة موبيل أويل صرح قائلًا : « لم أصادف في حياتي مناسبة كان عليّ فيها أن أقول لنفسي : إنني سأكون مواطنا صالحا لبلد ما .. لأنني إذا قلت ذلك فأنا حينئذ لست شركة بترول متعددة الجنسيات ..!! » .

أنظر كيف يصوغ الرجلان لغة خطابهما عندما يتحدثان عن نفسيهما بلفظ أنا أو نحن.. تجد الواحد منهما يتوحد مع الشركة كأنه هو وهى كينونة واحدة حيث يقول : أنا شركة .. نحن شركة.. أما من هو كإنسان مستقل الهوية ..؟ فلا شيء ...!

الجد الأعلى لروكفلر :

ينبغي أولا أن نفهم أن اعتبار صناعة الدواء كمصدر أرباح خيالية وليس خدمة إنسانية للمرضى بالدرجة الأولى يرجع إلى الجد الأكبر لأسرة روكفلر واسمه وليام أفرى روكفلر(١٨١٠-١٩٠٦) .. [جذوره الأصلية من المهاجرين الألمان ..!] إذا تعرفت على سمات هذه الشخصية الغريبة فلن تندهش بعد ذلك ولن يتطرق إليك الاستغراب ... كان معروفًا عند أصدقائه بلقب « بل الكبير » أما عمله فكان بائعًا متجولا ودجّالا أو نصّابا يدّعى العلم بالعلاج و الأدوية .. وكانت أدويته التي يصنعها بنفسه مركبة معظمها من البترول ممزوجا بالكحول .. لم يتلق وليام هذا أي نوع من التعليم الطبي على الإطلاق (ولا حتى شهادة حلاق صحة) .. ومع ذلك كان يعلن عن نفسه بيجاحة أنه (الطبيب وليام روكفلر أخصائي علاج السرطان الشهير..!).. وقد وضع اسمه في دفتر التليفونات المحلى تحت فئة الأطباء ..وأقام لنفسه إعلانات منصوبة في كل مكان مكتوبًا عليها : (جميع حالات السرطان فيما عدا الحالات المتأخرة جِدًّا يتم علاجها بنجاح كبير) ... لا تعجب فهكذا كانت أمريكا في القرن التاسع عشر ...!

وهكذا .. كان الجد الأعلى لأسرة روكفلر نصّابًا محترفًا لا يخجل .. كان يغش أي إنسان يصادفه في الطريق في أي وقت .. وبقدر ما يستطيع من فنون النصب المناسبة للوقت وللشخص الضحية .. وكان يفخر بمهارته في النصب على الناس .. ويحكى قصصه بلا محاولة للإخفاء كأعمال بطولية ذكية ..

في سنة ١٨٤٤ أتهم بسرقة حصان .. وكان يشتبه في أن لديه أكثر من زوجة سرية .. وفى سنة ١٨٤٩ أتهم باغتصاب خادمة في بيت العائلة ؛ ولكي يهرب من الإدانة انتقل إلى بلدة نائية بعيدًا عن منطقة نفوذ المحكمة .. ولم يشهده أحد بعد ذلك.. وقيل وقتها أنه هرب إلى كندا وتزوج هناك تحت اسم مستعار وأنجب ابنتين لحقتا بالأسرة فيما بعد ...

الشخصية التالية في أسرة روكفلر والمؤسس الحقيقي لإمبراطوريتها الصناعية والمالية هو « جون ديفسون روكفلر » إنه الابن البار والوريث الأكبر لتراث أبيه وليام أفرى روكفلر ..

وكان أول ما فعله بعد سنوات من اكتسابه للثروة والشهرة .. هو محاولة تحسين صورة أبيه .. فكان يفخر بأنه تعلم الطب العملى من أبيه .. ويقصد أن أباه قد قام شخصيًا بتدريبه عمليا .. ويقول عنه : « إنه كان منشغلًا بمشروعات مختلفة، وكان معتادًا على تعريفي بكل شيء .. كما تعلمت منه مبادئ وأساليب التجارة..! » انتهى الاقتباس ... وهنا نسأل نحن : أى مبادئ وأي أساليب تجارية تعلمها جون دى روكفلر من أبيه ..؟! .. السير جون تى فلين يجيب على هذا السؤال في كتاب له بعنوان : (ذهبُ الإله : قصة روكفلر وزمانه ...) يقول : كان (بِلْ الكبير) مشغوفًا بالتفاخر بذكائه الخارق .. وقدرته على التلاعب بالناس .. لم يكن الرجل يضع أي اعتبار للأخلاق .. بل كان يسهب في ذكر مغامراته في النصب والتحايل على مسمع كل من يريد الإنصات والاستمتاع بقصصه ومغامراته .. كان (بِل الكبير) حريصًا على أن ينشّئ أبناءه على خصاله ونهجه .. وأن يكونوا مثله في الخشونة والذكاء والاحتيال والفهلوة ...!

كان يقول أنا أغش أولادي كلما سنحت لى الفرصة .. فأنا أريدهم أن يكونوا أذكياء يتعلمون المكر و الحرص والحذق .. أُريدهم أن ينشئوا على الخشونة والصرامة .. أنا أتاجر معهم .. أبيع وأشترى وأنْصُبُ عليهم .. وأغالبهم وأغلبهم كلما استطعت إلى ذلك سبيلًا .. أريد أن أنمّى عندهم اليقظة والانتباه وشحذ التفكير .. أريد أن أجعل منهم صارمين حاذقين .. لا مسترخين خاملين ...!! ولقد نجح (بل الكبير) فعلًا خصوصًا مع إبنه « جون دى. روكفلر » .. الذي أصبح أكبر الاحتكاريين في العالم .. وأكثرهم نجاحًا في كل العصور ...!

كانت عقيدته الدينية التي كرس حياته وعبقريته وجهوده لتنفيذها والتأكيد عليها هي القضاء على المنافسة التي هى جوهر الرأسمالية (نظريًا على الأقل) .. يؤثر عنه مقولته الشهيرة في كل خطاب له : «المنافسة خطيئة ينبغى تجنّبها ..» .

وعندما تحولت أعماله التجارية إلى ما تحولت إليه من ضخامة غير مسبوقة .. تبلورت على يديه قصة التطور الاقتصادي الأمريكي برمّته .. اقتصاد قائم على محاربة مبدأ (دعه يمر ...) فقد كان روكفلر يعتقد بيقين جازم أن النظام الاقتصادي التنافسي الذي اعتاد العالم

أن يسير عليه من قبل كان خطأً فادحًا .. بل كان جريمة ضد التنظيم والكفاءة بل ضد الاقتصاد الصحيح .. وليس له إلا علاج واحد هو القضاء على المنافسين .. وكانت له خطته في هذا المجال لا يحيد عنها .. وتتلخص في محاولاته أن يأتي بكل منافسيه إلى جانبه .. فالأقوياء منهم يجعلهم شركاء له ولكن تحت إبطه .. وآخرون يسمح لهم فقط أن يكونوا حاملي أسهم في البورصة .. أما الذين لا يقبلون الانضمام إليه ويرفضون التبعية فإنه يسحقهم تحت قدميه .. وهكذا نرى أن صعود إمبراطورية روكفلر برهان على نجاح خطته الجهنمية .. لقد أصبح لديه عدد من الشركاء الحميمين .. بعضهم كان من شركائه الأصليين وأكثرهم من المنافسين المنهزمين الذين احتواهم تحت جناحيه .. هؤلاء أصبحوا مليونيرات كبار مرموقين .. وظلوا مرتبطين بعجلة روكفلر وبعائلته .. فقد تعددت بينهم زيجات المصلحة .. شأنهم في ذلك شأن الأسر المالكة الأوربية التقليدية .. أو كانت العلاقات الرومانسية الحرة تجرى في أوساطهم .. والمهم أن ينتهي كل نشاط في هذا المجال إلى زواج مصالح .. وقد استطاع جون دي روكفلر من خلال عمليات الاحتواء أن يطوى تحت جناحيه نصف عدد الأسر الأكثر ثراء في أمريكا والبالغ عددهم ستين عائلة .. وأصبح هذا التجمع الحاشد تحت سيطرته وسيطرة أبنائه من بعده ...

أما تقدير ثروة هذه الأسرة فمن المستحيلات .. إنها سر من الأسرار المغلقة لا يعرفه إلا عدد قليل منهم .. و الجزء المنظور فقط من هذه الإمبراطورية الاقتصادية يكفى لصعق الخيال الجامح .. لقد أقام جون دي روكفلر تكتلًا احتكاريًا للبترول خلال السبعينيات في القرن التاسع عشر ثم أعيد تنظيمه سنة ١٨٩٩ تحت اسم شركة (إستاندرد أويل) في نيوجرسى .. ابتلعت في جوفها جميع الصناعات البترولية في الولايات المتحدة .. إبْتداءًا من البحث والتنقيب وانتهاء بالتسويق والتوزيع والتطوير ...

وبمقتضى حكم المحكمة العليا لسنة ١٩١١ أجبرت هذه الشركة على التقسيم لتصبح ست شركات منفصلة بغرض كسر حالة الاحتكار المروّع .. إلا أن هذا القرار لم يحقق هدفه أبدًا .. فقد بقيت الشركات الست في حوزة وإدارة نفس الأشخاص .. ولم يحدث بينهم أي نوع من المنافسة .. وفى سنوات لاحقة عادت أسرة روكفلر إلى سياستها

التقليدية لتضم إليها شركات بترول أخرى كبرى مثل (تكساكو) و (هامبل أويل) التي أصبح اسمها (إكسوم) وغيرها .. هذه الشركات بدورها كان لها توابع في أنحاء أخرى من العالم .. وقد اعترفت (إستاندرد أويل) الشركة الأمّ بأنها في ذلك الوقت كانت تسيطر على ٣٢٢ شركة .. وفوق هذا كله أنشأت روكفلر كارتل مؤلف من شركات كبرى أجنبية مثل رويال دتش وشل أويل ..

ومع كل هذا التوسع الأسطوري لروكفلر في مجال الاحتكارات والأرباح البترولية والصناعية .. والسطوة التي قبضت على زمامها من خلال هذا الكارتل الهائل فإن هذا كله لا يساوى شيئًا إذا ما قورن بما حققته روكفر في السنوات اللاحقة من خلال إمبراطوريتها البنكية في التمويل العالمي والاستثمارات الدولية .. ولروكفلر قصة مع البنوك بالغة الإثارة ..

* * *

إمبراطورية روكفلر البنكية

بدأت قصة هذه الإمبراطورية سنة ١٨٩١ عندما أصبح (ناشيونال سيتى بنك أوف نيويورك) تحت إدارة (جيمس ستيلمان) هو البنك الرئيسي لأسرة روكفلر .. فبالأموال التي أودعتها فيه تحول إلى أكبر بنك في الولايات المتحدة .. ومن خلال هذه العملية ازداد اهتمام الأسرة بالبنوك وبالاحتكارات البنكية كوسيلة لمضاعفة أرباحها من توظيف أموالها في هذا المجال .. بدأت القصة باثنين من أبناء روكفلر يتزوجان اثنتين من بنات جيمس ستيلمان .. وهكذا امتزج روكفلر وستيلمان في كيان واحد .. عندئذ شرعت أسرة (جون دى روكفلر) تحوّل معظم مصالحها المالية إلى بنك خاص بها ولكن بقى أبناء أخيه وليام روكفلر وأحفاده يعتبرون هم الغالبية من حاملي أسهم ناشيونال بنك .. ولم يكن تحويل جزء من ثروة الأسرة إلى بنك آخر راجعًا إلى شعورهم بعدم الرضا ولا بسبب صراع داخلي بين أجنحة الأسرة للسيطرة على البنك وإنما لامتصاص المنافسة بين البنوك .. وهكذا أُدرجت مجموعة من البنوك تحت لواء بنك اشترته الأسرة باسم تشيس ناشيونال بنك .. ثم ضمّت إلى ذلك مجموعة أخرى من البنوك تحت اسم مانهاتن .. ثم جمعت كل هذه البنوك سنة ١٩٥٥ تحت ملكية الأسرة .. في واحد من أشهر بنوك العالم هو « تشيس مانهاتن » ..

فما هو حجم تشيس مانهاتن هذا ؟ لا أحد خارج الإدارة العليا لهذا البنك يعرف الإجابة الصحيحة على هذا السؤال .. كل ما يعرفه العالم الخارجي عن هذا البنك أنه أشبه ما يكون بدولة ذات سيادة، أكثر منه مجرد بنك مالي وأن به أموالًا أكثر مما لدى معظم دول العالم .. عدد العاملين فيه لا يقل عن خمسين ألف موظف يعملون كسفراء للبنك في أنحاء العالم .. ولدى البنك ممثل فوق العادة متفرغ كل الوقت في مبنى الأمم المتحدة .. و من هناك يقوم البنك بكل العمليات البنكية لهذه المنظمة العالمية الكبرى..

لا تنسى أن مبنى الأمم المتحدة نفسه كان مشروعًا لأسرة روكفلر فقد أقيم مبنى هذه المنظمة العالمية على أرض أهدتها مؤسسة روكفلر .. وليس من المستبعد أنهم ينظرون إلى الأمم المتحدة باعتبارها الآلية المطلقة لبسط قوتهم الاحتكارية في أنحاء العالم .. ولا تنسى

كذلك أن إمبراطورية روكفلر المالية لم تقتصر على بنك تشيس مانهاتن على ضخامته وهيمنته الهائلة فإن هذا التجمع البنكي تحت سطوة روكفلر مع مجموعة بنك مورجان استطاعت أن تنشئ بنك الاحتياط الفدرالي Federal Reserve System فهل معنى هذا أن هذا البنك المركزي الذي يصك النقود في الولايات المتحدة ويهيمن على البنوك الأخرى كأي بنك مركزي آخر في العالم هو بنك خاص تملكه بعض أسر تحت سيطرة إسرة روكفلر وليس بنكًا حكوميًا كما يوهمنا اسمه الفدرالي..؟ والإجابة : نعم.. هو بنك خاص مستقل وليس بنكا تملكه الحكومة الأمريكية وتسيطر علي سياسته أو توجهه ..!! ولمعرفة بقية القصة وأبعادها الأسطورية اقرأ كتاب إدوارد جريفين السابق ذكره.

Edward Griffin - The Creature from Jekyll Island.
A second Look at the Federal Reserve.
Village, C.A. : American Media,1995 .

ومع تطور مؤسسات الاستثمارات البنكية في أمريكا أصبحت مدينة نيويورك مركز التمويل العالمي.. حتى نظام الأرقام والحسابات السرية التي كانت تميز البنوك السويسرية لم تعد ترقى إلى مستوى حجم الأموال والسلطة المتداولة في الولايات المتحدة .. بل إن لندن التي كانت مركز إمبراطورية روتشيلد ومورجان في السابق أصبحت تحتل المركز الثاني بعد نيويورك..

تركيز الثروة بأرقام فلكية :

إذا نظرت إلى واحدة من الشركات الكبرى التي يسمونها عابرة القارات أو متعددة الجنسيات مثل : ستاندرد أويل أو فورد أوجنرال موتورز أو (آى تى تى) فستجد أن ممتلكاتها المالية تفوق مجموع ماتملكه كثير من دول العالم .. وهناك مؤشرات على ضخامة تعاملات وعمليات هذه الشركات حول العالم فمثلًا : لدى (آي تي تي) موظفين وممثلين بالخارج أكثر من موظفي وزارة الخارجية الأمريكية .. ولدى ستاندرد أويل أسطول من ناقلات البترول أكبر من مجموع أساطيل الاتحاد السوفيتى الحربية والتجارية في زمانه الغابر .. وتزيد ميزانية البحوث والتطوير لشركة (آى. بى. إم) على مجموع عائدات الضرائب لكل

دول العالم مجتمعة باستثناء عدد قليل منها لا يزيد عن أصابع اليد الواحدة ..

والمشهد في أمريكا يصيبك بالذهول والدوران : حيث تجد أن واحدًا بالمائة من السكان يملكون ٧٠٪ من الصناعات الأمريكية .. وستجد أن بنوك أمريكا المتركزة في (وول ستريت) .. نصفها تملكه مجموعة من الناس لا يزيد عددهم (أيضًا) على عدد أصابع اليد الواحدة .. ويمثل هذا أعظم تركيز للثروة والسلطة شهده العالم في كل عصور التاريخ حتى هذه اللحظة الراهنة ...!

فكيف حدث هذا ...!؟ : هل هو نتيجة التجارة الحرة كما يزعمون ..؟ هل هو نتيجة توفر منتجات وخدمات تنافسية وبالتالي حصل أفضلها وأرخصها على أكبر نصيب من الرواج في الأسواق..؟ هل هو نتيجة عمليات الإنتاج الكبير وتقدم أساليب التوزيع التي جعلت أسعار بيع السلع تنخفض ، ومن ثم جذبت أكبر عدد من المستهلكين ...؟ ربما كان لهذه العوامل بعض التأثير .. ولكن التأثير الأكبر لتركيز الثروة على هذا النحو المذهل يرجع إلى الاحتكارات والقضاء على المنافسة بأساليب مكيافيلية بل إجرامية ...!

روكفلر النموذج الأعلى :

بشكل أو بآخر – والله وحده يعلم – خضعت كل شركات التأمين لسيطرة مجموعة روكفلر الاحتكارية .. ويوجين بلاك المدير الأعلى لهذا القطاع هو في نفس الوقت مدير إحدى شركات روكفلر .. وطبعًا أموال شركات التأمين ليست ملكًا ليوجين بلاك ولا لروكفلر (إنما هي عبارة عن الأقساط المالية التي يدفعها المؤمّنون) .. ومع ذلك فيوجين بلاك يشغّلها لحساب روكفلر في البورصة ويحصّل عليها أرباحا .. فكرة جهنمية لتحصيل أرباح من الهواء الطلق ...!

(كان جحا هو الوحيد في تاريخ الثقافة الشعبية الذي استطاع بعبقريته توليد النقود من النقود) أما دافيد روكفلر عميد إمبراطورية روكفلر الحالي فإنه يستطيع أن يفخر بإنجازاته ، ونجاحه أن يولّد أموالا من الهواء الطلق .. تحدث أمام أحد المؤتمرات العالمية للاستثمار في باريس فقال : «كان من الحكمة أن نستثمر في شركات التأمين على الحياة وعلى المخاطر والمعدات التجارية وغيرها .. » .

وأي حكمة .. فهذه صناعة لا تكلّف صاحبها رأس مال ..!! فإذا كان نشاط روكفلر في هذا القطاع الاقتصادي ظاهرا .. فإن تغلغلها في قطاع الصناعات الدوائية هو الأكثر خفاء .. وهو الذي يجرى في سراديب سرية بعيدا عن الأعين أكثر من أي نشاط آخر لها في كل الصناعات والسبب في ذلك يرجع إلى أمرين الأول : أنه قبل الحرب العالمية الثانية بسنين عديدة كانت ستاندرد أويل مقيدة باتفاقية كارتل تمنعها من التدخل في الحقل الواسع للصناعات الكيميائية إلا كشريك مع « آي جي « فاربن » الألمانية.. وفى المقابل ألا تتنافس هذه الأخيرة في الصناعات البترولية مع روكفلر .. أما الأمر الثانى : فهو أن « فاربن » لم تكن قبل الحرب العالمية الثانية مقبولة في أمريكا وكانت تحتاج إلى عمليات تمويه على نشاطها وممتلكاتها الأمريكية .. وقد قامت روكفلر بهذه العمليات التمويهية بمهارة فائقة باستخدام وجوه مزورة وحسابات مالية غامضة كان بنك تشيس مانهاتن هو الذي يتولاها .. وهو كما تبين لنا مجرد جزء من إمبراطورية روكفلر الاقتصادية ..

عالم بلا أدوية :

أرباح الأدوية شيء مهول يصعب على الخيال تصوره .. وطبيعة هذا المنتج في حد ذاته يجعله من أنسب المجالات لتلاعب الاحتكارات والكارتيلات .. فالإنسان عندما يكون مريضا أو شاعرا بخطر الموت لا يتساءل أبدا عن ثمن الدواء .. إنه يشتريه فقط .. هذه واحدة .. أما النقطة الثانية : وهى الأهم فهي أن صرف الدواء لا يتم إلا بروشتة طبيب .. وهذا الإجراء مع إجراءات أخرى كفيل بمنع المنافسة تماما بين الأصناف المختلفة .. فاختيار الطبيب لدواء ما متأثرا في اختياره بقوة الدعاية وتأثير مندوبي التوزيع ومهارتهم في فن العلاقات العامة .. والهدايا التي يتلقاها من شركات الدواء .. هذا الاختيار هو الذي يحسم القضية لصالح دواء ما دون الأصناف الأخرى المماثلة .. وبذلك تنعدم المنافسة في سوق الدواء تماما .. وبهذه الطريقة تتضاعف الأرباح العائدة من بيع الدواء .. لا للطبيب ولا الصيدلية وإنما للشركة المنتجة .. وهذا هو السبب الجوهري وراء إصرار جمعية الأطباء الأمريكية على ضرورة ألا تصرف الفيتامينات إلا بروشتة طبيب . وإذا كانت الروشتة شرط أساسي لصرف الدواء فرضته هذه الجمعية فإن شركات التأمين الصحي أيضًا تشترط في تعاملها مع المرضى (المستهلكين)

وجود الروشتة وفى هذا المناخ الاحتكاري تستطيع شركات الأدوية رفع أسعار الدواء من وقت لآخر دون شكوى من الزبون المستهلك .. علما بان المستهلك في النهاية(واعيا بذلك أو غير واع) هو الذي يدفع الثمن ويتحمل الزيادة فيه إما من خلال رفع أقساط التامين التي يدفعها أو من خلال ضريبة الدخل السنوية .. وهذا نموذج لاستخدام شركات الأدوية للحكومات في الغاء المنافسة ورفع الأسعار ضد مصلحة المستهلك ...

والسؤال الآن هو :

هل رحلنا بعيداً عن هدفنا الأصلي ودخلنا في متاهة من التفاصيل ومعلومات لا علاقة لها بموضوعنا المتعلق بقضية استخدام الفيتامينات في علاج مرض السرطان ...؟!

أقول : لا .. إننا لم نرحل بعيدا بل نقترب أكثر وأكثر من صميم الموضوع ...! لقد رأينا كيف أن الصناعات الدوائية ليست بمنأى عن خطط التكتلات الاحتكارية.. بل هي في الصميم منها .. وهذه حقيقة بالغة الأهمية لا ينبغي أن ينساها من يحاول دراسة هذه القضية ليضع يده على الحقائق المجردة والمذهلة.. هذا من ناحية .. أما من الناحية الأخرى فإن المعارضة الشرسة الواسعة المتعددة الأبعاد لعلاج السرطان بالفيتامينات يستحيل فهمها فهما صحيحا بدون فهم دور هذه التكتلات الاحتكارية وتأثيرها الشامل والعميق في صنع القرارات الحكومية والمهنية المتعلقة بالدواء والعلاج ..

وهذا مشهد آخر من سلسلة المشاهد العجيبة نتطلع إليه فتصيبنا الدهشة : فرؤساء دول العالم الذين يذهبون إلى الولايات المتحدة في زيارة رسمية هناك دائما بند مقرر عليهم في برنامجهم أن يقوموا بزيارة شخصية إلى المقر الرئيسي لإدارة إمبراطورية روكفلر ومقابلة عميد الأسرة الأكبر .. حتى إمبراطور اليابان ورئيس الإتحاد السوفيتي لم يُستثنيا من هذه الزيارة المقدّسة .. والأغرب من هذا أنه عندما يتوجه عميد أسرة روكفلر لزيارة أي دولة أجنبية فإنه يُمنح استقبالا رسميا كرؤساء الدول ... بينما الشعب الأمريكي لا يلقى بالأهمية روكفلر .. وهنا يصدمنا هذا التناقض ويجعلنا نتساءل عن السر في ذلك ...! والإجابة البسيطة التي يستخلصها الدارس الفاحص هي أن روكفلر وصحبه وإن كانوا هم الذين يقبضون على زمام السلطة الحقيقية في الولايات المتحدة إلا أنهم قد اختاروا بحكمة أن

يجلسوا خلفَ الكواليس .. ولذلك نادرًا ما تظهر أسماؤهم في الأخبار .. أما من نراهم يتحركون على المسرح ، ويظهرون أمام الجماهير ، وتملأ تصريحاتهم عن سياسة الدولة الصحافة والإعلام ، فهؤلاء في حقيقة الأمر الأتباع الذين يدينون بالولاء لروكفلر وصحبه ويخدمون مصالحهم .. إنهم أتباع بدرجات مختلفة تبدأ أو تنتهي بمنصب رئيس الجمهورية .. وهذه إحدى عجائب هذا الزمن ...!

ولكن علينا أن نفهم .. و حتما سيأتي اليوم الذي يتبين لنا فيه أن هؤلاء الناس الذين يقبضون على زمام السلطة الحقيقية في الولايات المتحدة يفضلون أن يتجنبوا الإعلانات والمظهريات تاركين لأتباعهم السياسيين المتخصصين في هذه المهمة بحكم تعليمهم وتدريبهم على الظهور والكلام والإقناع الجماهيري ..قد لا تكون سطوة ديفيد أو جون روكفلر على مستوى م أيظهر من نفوذ وسطوة رئيس الولايات المتحدة .. ولكن الرؤساء هناك عندهم (وليس عندنا) يظهرون ثم يختفون في بضع سنوات قليلة تتراوح بين أربعة إلى ثمانية سنوات بلا زيادة .. ثم يختفي الرئيس ويصبح شخصية عادية يأكل الطعام ويمشى في الأسواق مثل بقية البشر .. و إذا كان مرْضيًا عنه قد يُنتدب لمهمة توفيقية أو استطلاعية إلى مواقع الاضطرابات في العالم مثل دارفور أو البوسنة لمدة محدودة ولغرض مرسوم ، أما [الإمبراطور] روكفلر فهو باق خارج هذا المشهد السياسي الإنساني كله .. يبقى مراقبا محركًا للقوى الفاعلة من وراء حجاب ...! ربما تذكر كتب التاريخ هؤلاء الرؤساء .. ويُقدم بعضهم للمحاكمات على خطاياهم وجرائمهم .. وبعضهم وربما أفضلهم يتم اغتياله ولا يعرف أحد بعد ذلك أبدا المجرم الحقيقي ولا من كان وراء جريمة الاغتيال .. ثم يكنس الزمن كلٍ من سبق من الرؤساء فيخرجون من ذاكرة البشر بعد أن انتهت صلاحياتهم ..أما سلطة روكفلر فتنتقل من جيل إلى جيل مثل ألقاب النبالة .. وتصبح في حد ذاتها واقعا أبديًا حيًا وناميًا حتى يرث الله الأرض ومن عليها ...!

روشتة الطبيب :

كما سبق أن رأينا كارتلة (روكفلر – فاربن) أصبحت هي صاحبة السطوة الشاملة على صناعة الدواء.. وأصبح هذا الواقع يفرز لنا حقائق ثابتة على الأرض من أهمها وأخطرها

انعدام المنافسة في الأسعار الاستهلاكية بين الأدوية الموصوفة .. ولم يعد هناك من منافسة سوى ما نشاهده من إعلانات لا سبيل للتحقّق من صحتها مثل : « لقد أثبتت المختبرات المعملية أن (باير) هو الأفضل » .. أو أن البحث العلمي قد أثبت أن (أناسين) هو الأسرع مفعولًا ...الخ . وعلى مر الأيام وصلت شركات صناعة الأدوية إلى اتفاقيات فيما بينها تقضي بأن تبقى كل شركة في حدود تخصصها الضيق وأن تمتنع عن محاولة المنافسة في السوق المستقر لمنافسيها الآخرين .. يعنى صناعة منظمة ومهذبة وتحت سيطرة الكبار الأقوياء ...! أحد أسباب انعدام المنافسة أن معظم الأدوية قد سجلت براءات اختراعها وأصبحت متاحة فقط عند منتِج أو صانع واحد .. أما السبب الآخر فهو أن الروشتة (الموصوفة) يصدرها طبيب .. أكبر همّه هو فاعلية الدواء أو كفاءته بصرف النظر عن ثمنه .. ومع ذلك فإن شركات الأدوية أصبحت تقذف في السوق بفيض من أصناف الأدوية حتى أن الطبيب لم يعد قادراً على التمييز بينها لمعرفة أكثرها كفاءة في العلاج .. وكل ما يعرفه أنه رأى إعلانات عن هذا الدواء أو ذاك في مجلة طبية .. أو انه قد تسلم إعلانا من ورق مصقول يحتوى على بعض المعلومات ، من أحد مندوبي مبيعات شركات الأدوية .. أو أنه قد لاحظ بعض النجاح في استخدام هذا الدواء أو ذاك على بعض المرضى ..ولأنه (مجرد ممارس عام أو أخصائي أو حتى مستشار) وليس باحثا ، لا يمكن أن يقوم بتجارب محكمة لكي يتأكد بنفسه من الكفاءة النسبية للدواء الجديد مقارنة بالأدوية القديمة أو الأدوية المماثلة التي تنتجها شركات أخرى .. وكل ما يستطيع أن يعرفه أو يقرره هو : أن هذه الأدوية قد ساعدت بعض مرضاه على الشفاء .. وفى حالة ما إذا لم يأت الدواء بنتيجة سريعة فإن كل ما يفعله الطبيب هو أنه يصف دواء آخر للمريض على سبيل التجربة.. وبهذه الطريقة يضطر المريض لشراء أدوية عديدة من شركات مختلفة .. كل شركة تأخذ نصيبها من جيب المريض المسكين على أمل أن يجد الشفاء في واحد من هذه الأدوية المتعددة ...

عبّر عن هذه الحقيقة بصراحة جارحة دكتور جورج بائير في مؤتمر طبي عقد بجامعة هوبكنز قال : «كنت مستشارًا لسنوات طويلة لأطباء في عياداتهم الخاصة .. وقد لاحظت أن كثيرا من الأطباء سواء منهم الممارسين العامين أو الأخصائيين قد اعتادوا على التنقل

المتكرر (بدون ضرورة ظاهرة) من دواء إلى دواء آخر في علاج مرضاهم .. وعرفت أن السبب في ذلك كان تأثرهم بالإعلانات والزيارات التي يقوم بها رجال التسويق التابعين لشركات الأدوية .. و إذا ذهبنا نفحص شعور الطبيب وهو يفعل هذا لوجدنا أنه لا يشعر بأن ما يفعله أمر غير لائق .. بل يشعر أنه إنما يفعل كل ما يستطيعه لمساعدة مريضه على الشفاء .. [ومع قليل من تحليل الموقف ستجد أن الطبيب في واقع الأمر يساعد مرضاه بما أخبره به الآخرون ، وأعنى بهم أصحاب المصلحة في تسويق الدواء بزعم أنهم يبيعون آخر ما توصّلت إليه الأبحاث في تكنولوجيا الأدوية] .. وهنا يجب أن نتنبه إلى أن الطبيب ليس هو الذي يكسب من وراء كتابة الروشتة ..!!

فإذا مضينا أكثر قليلا في تحليل الموقف لوجدنا الكاسب الأكبر هو شركات الأدوية الكبرى التي تحصد الملايين بل البلايين من الدولارات .. والطبيب إنما هو مجرد مروّج أو بائع بلا أجر .. مع أنه يقوم بخدمة حيوية لهذه الشركات لا يمكن الاستغناء عنها ..

* * *

التعليم الطبيّ

تعلّم الطبيب الأمريكي أن يقوم بهذا الدور في كلية الطب وهو لا يزال طالبًا يدرس .. تعلّم أداء هذه الخدمة بدون مقابل .. ففي مناهج التعليم بجميع كليات الطب الكبرى في أمريكا الطلاب معرضون لنوع من التدريب المكثف في استخدام الأدوية .. إنهم جميعا يتعلمون ويتدربون لكي يستخدموا الأدوية الكيماوية كعلاج لجميع أمراض الإنسان باعتبارها الاختيار الأوحد .. والسؤال هنا كيف استقرت جميع كليات الطب على تبنى هذا المنهج الموحد في العلاج ..؟؟

هذا هو السؤال الذي سنحاول الإجابة عليه .. ولكن الإجابة ليست من السهولة والبساطة بحيث تقدم مباشرة بدون مقدمات .. لأنها حينئذ لن تكون مفهومة .. ولن تكون مفتاحًا لحل مشكلة بل يمكن أن تزيد المشكلة تعقيدا ..

وإذا قلت لك إن الإجابة على هذا السؤال تقتضى منا أن نفهم منظومة بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكى ؛ وأن نفهم قصة ضريبة الدخل والإعفاء الضريبي في الولايات المتحدة ..

لو قلت لك إن هذه القضايا تضرب في صميم المشكلة التي نحن بصددها..! فماذا يكون رد الفعل عندك ..؟! لا أظن أن أحدًا يمكن أن يمسك نفسه عن الدهشة والاستغراب وربما الاستنكار أيضًا .. وهو محقّ فيما يفعل .. فهذه مسائل مالية اقتصادية صرفة .. وقضيتنا هي قضية الطب والأطباء والعلاج و الاحتكارات الكبرى في الصناعات الدوائية .. يعنى هذا مجال وذاك مجال آخر..!

وأقول لك : لقد نسيت أنني أتحدث عن أمريكا .. وأمريكا هي بلاد العجائب.. هنا.. في هذه البلاد .. تلد العنقاء وتبيض وتفرخ .. وكل مستحيل آخر مما تتخيل ومما لا يستطيع خيالك أن يقبض عليه موجود هنا برفرة خيالية ..

أقول لك : إن الذين صمموا هذه المنظومات المالية والضريبية لأمريكا وللشعب الأمريكي هم أصحاب التكتلات الاحتكارية في الصناعة والمال .. لخدمة مصالحهم الخاصة ولنهب ثروة أمريكا وثروة العالم .. ثم وضعت في الكونجرس ليوافق عليها .. ثم

تقوم حكومات الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذها رغم أنف بعض كبار مفكريها من الآباء الأوائل ورؤساء الجمهورية .. بعض هؤلاء وربما أشهرهم في التاريخ الأمريكي دُبرت مؤامرات لقتلهم .. وبعضهم تم اغتياله بالفعل .. وكان آخرهم جون فيتزجيرالد كنيدي ..

ثم أضيف إن الذين صمموا هذه المنظومات المالية هم أنفسهم الذين صمموا مناهج الطب والعلاج في الولايات المتحدة .. والهدف (مرة أخرى) خدمة مصالح تكتلاتهم الاحتكارية في الصناعات الدوائية ... وستعرف أن نظام ضرائب الدخل والإعفاء الضريبي تتداخل بشكل معقّد بمنظومة العلاج والطب في أمريكا .. فإذا عرفت تفاصيل ذلك كله لن تملك نفسك من الصياح ذهولا : أى شيطان هذا الذي يدير هذه الشبكات الرهيبة .. ؟! وأي عقل هذا الذي يهيمن على كل تفصيلاتها ويقبض على ناصيتها بقبضة جهنمية ...؟!

مجرد مثال من الواقع الجاري :

أمس فقط شاهدت على التلفاز مقابلة مع مدير جمعية الطب الأمريكية يتحدث عن محاولة أوباما تغطية خمسين مليون أمريكي بالخدمة الصحية الشاملة على غرار ما كان متّبعا في دول أوربية .. إنه يعارض هذا الاتجاه ويقترح تدعيم العاجزين عن الحصول على العلاج لتكاليفه الباهظة بالمال .. بحجة أن يكون أمامهم اختيارات بديلة مع شركات التأمين الصحي ..

والسر في الاعتراض أن هذا الرجل وأمثاله ممن يديرون الجمعيات والمؤسسات ذات البريق والهالات ليسو أكثر من وكلاء أو أتباع للقوى الاحتكارية في مجال الصناعات الدوائية والتأمين الصحي .. والمروّجين للمصالح الخاصة لهذه القوى .. وإن غلّفوا تصريحاتهم بمزاعم الدفاع عن مصالح الجماهير ...!

* * *

المؤسسات الخيرية

مؤسسات تُعرف بأسماء أصحابها مثل فورد وكارنيجي .. وغيرهما.. ولكنى معنى أكثر بمؤسسة روكفلر لأسباب ستتضح في سياق الكلام عن ارتباطها بالتوسع في دائرة التأثير السياسي والتأثير على المهن الطبية ...

بالنسبة لروكفلر لا أحد يعرف على وجه اليقين حجم الأموال والأصول التي تملكها هذه الأسرة .. إن ما يُعرف منها شطر ضئيل من جبل هائل جذوره ضاربة في الأرض وقمته في السماء – وحتى هذا الشطر الضئيل يتحايلون لكي لا تُدفع عنه الضرائب المستحقة للدولة .. ولكي يفعلوا هذا خصصوا أكثره لحساب المؤسسات الخيرية .. ولأنه مخصص لهذا الغرض هو معفى من الضرائب بحكم القانون الذي صنعوه هم ووافق عليه كبار الأثرياء ..

كنا نتصور أن الضرائب التصاعدية من شأنها أن تطال هؤلاء الناس لأنهم يمتلكون أعلى نسبة من الثروة الوطنية من ٧٠ إلى ٨٠ ٪ على الأقل .. ولكنهم أفلتوا منها .. وتوقفت الضرائب في صعودها على عتبة هؤلاء الحيتان فمن يتحمل عبء هذه الضريبة القاصمة ..؟! إنهم الطبقة المتوسطة من المهنيين وأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة.. أما الأغنياء السوبر فقد تضاعفت ثرواتهم مع مرور السنوات والعقود وأخذت الفجوة تستفحل وتتسع بين من هم في القمة وبين من يعيشون في القاع وهم الأغلبية الساحقة من البشر ..

ومرة أخرى كانت الحكومة هي الأداة التي استخدمت دائما لمنع المنافسة والحفاظ على المصالح الاحتكارية .. ولا ينبغي أن نقع في الخطأ فنقول : لعلها مجرد صدفة .. كلا .. بل هى مسألة مخططة بإحكام كما يشرح لنا « فرديناند لونديبرج » فهو يرى أن معظم المنح و (الصدقات الجارية) تجرى في اتجاه الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية..

يقول ليندبيرج : « الشرط الأساسي الذي لا بد من توفره لدى الذين يتلقَّوْنَ المال هو أن يكونوا مقبولين (فكريا أو أيديولوجيًا) من جانب الواهب المانح ولدى المانح سجل لأولئك المؤهلين فكريًا للاستجابة لتوجهاته حتى ولو لم ينص عليها في عقود المنح .. بهذه الطريقة تصبح المؤسسة قادرة على التأثير على البحث العلمي وعلى كثير من السياسات الجامعية ..

ويتضح هذا أكثر في اختيار الأشخاص .. وسنجد المؤسسة هي أكبر المدعمين لتطوير العلوم الطبيعية خصوصًا تلك التي يتوقع أن يكون لها عائد نافع في التطبيقات الصناعية التي تقع في إطار اهتمام أصحاب هذه المؤسسات.. هذه مسألة لا تحتاج إلى كثير من تفكير أو ذكاء . فهي واضحة عند المانحين من أصحاب المؤسسة وعند الباحثين والمشرفين على هذه الأبحاث « اقرأ في هذه النقطة كتاب لونديرج :

The Rich and the Super Rich ...

وما ينطبق على البحوث العلمية والتكنولوجية في الجامعات ينطبق بنفس القدر على الأبحاث الحكومية ففي كلتا الحالتين سنجد أن مصالح شركات الأدوية هي المستفيد الأكبر تجاريا من برامج هذه البحوث .. وهى بحوث لا تنفق عليها المؤسسة منفردة بل تمتص في نفقاتها جُزئيًا أو كُلِّيًا دولارات دافعي الضرائب .. وقد عبر عن هذه الحقيقة إحصائيا وبدقة دكتور « فرانك راوْشر » مدير المعهد القومي لبحوث السرطان الذي قال إننا نختبر سنويًا ٣٠ ألف مركب دوائي جديد .. ومعنى هذا أننا ندفع من أموال الضرائب الحكومية بمعدل عشرة مليون دولار على كل دواء نقوم بإختبار فاعليته على الحيوان .. وتقوم كثرة من مراكز البحوث في الجامعات وغيرها بتلقي مساعدات مالية كبيرة من شركات الأدوية الكبرى .. والباحثون إذ يقومون بأبحاثهم يطلب منهم ماذا ينبغي أن يفعلوه وماذا لا ينبغي أن يفعلوه .. فهم يعلمون ضمنا أن أبحاثهم ونتائجها يجب أن تصب في مصالح واهتمامات وتوجهات هذه الشركات الدوائية التجارية وإلا فهم يعلمون أن أسماءهم ستحذف من قوائم المنح المالية عندما يحين موعد توزيعها ..!

وقد تقع أحيانًا مصادمات تظهر على سطح الأحداث .. وهناك مثال مشهور في هذا المجال .. فقد منحت مؤسسة كارنيجى للسلام العالمي ١٥ ألف دولار للإنفاق على أحد البحوث فلما رأت أن اتجاهات البحث تذهب عكس ما ترغب أعلنت غضبها وهددت بسحب المنحة إذا لم يتوقف المشروع فورًا أو إعادة نقودها ...!

في هذا العالم فقد البحث العلمي (على الأخص في مجال الأدوية) موضوعيته ومصداقيته .. ومن لا يزال عندنا يعتقد بغير ذلك فهو واهم ...!

وأنظر إلى الآثار العلمية المدمرة لهذا الاتجاه في مثال آخر بجامعة هارفارد الشهيرة عالميًا فقد تحول قسم التغذية بالجامعة إلى قسم للعلاقات العامة للمؤسسة العامة للأغذية General Food Corporation (وهي مؤسسة تابعة للقطاع الخاص).. كان رئيس هذا القسم لسنوات عدة هو بروفسور ستير Stare .. وكان مشهورًا في دوائر الصحة الغذائية باسم بروفسور كورنفليكس .. دائم الهجوم على أي رأى يقول أن هذه الأطعمة المجهزة للسوبر ماركت وقد أضيف إليها كيماويات حافظة وملونة لا يمكن أن تكون مثل الأطعمة الطازجة المنتجة في المزارع العضوية .. وكانت له عبارة مشهورة تتردد على لسانه تعليقا على هذه الآراء دائمًا : « هذا كلام زبالة..! ونصب غذائى لا يستند إلى أساس علمى.. !! » و كان من بين من هاجمهم دكتور كارلتون فريدريك لدعمه (فيتامين بى٦) إذ تحداه أن يبرز له أي دليل محترم يعزز دعواه أو يثبت قيمته..

وكان رد دكتور كارلتون فريدريك مفاجأة إذ أرسل إليه تقريرًا علميًا عن فيتامين بى ٦ نشر قبل عدة سنوات من أبحاث دكتور ستير نفسه .. ولكن قبل أن يدخل تحت عباءة هارفارد والمؤسسة الغذائية التي تنفق عليه الأموال الطائلة ...!

أما عمر جاريسون Omar Garisson فيتعمق في القضية أبعد من هذا ليكشف عن جذور هذه الظاهرة وكيف ظهرت إلى الوجود ؟

قال : إن دكتور ستير هو عضو مجلس إدارة شركة لتعليب الأطعمة و إن قسمه بجامعة هارفارد يتلقى أموالا طائلة لحساب أبحاثة في هذه الشركة.. وقد أعلن رئيس جامعة هارفارد سنة ١٩٦٠ عن منحة قيمتها مليون و٢٦ ألف دولار من مؤسسة جنرال فود كوربوريشن لاستخدامها على مدى عشر سنوات في توسيع معامل بحوث الأغذية بالجامعة حيث يعمل دكتور ستير.. والسؤال هو : هل في الإمكان أن يبقى البحث العلمي موضوعيًا غير منحاز بولائه إذا كان يعتمد على منح سخية من شركة تجارية لتصنيع الأغذية.. يتوقف مركزها التجاري وسمعتها في الأسواق على ما ينتجه هذا المركز من أبحاث ..؟!

كيف امتد تأثير المؤسسات التجارية إلى المهن الطبية..؟

هناك دراسة هامة قام بها جوزيف جولدن للمؤسسات الخيرية الأمريكية أودعها في

كتاب له بعنوان : The Money Givers (المانحون للمال) .. يصف فيه كيف امتدت سيطرة هذه المؤسسات إلى المهن الطبية يقول فيه : أنفقت مؤسسة فورد سنة ١٩٥٠ ثلث بليون دولار على كليتى الطب وعلى المستشفيات وعلى جمعيات الأطباء.. قدمت كمنح إنشائية ونفقات على البحوث الطبية.. وقد تبين أن هذه المؤسسات الخيرية تسعى لتحقيق غرضين :

١- توسيع مجال وسطوة التكتلات الاحتكارية ومضاعفة أرباحها ..

٢- توسيع حجم تغلغل الحكومات في السيطرة على المهن الطبية لتساعد بالرقابة والقوانين على القضاء على المنافسات ..

ويلاحظ أن المنح التي تقدمها هذه المؤسسات تنتشر على مساحة واسعة من الفئات ومختلف التخصصات ، فهي تذهب إلى أكاديميين وباحثين وإلى معاهد علمية وتعليمية ، وإلى أدباء وكنائس ومسارح وإلى منظمات ذات تأثير جماهيري وإلى شعراء .. وقدمت لمن هو في السلطة ومن هو في المعارضة؛ وإلى الوسط المعتدل ؛ وإلى المتطرفين المحبّذين للانقلابات ضد الحكومات، وقدمت للجمهوريين والديمقراطيين على السواء ، للمناضلين وأنصار السلام وللشيوعيين والاشتراكيين ... هذا التنوع الهائل أربك الدارسين المراقبين .. وجعل الأمر يختلط عليهم فأصدروا على هذه المؤسسات أحكاما متناقضة فبعضهم رأى أن هذه المؤسسات لا تحسن الاختيار وبعضهم قال : إنها لا تميز في منحها أو أنها تؤكد وتشجع فكرة الديمقراطية التي تضم مختلف الاتجاهات .. ولكن الذي يمعن النظر في هذه العملية سوف يدرك أن الأمر المشترك بين هؤلاء جميعا أنهم يروجون لفكرة سيطرة الحكومات وإلى الاتجاهات الاشتراكية تحت شعار مصلحة الجماهير الواسعة.. وهناك أمثلة لا حصر لها في هذا المجال فمثلا : ساد في بريطانيا والسويد نظم اشتراكية في العلاج .. وقد حدث أن هذا النظام في حد ذاته يتسم بإسراف شديد في استخدام الأدوية من جانب المرضى ومن جانب الأطباء .. ولكن المهم أن الذي يحصد الأرباح في النهاية شركات الأدوية ..

مؤسسة فرانكلين للأعمال الخيرية :

دخول فرانكلين في مجال المؤسسات الخيرية يمثل الأهمية الكبرى في هذه الدراسة فقد قامت فرانكلين بالدور الأكبر والأساس في تشكيل المهن الطبية بالولايات المتحدة ..

وكانت أول خطوة في هذا الطريق هى التقاط جون دي روكفلر لشخصية لمح فيها عبقرية من نوع خاص ذلك هو إيفى لي Ivy Lee خبير العلاقات العامة في إحدى شركاته.. فقد نجح في تحسين صورة جون دى روكفلر الذي كان مشتهرًا بجشعه وقسوته وتصلب شخصيته.. حيث نصحه إيفى لي أن يتنازل عن نسبة ضئيلة من ثروته كل سنة يوزعها على شكل هدايا ومنح للمستشفيات والمكتبات والمدارس والكنائس وغيرها من الأعمال الخيرية .. وذلك في إطار محسوب بدقة قدّر فيها لي العوائد المالية التي يمكن اكتسابها من هذه العمليات الخيرية.. اقترح عليه كذلك أن يقيم مبنى ضخمًا يسمى باسمه كشاهد على دوام كرمه وحبه للخير العام .. ولكي يحظى بتغطية إعلامية دائمة نصح روكفلر بأن يحمل معه دائمًا كميات من العملات المعدنية الجديدة اللامعة قيمتها عشر سنتات في كل المناسبات الاحتفالية التي يظهر فيها ويوزعها على جميع الصبيان الذين يحضرون الحفل .. بهذه الطريقة ابتدأ الناس تدريجيًا ينسون شهرة جون دي روكفلر التي ورثها من أبيه الموصوم بالمكر والقسوة وجفاف العاطفة ليصبح في نظرهم الرجل الخير المحب للأطفال ...

* * *

هكذا كانت البداية

استطاع جون دي روكفلر (مؤسس إمبراطورية روكفلر) أن يكسب قلب قسيس كنيسة البابتيست عندما تبرع بستمائة ألف دولار فقط لجامعة شيكاغو ، فأثنى على روكفلر من فوق منبر الكنيسة ووصفه بالمنقذ الذي أرسله الرب إلى الولاية في الوقت المناسب .. ولكن روكفلر لم يكن ليعبأ بهذا الثناء من رجل دين ، .. ما لم يتلو هذا اكتساحه للجامعة ، وهذا ما حدث بالفعل فقد تمكّن روكفلر بهذه المنحة من السيطرة على الجامعة كلها .. إذ استطاع أن يفرض مرشحه دكتور وليام هاربر رئيسًا لها ..

وخلال عامين من رئاسة الرجل المختار تطهّر كل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من أفكارهم السابقة عن روكفلر (الخبيث الخسيس) ليصبح المخلّص المبارك : مثلًا أستاذ في الأدب وأستاذ آخر في الاقتصاد أعلنا معًا : أن روكفلر في عبقريته الخلاقة كان أعظم من شيكسبير وهوميروس ودانتي أليجّيرى .. وعلى عكسهما كان بروفوسور بيميس الذي استمر على رأيه السلبي في روكفلر فنال عقابه الفوري بالطّرد من هيئة التدريس بحجة (عدم الكفاءة) .. ولم تُثْنه هذه العقوبة الظالمة عن موقفه فكرر نقده على الملأ في مظاهرة لعمال شركة بولمان سنة ١٨٩٤. بعدها غاب في عالم النسيان ، لنفس السبب طرد رئيس جامعة سيراكيوز محاضرا في الاقتصاد عنده اسمه جون كومانز .. [المال هناك والسلطة هنا يفسدان الجامعات ورؤساء الجامعات].

لكن في سنة ١٩٥٣حدث تطور هام ، إذ أثار بعض النواب الأحرار في الكونجرس شكوي ضد تصرفات المؤسسات الخيرية الكبرى واستغلالها الإعفاء الضريبي في غير موضعه ، فأسند الكونجرس إلى سناتور (بي. كارول ريس) مهمة إنشاء لجنة تحقيق في أوضاع هذه المؤسسات.. ولأن أصحاب هذه المؤسسات يرفضون تعريتها والكشف عن حقيقة أهدافها أمام الرأي العام الأمريكي تولى أصدقاؤهم من كبار رجال السياسة في الحكومة المهمة القذرة بتعويق عمل اللجنة ووضع العراقيل أمامها ، مما إضطر سناتور ريس أن يعلن فضّ اللجنة بعد أن قطعت شوطًا طويلًا في تحقيقاتها .. ولأن التستر على الجرائم

الكبرى لا يكتمل أبدا ، فقد تسربت من التحقيقات وقائع مذهلة .. كان يراد طمسها أو التعتيم عليها ، كاشف هذه الحقائق هو نورمان دَدْ .Nroman Dud ، الذي كان رئيسًا لفريق البحث وأكثر الخبراء معرفة بأسرار هذه المؤسسات ..أدلى بشهادته أمام اللجنة مؤكدًا فيها أن النظام التعليمي ابتداء من المرحلة الثانوية حتى نهاية التعليم الجامعي خاضع في حقيقة الأمر لتوجيهات أناس ليس لهم أي معرفة بالتعليم أو التربية .. وأن أكبر همهم هو أن يخضع الطلاب لمناهج تعليم تضيّق آفاقهم المعرفية بحيث يصبحون بيغاوات تردد أهداف هذه المؤسسات .. ويدينون بالولاء لأصحابها ..

وفى محاولة للاستفادة بعبقرية فريد جيتس (الذي سبق الإشارة إليه) سعى روكفلر بوعي ومنهجية لفرض سيطرته على التعليم الأمريكي وعلى الأخص التعليم الطبي .. وقد بدأت هذه العملية سنة ١٩٠١ بإنشاء معهد روكفلر للبحوث الطبية ، الذي كان يضم في مجلس إدارته أسماء طبية ذات توجّهات سياسية معيّنة من أمثال الدكاترة : إل إم. هولت و وكريستيان هرتر و تى.ميتشل برودن و هرمان إم . بريجز و وليام إتش ولش و ثيوبولد سميث و سيمون فِليكْسِنَرْ.. كان دكتور هِرْتَرْ بالذات يُعدّ للقيام بمهام خاصة لحساب أسرة روكفلر .. و(بقدرة قادر) أصبح وزيرًا لخارجية أمريكا.. اما سيمون فليكسنر فقد كان مهيئا لمهمة أكبر وإن لم يشتهر إسمه كما اشتهر هرتر ..ولكنه مع أخوه أبراهام فليكسنر الذي كان يعمل في مؤسسة كارنيجي للتقدم التعليمي .. (ستلاحظ أن مؤسستى روكفلر وكارنيجي تعملان معا كمؤسسة واحدة ذات أهداف مشتركة) .. والمهم أنه بفضل الأخوين فليكسنر أصبح كارنيجي وروكفلر في بؤرة اهتمام المهن الطبية.. وإليك القصة : قبل عام ١٩١٠ (في الولايات المتحدة) كان يمكن الحصول على شهادة تأهيل طبي بالمراسلة.. يعنى تذاكر في البيت وتمر في امتحانات ضمن إطار نظام تعليمي [سايب..] بلا ضوابط .. وتحت إشراف أعضاء هيئات تدريس عددهم قليل ومؤهلاتهم ضعيفة ..

وباختصار كانت المهنة الطبية تعانى .. وكانت سمعتها سيئة لدى الرأي العام الأمريكى وتحتاج إلى عملية إصلاح وتغيير .. استشعرت الجمعية الطبية الأمريكية سوء الوضع وبدأت بالفعل تبذل محاولات لتنظيف بيتها .. فأنشأت مجلسا للنظر في أوضاع

التعليم الطبي ، ووضع اقتراحات بشأن إصلاحه .. ولكن شهد عام ١٩٠٨ توتُّرًا بين أعضاء المجلس بسبب اختلافات في وجهات النظر ولسبب آخر إهم هو نقص التمويل اللازم للبحث .. وقد خلق هذا الوضع فراغًا ملحوظًا .. وهنا سارع كل من كارنيجي وروكفلر بجهد موحد لاختراق الموقف في الوقت المناسب .. حيث تقدم (هنرى إس. بريتشت) رئيس مؤسسة كارنيجي بإستراتيجية محكمة إلى الجمعية الطبية الأمريكية وتطوع بأن يتولى المشروع برمّته بما في ذلك التكاليف المالية ..

ويسجل مجلس الجمعية الطبية في اجتماعه بنيويورك في ديسمبر سنة ١٩٠٨ التقرير التالى :

« في الساعة الواحدة بعد الظهر انعقد مؤتمر غير رسمي مع الرئيس بريتشت وأبراهام فليكسنر من مؤسسة كارنيجي .. وكان مستر بريتشت قد أعلن من قبل في مكاتباته للجمعية عن استعداد المؤسسة للتعاون مع المجلس في دراسة أوضاع التعليم بكليات الطب .. وقد شرح لنا أن المؤسسة مستعدة للقيام بمهمة دراسة جميع المهن : القانونية والطبية واللاهوتية [لاحظ أن فكرة الزحف على جميع فروع العلم والتعليم فكرة راسخة في مخططات المؤسسة] ..

وقد وافق المجلس على الفكرة بعد مناقشتها تفصيليا بين أعضاء المجلس .. على أن تقوم المؤسسة ببحث الأوضاع تحت توجيهاته حتى نتفادى إدعاءات التحيّز المتوقعة.. بهذه الطريقة يكون للتقرير وزن محترم بوجود هيئة محايدة وسيكون له بذلك شهرة على أوسع نطاق ..» .

وهكذا كانت بداية اختطاف التعليم الطبيّ في الولايات المتحدة ليستقر في حجر الأم الحنون مؤسسة روكفلر/ كارنيجي الخيرية ..

وفى التصريح التالى لواحد من كبار مخططي المؤسسة في نشر سيطرتها على مجالات أخرى من التعليم (هو التعليم الفني الحرفي) تتجلى عقيدة المؤسسة الخيرية في مجال التطبيق حيث يقول : « لدينا موارد كثيرة لا حصر لها ولدينا أحلام نريد أن نحققها .. نريد أن نرى الناس مستسلمين لنا خاضعين بأدب ورضا .. نحن لا نعبأ بالتقاليد التعليمية فقد

تلاشت من ذاكرتنا .. فنحن نُعمل إرادتنا الخيّرة على أناسٍ شاكرين حامدين مستجيبين كما الفلاحين البسطاء .. نحن لا نريد أن نجعل من هذه الطبقة من الناس ولا من أبنائهم وبناتهم فلاسفة يجهدون عقولهم في التفكير والعلوم .. لا نريد أن نخلق منهم مؤلفين وكُتّاب أو محرري صحف أو شعراء أو أدباء ولا نبحث فيهم عن فنّانين أو موسيقيين عظام .. ولا محامين وأطباء.. ولا دعاة دينيين ولا رجال سياسة ورجال دولة .. فمن هذه الأصناف لدينا إمدادات كثيرة تمتلئ بهم الساحة .. إن المهمة التي وضعناها لأنفسنا مهمة غاية في البساطة .. كما أنها مهمة جميلة جدًا ! إنها تعليم وتدريب هؤلاء الناس كما وجدناهم في إطار طبقتهم وأوضاعهم والحرف التي تسود في مجتمعاتهم .. لسوف ننظم أطفالنا هؤلاء وتعلمهم وندربهم لكي يقوموا بنفس الأعمال والحرف التي يعمل فيها آباؤهم وأمهاتهم ولكن بطريقة أكثر كفاءة وإتقانا .. في البيوت والدكاكين والمزارع ... » .

اقرأ في هذا إن شئت :

Occasional Paper no,1 General Education Board 1904.

إن جون دي روكفلر في مسيرة حياته كلها كان شديد الحماسة والحرص على مبدأ الكفاءة ..لا في مشروعاته التجارية والصناعية فحسب ولكن أيضًا في إدارة أموال مؤسساته الخيرية .. ومصطلح الكفاءة عنده يعنى شيئا أكثر من مجرد اجتناب العادم في الموارد حيث يشمل أيضًا وبصفة جوهرية : إنفاق المال الخيري بطريقة تستهدف مضاعفة العائد من الأرباح في أعماله الصناعية والتجارية .. ذلك لأن مشروعات روكفلر الخيرية ليس مقصودًا بها خدمة الناس .. إنما المقصود بها في النهاية مضاعفة أرباحه وأمواله في التجارة والصناعة .. ولا يقتصر هذا الاتجاه على روكفلر فحسب بل ينطبق أيضًا على كل المؤسسات الخيرية التي تنبثق أصلا من شركات صناعية ومؤسسات مالية مثل فورد وكارنيجي وغيرهما.. لذلك من حقنا أن نتشكك وأن نفحص حقيقة الأهداف المستترة وراء المشروعات التي تقدّم إلينا في ثوب أعمال ثقافية أو خيرية مصحوبة بتبرّعات مالية سخية واستشارات مجانية .. لأن هذه المشروعات ليست خالصة لوجه الله ..! وإنما يُقصد بها في النهاية خدمة مصالح الجهات التي تقدّمها .. وهذا موضوع كبير يحتاج إلى شرح طويل .. وما يحدث

هناك له انعكاساته وامتداداته هنا ..

وإليك مثل واحد لمزيد من الإيضاح .. كيف يتم السطو على الجمعية الثقافية أو الخيرية التي تخترقها المؤسسة جمعية نيويورك لمرضى السل (الدّرَنْ الرئوي) .. أنشأها مجموعة من الأطباء في محاولة للقضاء على هذا المرض اللعين .. ولكن سرعان ما سقطت في شبكة مؤسسة روكفلر العنكبوتية .. اخترقتها في أول الأمر بتبرّعاتها السخية.. و لكن سرعان ما أصبحت تحت سيطرتها الكاملة .. فوضعت فيها أسماء مجهولة يحمل أصحابها صفة أخصائيين اجتماعيين .. بحجة البحث والتدقيق في الحالات التي تستحق العلاج والمعونة ..

اشتهر منهم واحد باسم هاري هوبكنز الذي استطاع بمهارته التسويقية أن يوسع دائرة الجمعية لتصبح على مستوى عالمي .. وقد رأيناها بعد سنة ١٩٢٠ تجمع من المتبرعين ملايين الدولارات كل عام .. وأصبح رأسمال الجمعية الأكبر يأتي من تبرعات لرجال أعمال صغار ومن فئات الجمهور الواسع .. استطاعت مؤسسة روكفلر [الخيرية] بأصابعها الذكية أن تدير هذه الأموال برموت كنترول .. ولقد اتضح من تحقيقات أجريت بعد ذلك أن معظم هذه الأموال كانت تُنفق على مرتبات العاملين فيها ومكافأتهم وعلى هدايا لشخصيات ذات نفوذ في المجتمع والإدارات الحكومية وكان هذا هو عنوان فضيحة تفجرت سنة ١٩٣٢ .. وتُصوّر هذه القصة أسلوب مؤسسة روكفلر في الزحف على الجمعيات الخيرية الأمريكية ووضعها تحت السيطرة وتوجيهها لتحقيق أهدافها التجارية ومصالحها الصناعية ونفوذها في المجتمع الأمريكي ..

نفس هذه القصة تتكرر مع جمعية القلب الأمريكية وجمعية مرضى السكري وجمعية مكافحة العمى.. وغيرها من الجمعيات الأهلية في الولايات المتحدة وخارجها ..

ولكن الجمعية الأمريكية للسرطان تحظى من روكفلر بعناية خاصة : فقد تأسست هذه الجمعية سنة ١٩١٣ في نادي هارفارد بنيويورك .. وفى السنوات اللاحقة أصبحت توجّهاتها تتقرر تحت سلطة شخصيات معروفة شكلت مجلس إدارتها .. كلهم يمثلون شركات كبرى هي التي تحدد بأي دواء يعالج مرضى السرطان في العالم وأي دواء آخر ينبغي منعه ومعاقبة أصحابه حتى يكونوا عبرة لمن تسوّل له نفسه أن يقتحم مجال الدواء

والعلاج في أخطر مرض يواجه الإنسان في هذا العصر .. ولتظل أرباحه الهائلة حكرا على هذه الشركات .

تأثير لا نظير له :

في الولايات المتحدة مؤسستان لهما تأثير خطير على الطبيب الأمريكي وعلى مهنة الطب والعلاج ، وهما : الجمعية الطبية الأمريكية وإدارة (أو وكالة) الأغذية والأدوية .. وفي هذه المقالة أتناول بشيء من التفصيل تأثير الجمعية الطبية الأمريكية (AMA) لعلنا نتبيّن مداه وعمقه في التعليم الطبي وفي مهنة الطبيب وممارساته العلاجية :

١ - لا يستطيع طالب الطب أن يحصل على الدرجة العلمية التي تؤهله لممارسة الطب إلا من كلية معترف بها من الجمعية الطبية الأمريكية..

٢-ولا يستطيع أن يمارس تدريبه العملي إلا في مستشفى تخضع في مواصفاتها لمعايير الجمعية ..

٣-إذا اعتزم الطبيب أن يصبح أخصائياً في فرع من فروع الطب فلابد أن يكون ذلك طبقًا للمعايير التي تقررها الجمعية ..

٤-وعندما يتخرج فإنه لا يستطيع ممارسة المهنة إلا بترخيص يصدر من الجهة الحكومية المختصة ..ولكن طبقاً للقوانين التي صنعتها ..

علاوة على ذلك كله تقوم الجمعية بدور الأم الحاضنة والمسيطرة على الطبيب خلال رحلة طويلة من التعليم المستمر لا تتوقف حتى يتخلى الطبيب عن المهنة أو يتوفاه الله . ونتبين ذلك خلال النشاطات التالية :

نشر المقالات العلمية في مجلتها ، التي تنشر أيضًا نتائج الأبحاث ، وعروض الكتب الجديدة وملخصاتها ، وباب سؤال وجواب في مناقشات حول المشاكل الإكلينيكية ، وتقييم الأدوية الجديدة والمعدّات الطبية ، وباب خطابات إلى رئيس التحرير .. وغير ذلك من مئات المسائل التي يرغب الطبيب في التعرف عليها وترضى فكره وتشبع حبه للاستطلاع في كل ما يتعلق بمهنته وممارساته الطبية .. يضاف إلى هذا كله : المؤتمر السنوي الذي تعقده الجمعية لأعضائها لمدة أسبوع كامل ملئ بالمحاضرات والمعارض

والعروض الوثائقية .. وأفلام يحصل عليها الطبيب ليشاهدها في بيته.. مع هدية مجانية عبارة عن حقيبة مليئة بعشرات النشرات والكتب وعينات أدوية .. كلها هدايا من شركات الأدوية ..

في كتاب نقدي لريتشارد كارتر بعنوان عمل الطبيب :

Richard Carter. The Doctor's Business.N Y : Doubleday, 1958.

يقول فيه : « على المستوى القومي تمدّ الجمعية سلطانها أبعد كثيراً من كليات الطب كوصية وراعية للمقاييس المعيارية الطبية : فهي التي تقوم بتحديد صلاحية المستشفيات لتدريب الأطباء الجدد .. وتقدم نصائح واجبة التنفيذ في برامج تدريب الفنيين والممرضات ، ولها تأثيرها الفعال في تمرير قوانين تتعلق بالأغذية والأدوية ، وفضح العلاجات التي تعتبرها غير علمية ، ومحاربة عمليات النصب والغش العلاجي » .

وتنفق الجمعية الطبية ملايين الدولارات كل عام على برامج متلفزة للتأثير على الرأي العام لتظل واحدة من أغنى اللوبيات وأكثرها أثرًا في واشنطون .. بل إنها تنفق ملايين الدولارات لدعم المرشحين السياسيين الذين تفضلهم ولها اليد الطولي في اختيار رئيس مجلس إدارة وكالة الأغذية والأدوية .. إنها باختصار أكبر قوة مؤثرة على الطبّ في الولايات المتحدة.. والسؤال الآن هو : من الذي يسيطر على جمعية الطب الأمريكية ..؟! سوف يفترض كثير من الناس أنه من المنطقي والطبيعي أن يكون من يسيطر على هذه الجمعية هم أعضاؤها من الأطباء الذين يدفعون اشتراكاتهم السنوية للجمعية بانتظام .. ولكن ليس هناك أبعد عن الصحة من هذا الافتراض..!! فمن الذي يسيطر إذن على هذه الجمعية ..!؟

لكي نعرف الإجابة على هذا السؤال لا بد من الرجوع قليلا إلى الوراء لنرى كيف نشأت هذه الجمعية وكيف تطورت ..؟

لقد تأسست الجمعية الطبية سنة ١٨٤٧ بجهد ثلاثة من الرجال هم : دكتور جورج سيمونز ، ودكتور جي. إن. ماكورماك ودكتور ريد .. كان دكتور سيمونز هو القوة الدافعة وراء الجمعية في أيامها الأولى باعتباره المدير العام .. رغم أنه لم ينتظم في دراسة الطب بشكل أكاديمي في معهد رسمي وإنما استطاع أن يحصل على درجة طبية بالمراسلة وكان

هذا ممكنًا في ذلك الزمن .. كما أنه (بصفة عامة) ليس من الضروري أن يكون الإنسان طبيبًا ليدير جمعية طبية أو غيرها .. والحقيقة أنه لا يوجد طبيب ناجح في مهنته يمكن أن يضحي بوقته ومهنته للتفرغ لإدارة جمعية .. فمثل هذا الطبيب سوف ينأى بنفسه عن هذا العمل ويتركه لمن يجيد اللعبة السياسية .. فرئيس الجمعية ، في واقع الأمر ، ليس له عمل حقيقي سوى السفر إلى الولايات المختلفة ليشرح سياسة الجمعية ووظائفها وإنجازاتها .. والحقيقة أنه رجل مستأجر يمكن أن يأتي من خارج الجمعية ، وهو في هذه الحالة ليس مستأجرًا من قبل الأطباء بل من جهة أخرى قد لا تخطر على بال أحد ولعلنا نتطرق إلى هذه النقطة في سياقها .. والمهم هنا أن نعلم أنه لا سلطان عليه من ناحية الجمعية(من حيث هي محصلة الإرادة الجامعة للأطباء) .. بل هو الذي يسيطر على الجمعية ، فهو الذي يعيّن أعضاء مجلس إدارتها .. في نظام ديكتاتوري مفروض على الأعضاء وإن احتفظ بمظهر ديمقراطي صوري يتمثل في اجتماعين سنويين للجمعية العمومية .. حيث يُدْعون لمناقشة مشكلات ثانوية لا تأثير لها على السياسة العامة للجمعية .. ولا تغيّر شيئًا من مهمتها الأساسية التي خُلقت من أجلها وهي خدمة المصالح المالية الاحتكارية لشركات الأدوية ..

أبرز مصدر لتمويل الجمعية يأتي من ناحية مجلتها الشهرية .. كان الاشتراك السنوي فيها لا يزيد عن خمس دولارات في وقت من الأوقات، ولكن الأهم من الاشتراك السنوي هو الإعلانات التي تدرّ عليها ملايين الدولارات .. فمن الذي يعلن فيها ..؟ إنها شركات الأدوية ..! ورئيس تحرير المجلة هو في نفس الوقت رئيس الجمعية الطبية وهو الوسيط بين شركات الأدوية المموّلة وبين الجمعية .. إنه هو الذي يجمع الأموال وهو الذي يتصرف في وجوه إنفاقها وهو الذي يوظّف مدّخراتها ويأتي بالأرباح والمكاسب الطائلة والجميع سعيد وشاكر لجهوده وأفضاله ..!

الجمعية الطبية الأمريكية إذن من هذا الموقع ذي الهيمنة الشاملة والنافذة على المهنة الطبية في الولايات المتحدة وبنفوذها في صميم السلطة السياسية، وبالدعم اللا محدود من جانب احتكارات صناعة الأدوية .. بهذه الأبعاد في الاعتبار نستطيع أن ندرك كيف كان نفوذها وتأثيرها على الرأي العام عندما انفجرت مشكلة استخدام فيتامين بي ١٧ في علاج

السرطان (كعقار منافس للعلاجات التقليدية).. إذ قامت المجلة بشن حملة مكثفة واسعة النطاق على هذا التوجّه ووصفته بالدجل والشعوذة ، ووصمت الأطباء الذين يقومون به بأشنع الأوصاف ، ولم يكن ذلك الموقف إلا خدمة لمصالح شركات الأدوية الكيماوية التي هي المصدر الأساسي لتمويل جمعية الأطباء وتمويل مجلتها الشهرية .. فهناك التحام مصالح بين الجمعية وبين قوة ومكاسب وثراء شركات الأدوية ...!

دراسة كاشفة :

في سنة ١٩٧٢ ظهرت دراسة تقييمية لمجلس بحوث الأدوية(التابع للجمعية) ، استغرقت وقتا طويلا بعيداً عن الأضواء .. فلما أُعلنت نتائجها أحدثت دوياً هائلاً يشبه انفجار قنبلة في الأوساط الطبية والدوائية .. فقد جاء بتقرير هذه الدراسة أن بعض أكثر الأدوية استخدامًا على رفوف الصيدليات ليس له أي قيمة علاجية .. ولا يصحّ مطلقا وصفها للمرضى ، لأنه لا يصح وصف دواء للمريض تأثيره العلاجي معدوم .. بحيث يعيش على وهم بشفاء لن يتحقق ، ويُحرم في نفس الوقت من العلاج الفعال .. ولما طُلب من رئيس اللجنة ووكيلها المثول أمام اللجنة الطبية بالكونجرس للإدلاء بشهادتهما في الموضوع ، أعلنا في هذه الشهادة أن الدخل المالي الكبير للجمعية الطبية الأمريكية يأتي إليها من شركات الأدوية مما جعل الجمعية أسيرة لهذه الشركات بل ذراعًا خادمًا لمصالحها التجارية ...!!

فماذا كان رد فعل الجمعية المحترمة ..؟

قامت بإلغاء مجلس الأدوية وإحالة الخبراء فيه إلى الاستيداع .. وكان السبب المعلن عن الاستغناء عن خدماتهم هو أنها مجرد عملية اقتصادية بحتة لتوفير نفقات الجمعية لخدمة أغراض أكثر أهمية .. !

مزيد من إخضاع الأطباء :

لم يتوقف سلوك الجمعية عند هذا الحد بل سعت سعيًا حثيثاً لإحكام قبضتها (وبالتبعية قبضة شركات الأدوية) على المهن الطبية فصمّمت مشروع قانون جديد عُرض على

الكونجرس فوافق عليه وصدق عليه الرئيس ريتشارد نيكسون في ٣٠ أكتوبر ١٩٧٢..

يخوّل هذا القانون لوزارات الصحة والتعليم والشئون الاجتماعية إنشاء سلسلة من المجالس في الولايات الأمريكية بغرض مراجعة وتفتيش النشاطات المهنية لجميع الأطباء ، أما الذين يقومون بالتفتيش فيتم تعيينهم من قبل الحكومة الفدرالية .. وعلى جميع الأطباء أن يطبّقوا في ممارساتهم المهنية والعلاجية التوجيهات والمعايير الحكومية التي هي معايير وتوجيهات الجمعية الطبية .. وعليهم أن يسمحوا للمفتشين بالإطلاع على العلاجات وتقارير المرضى والأدوية الموصوفة لهم .. ومن لا ينصاع من الأطباء لهذه الحملات التفتيشية تُلغى تصاريحهم لممارسة المهنة ..

كل هذه الإجراءات والاحتياطات لم تكن لوجه الله ولا لمصلحة المرضى إنما كانت سيفًا مسلطًا على رقبة الأطباء لكي لا يخرجوا عن بروتوكولات العلاج التي صممتها شركات الأدوية .. ولا يجربوا في علاجاتهم أي أدوية أخرى بديلة .. فبحكم هذا القانون أصبح هذا جريمة يعاقب عليها القانون ..!

الأعجب من كل ذلك أن هذا القانون الذي يمسّ مصير الأطباء ويدخل في صميم مهنتهم ويتحكم في حريتهم واجتهاداتهم العلاجية لم تتم مناقشته في جمعيتهم العمومية .. ولم يُطلب منهم حتى الإدلاء بآرائهم أو اقتراح تعديلاتهم عليه ، وإنما فُرض عليهم فرضًا .. ولم يُسمح بعد ذلك للأطباء بنشر أي تعليق أو إبداء أي رأي مخالف في مجلتهم الطبية .. ذلك لأنه إذا كان الأمر متصلاً بمصالح الشركات الاحتكارية فعلى الديمقراطية الأمريكية أن تخرس وأن يدفن أصحاب الرأي الآخر آراءهم في التراب ...!!

* * *

الوكالة الأمريكية لمراقبة الأغذية والأدوية

في مارس ١٩٧٢ وبعد استفسارات ملحّة من جانب بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي اضطرت هذه الوكالة إلى الكشف عن معاييرها وشروطها التي تطبقها على صناعة الأغذية الأمريكية وهي المعايير التي تُلحق بها دائمًا وصف « المعايير النظيفة ..! » في هذه المعايير النظيفة التي تقوم بتطبيقها على الصناعات الغذائية أشياء تثير العجب فهي مثلًا : تسمح بوجود فضلات فئران بنسبة (ذبلة) واحدة في كل بأَينْت من القمح وعشرة بيضات ذباب لكل ? ونصف أوقية من عصير الفاكهة المعلّبة ، وخمسين نُتفة من حشرات ميتة أو شعرتين من القوارض في كل ?ونصف أوقيّة من معجون الفول السوداني.. ولسنوات عديدة ظلت معايير هذه الوكالة تسمح بوجود هرمون (DES) لتسمين العجول ، ثم اكتشفت بعد ذلك أن أي آثار مهما كانت طفيفة من هذا الهرمون في لحم العجول يصيب آكلها بالسرطان ، فاضطرت أخيرا إلى تحريم استخدامه .. ولكنها في نفس الأسبوع الذي أعلنت فيه هذا القرار الجديد سمحت بوجود نفس الهرمون في أقراص منع الحمل للنساء بنسبة خمسين ملليجرام في كل قرص ، تتناولها السيدة المتزوجة يومياً لمدة خمسة أيام في الشهر.. وقد علق أحدُ مُربيّ العجول ساخراً فقال : إن الوكالة قد سمحت للنساء بتناول كمية من الهرمون في خمسة أقراص تعادل كمية الهرمون الموجود في ٢٦٢ طن من كبد البقر الذي يضاف إلى غذائه هرمون (DES).

وطبقاً للدراسات المسحية يوجد ثلاثة آلاف من أنواع الكيماويات تستخدم في صناعة المنتجات الغذائية وتلوينها وحفظها .. وبصفة عامة لتغيير خصائصها .. بعض هذه المواد المضافة بالمقادير المعلن عنها لا بأس به .. ولكن معظمها تشكل خطراً حقيقياً على الصحة (مع الاستخدام طويل المدى) كما هو الحال بالنسبة لهرمون (DES) والأدلة على هذا كثيرة .. وقد أثيرت هذه الاعتراضات ترددت كثيراً في الإعلام الأمريكي ..!

فماذا كان رد فعل الوكالة المسئولة عن مراقبة الأغذية والأدوية ...؟

كان الردّ صادمًا .. فبدلاً من أن تندفع لفتح معركة لحماية الإنسان الأمريكي

المستهلك كما فعلت في حملتها ضد الأطعمة الصحية الطازجة والفيتامينات التي قيّدت استخدامها بشروط وكميات محدّدة وحرّمت بعضها تحريمًا مطلقًا .. بدلا من ذلك تراخت وأهملت النقد .. وبهذا الموقف السلبي دعّمت الوضع الراهن .. وستجد أن الوكالة في كلتا الحالتين الدعم أو الحظْر كان دائماً إستجابة وتأكيداً لاحتكارات صناعة الأغذية والأدوية الكميائية .. ذلك لأنها تعلم أن رفضها أو معارضتها لهذه الإضافات الضارة في الأطعمة المصنّعة يترتب عليها تدمير هذه الصناعة .. فلا الشركات بقادرة على الاستغناء عن هذه المواد ولا الناس مستعدّون للمخاطرة بصحتهم إذا وعوْا هذه الحقائق ..

انظر إلى تصريح لأحد كبار موظفي الوكالة نعرضه كعيّنة تبرز حقيقة الاستهانة والاستخفاف بعقول الناس وصحتهم يقول : « الفروق بين الأطعمة المصنّعة والأطعمة الطبيعية الطازجة فروق طفيفة ..» وكالعادة يستند إلى نتائج أبحاث علمية يصعب التحقق من صحتها .. ثم يضيف بيجاحة فيقول : « .. كما أن المخصّبات الكيماوية لا تسمّم أرضنا الزراعية كما يزعم البعض .. فهذه المخصّبات الحديثة مطلوبة لإنتاج غذاء كافٍ لشعبنا .. أما المبيدات الحشرية فإنها وإن تركت بعض الآثار على المحاصيل الغذائية فإن الوكالة تؤمن أن كمية هذه الآثار تظل في حدود المأمون بالنسبة لصحة المستهلك .. كما أن الفيتامينات المركّبة كيميائيا تفيد الصحة شأنها في ذلك شأن الفيتامينات التي تأتى من مصادر طبيعية .. » .

تعريف الغش :

في نوفمبر ١٩٧١ أصدرت الوكالة نشرة خاصة عن تعريف الغشّ والشعوذة تقول فيها : يجمع مصطلح الشعوذة كُلاً من الناس والمنتجات .. وبصفة عامة فإن الشعوذة تنطوي على معلومات خاطئة عن الصحة ..

وهنا نسأل : هل ما تسمح به معايير الوكالة من هرمونات وقذارات في الأطعمة.. وحديثها عن السماد الكيمائي والمبيدات الحشرية وعن الفيتامينات المركّبة كيماويًا من قبيل المعلومات الطبية الصحيحة ..!؟ من ناحية أخرى نجد أن قاموس أكسفورد العالمي يحدّد المشعوذ بأنه الشخص الذي يقدّم معلومات عن موضوعات يجهلها.

ويعلق جي إدوارد جرفين على ذلك بقوله : بأي واحد من هذين التعريفين ستجد أن

المتحدث باسم الوكالة المحترمة هو أكبر مشعوذ في العالم .. وإذا مضينا خطوة أبعد في هذا الاتجاه يمكن أن نقول : يوجد فارق هام بين المشعوذ والدّجال .. فالمشعوذ يمكن اعتباره في بعض الأحيان شخصاً أميناً .. ذلك إذا كان يعتقد فعلاً أنه بكلامه يساعد مريضه على الشفاء .. أما الدجّال فهو يعلم أن الأدوية التي يقدّمها أو يوصى بها لا تؤدي إلى علاج أو شفاء ، ومن ثمّ يمكن أن يوصف شخص ما بأنه مشعوذ أو دجال ولكن من المحتمل أيضًا أن يكون الشخص مشعوذاً ودجّالاً في نفس الوقت ، ويبدو أن المتحدث الرسمي للوكالة يتمتع بالصفتين معا.

تحقيق في الكونجرس الأمريكي :

جرى هذا التحقيق سنة ١٩٦٠ ، وكان تحقيقاً مشهوراً في ذلك الوقت ، موضوعه تقارير صحفية عن تلقّي القيادات الكبرى في الوكالة هدايا كبيرة من الشركات التي كان من المفترض أنهم (بحكم عملهم وواجباتهم) يقومون بالرقابة عليها .. ومن أمثلة ذلك : دكتور هنري ولْش مدير قسم المضادّات الحيوية في الوكالة الذي تلقّى رشوة قدرها ٢٨٧ ألف دولار .. في حفلات تكريم مشبوهة ، وكان رؤساؤه يعلمون ذلك ولكنهم أغمضوا أعينهم في بادئ الأمر .. فلما فاحت رائحة الرشوة خارج نطاق الوكالة .. وبدأت الصحافة تنشر عنها معلومات مفصّلة وتأكدت التهمة في تحقيقات الكونجرس طلبوا إليه تقديم استقالته ..

وقبل ذلك في سنة ١٩٤٠ كانت قد تفجّرت فضيحة أكبر تبيّن فيها أن هدف الوكالة ليس هو حماية الشعب الأمريكي كما تدّعي ولكن حماية الكارتلات .. ففي ذلك الوقت كانت مصانع (وِنْثروب) للكيماويات تحت هجوم صحفي عاتٍ لتصديرها أربعمائة ألف قرص عليها عنوان (سلفا ثيازول) ولكن وُجد بكل قرص خمس حبّات من عقار (لومينال) كانت الحبة الواحدة منها تؤدي إلى نوم المتعاطي إلى الأبد .. وتبين بالفعل أنها تسبّبت في موت ١٧ ضحية في مناطق مختلفة بالولايات المتحدة. ومع ذلك لم تسارع الشركة بإخطار الجمهور مباشرة بالخطورة المحقّقة من تعاطي هذه الأقراص .. وبدلاً من ذلك استدعت رصيدها من الأصدقاء في الجمعية الأمريكية للأطباء وفي مجلس الدواء والكيماويات لتعزيز موقفها .. وبذلك زاد أعداد الضحايا وتفاقمت المشكلة .. وكانت

الوكالة متعاطفة مع شركة وِنْثروب وداعمة لها على طول الخط .. مستخدمة سلطاتها الإدارية .. فمثلاً دكتور كِلمْب Klump مدير قسم العقاقير ودكتور كامْبل مدير الوكالة نفسه ماطلا في تقديم الشركة للمحاكمة على مسئوليتها عن الضحايا الذين فقدوا حياتهم بسبب تناول العقار.. وعلّقت الوكالة وقف شحن السفينة لمدة ثلاثة أشهر حتى غرقت السوق بمبيعات الشركة ، فلما أصدرت الوكالة قرارها بالإيقاف كان قراراً مفرّغًا من المعنى والفاعلية .. ونال دكتور كلمب جائزته كاملة حيث قبل أولاً وظيفة الأمين العام لمجلس إدارة العقاقير والكيمياء ثم أصبح رئيساً لمجلس إدارة شركة ونثروب.

بعد ذلك ببضع سنوات ظهر مضاد حيوي باسم كلورمفنيكول من إنتاج وتوزيع شركة (بارك ديفز) .. واكتسب شهرة عالمية مهولة .. ثم ظهرت تقارير طبية تؤكد أن هذا العقار كان مسئولاً عن تسمم دموي ولوكيميا .. كما أنه تسبب في العديد من حالات الموت بأنيميا (A plastic) .. كان الرجل الذي مُفترض فيه أن يأمر شركة بارك ديفز بسحب هذا العقار القاتل من السوق هو دكتور جوزيف سادوشك ولكنه بدلاً من توجيه سلطته ضد الشركة وقف في وجه سحبه من السوق .. بل منع صدور قرار بوضع (ليبل) على الدواء يحذّر من مخاطره .. وأخيراً في سنة ١٩٦٩ بعد أن حققت الشركة ملايين الدولارات من مبيعات هذا العقار وبعد أن توصّلت إلى إنتاج بديل عنه يحل محله .. كل ما فعلته (باسترخاء شديد) أن أرسلت نشرةً للصيدليات تقول : إن كلورمفينيكول لم يعد بالضرورة الاختيار الفعّال لأي إصابة مكروبية ...! بعد ذلك خرج الحليف المخلص دكتور جوزيف سادوسك من الوكالة ليعمل أستاذًا في جامعة جون هوبكنز ، وفي خلال عام واحد جاءته جائزته الكبرى ليُعيّن نائباً لمدير شركة بارك ديفز .. وعيّن مكانه في الوكالة مديران آخران سرعان ما تركا الوكالة لوظائف على نفس المستوى من الأهمية والمرتّب في شركات أدوية بالولايات المتحدة الأمريكية ..!

ومن خريجي هذه الوكالة شخصيات محظوظة أخرى مثل : دكتور هوارد كوهين الذي ذهب إلى مركز رفيع في شركة سيبا للصناعات الدوائية ودكتور هارولد أندرسون الذي ذهب إلى معامل وينثروب ، وموريس ياكوويتز .. وكذلك ألين رايفيلد الذي أصبح مستشارًا إحدى شركات الأدوية الكبرى ...!

وفي سنة ١٩٦٤ وتحت ضغوط من الكونجرس اضطرت الوكالة لإصدار قائمة بأسماء موظفيها الذين سبق لهم العمل في الوكالة ثم تركوها للالتحاق بوظائف في الشركات الصناعية الخاصة .. وقد تبين من تحليل هذه القوائم أن ٨٣ من أصحابها البالغ عددهم ٨١٣ موظفاً (أي بنسبة أكثر من ١٠٪ منهم) قد تقلّدوا مناصب في شركات كانت في الماضي تحت رقابتهم وإشرافهم .. وكان هؤلاء هم الذين يتخذون القرارات الهامة في الوكالة ، وهم الذين يصدرون توجيهاتهم الرسمية إلى الشركات .. وعندما كانوا على رأس وظائفهم في الوكالة أتيحت لهم الفرصة للإطلاع على معلومات متعلقة بالبحوث العلمية لشركات أخرى وعلى العمليات الصناعية المختلفة فيها ، وعندما ذهبوا للعمل في واحدة منها كان في الذهن دائماً أن المعلومات التي في حوزتهم عن إنتاج هذه الشركات الأخرى لها قيمتها في تطوير عمل الشركة التي انتقلوا إليها.. وعلى ذلك كانت الشركة مستفيدة دائماً من سيادة الموظف الكبير وهو داخل الوكالة أو خارجها ...!

هنا يجب أن يلفت نظرنا بشدة الطريقة العبقرية التي تستغل بها شركات الأدوية السلطات البيرقراطية الحكومية وتسخيرها في خدمة مصالحها الاحتكارية وتعظيم مكاسبها على حساب مصلحة المواطنين وصحتهم .. وعلى الأخص تسخير الحكومات في القضاء على المنافسة في مجال الصناعات الدوائية.. وهكذا .. حتى في البلاد التي يبدو لنا أن الناس يختارون حكوماتهم بأصواتهم الحرة عبر صناديق الانتخابات لا تعمل هذه الحكومات لمصالح هؤلاء المواطنين وترعاها وإنما لمصالح الاحتكارات والقضاء على المنافسة الشريفة فما بالك بدولنا ، التي آخر ما تحترمه صناديق الاقتراع وآخر ما تُعنى به مصالح مواطنيها أو صحتهم ...!

نعم .. في هذه النقطة بالذات حيث تلتحم مصلحة السلطة مع مصلحة أصحاب الشركات الاحتكارية لم أجد فارقا كبيرا بين حكومة ديمقراطية وحكومة فاشية إلا في الدرجة وفي القدر المطلوب لعملية الإخفاء والتمويه على الجماهير ...! ففي الديمقراطية الأمريكية وقد أطلقتُ عليها (الفاشية الناعمة) يتطلب الأمر كثيراً من الدهاء والكياسة والنعومة في التعامل مع الجماهير أما في الفاشية الغليظة فإننا نرى حكومات تتمتع بكثير من البجاحة والاستخفاف

وبلادة الحس .. وكثيراً ما تلجأ إلى استفزاز المشاعر والقمع بلا حساب ...!

لا أذكر على وجه الدقة من قائل هذه العبارة التي وجدتها مدونة عندي في بعض مسودات بين أوراقي يقول صاحبها : إذا خرجت حكومة ما عن دائرة وظيفتها المبدئية في حماية حياة مواطنيها وصيانة حرّياتهم وممتلكاتهم .. وفرّطت في ثروة الأمة لصالح الأغنياء والأجانب فستقع لا محالة في أيدي قوى مستغلة تدفع الحكومة إلى تقنين عمليات النهب لصالح هذه القوى ..!.

في ظل هذا المعنى ظهرت وكالة الأغذية والأدوية الأمريكية التي يرجع تاريخ نشأتها إلى سنة ١٩٠٦ بعد حملة قومية كبرى كان وراءها شخصية قوية باسم هارفي واشنطون وايلي من رجال روكفلر استطاع أن يدفع الحكومة للتدخل في مراقبة صناعة الأغذية والأدوية وتولى هو مركز أول رئيس لهذه الوكالة ..

نأتي بعد ذلك إلى عجائب ممارسات هذه الوكالة في مراقبة الصناعات الغذائية والدوائية : أول مثال نذكره وربما أشهر الأمثلة في زمنه : أن إحدى شركات الأدوية طرحت في السوق مضاد حيوي باسم سلفا نيلامايد Elixir of Sulfanilamide .. وقد تم اختبار المركب الكيميائي من حيث مظهره الخارجي وطعمه ورائحته فقط ..! ولكن الوكالة المحترمة لم تعبأ بإجراء اختبارات الأمان من ناحية الاستخدام الآدمي .. وإنما حولت للشركة المنتجة مهمة أن تقوم هي بالتأكّد من صلاحية أي مركب دوائي جديد للاستخدام الآدمي .. ثم تقدم تقريرها للوكالة فتسمح لها بعرضه في الأسواق مباشرة للتداول .. وكانت نتيجة استعمال هذا العقار على نطاق واسع مأساوية .. وعلى ذلك رأت الحكومة الأمريكية أن علاج هذا الخلل هو أن تتوسع في منح الوكالة صلاحيات أكبر من أهمها أن تقوم بسحب أي دواء من السوق ترى أنه غير صالح للاستخدام .. فماذا كانت النتيجة من واقع الممارسات العملية ...؟ كانت النتيجة كارثية فإن بعض العقاقير التي سُمح ببقائها على رفوف الصيدليات وكذلك البعض الذي سُحب منها لم يكن على أساس أي بحث علمي على الإطلاق .. وفي هذا الصدد نشرت مجلة العلوم Science Magazine كلاماً تقرر فيه أن وكالة الأغذية والأدوبة ليست بالمكان السعيد الذي يمكن أن يعمل فيه العلماء ، فقد

أبدى الكثير منهم تأفّفاً شديداً من تدخّل قيادات الوكالة في أبحاثهم ووضع العقبات في طريقهم .. خصوصاً في مشروعات الأبحاث طويلة المدى خوفاً من أن تأتي النتائج بحقائق تحرج الوكالة أمام شركات الأدوية .. كما انتقدوا الوكالة في مواقفها غير المبرّرة من معاقبة العلماء الذين يعارضون مواقفها ...

عقار ثاليدومايد Thalidomide :

اشتهر هذا العقار في أوائل الستينات من القرن العشرين ، و ظهرت بعد ذلك حالات كثيرة من المواليد المشوهين ممن تعاطت أمهاتهن الثاليدومايد أثناء الحمل .. وقد أعطى القانون الجديد الوكالة سلطة سحب مثل هذه العقاقير وتدميرها حيث أعلنت أنه غير فعّال .. ولكنها تراخت في اتخاذ أي إجراء لمواجهة خطره خصوصاً أنه كان قليل الاستخدام في الولايات المتحدة .. وإن انتشر استخدامه في البلاد الأخرى مثل أستراليا .. وقد كنت حاضراً هناك في (السبعينات من القرن العشرين) ورأيت ضحايا الثاليدومايد أطفالاً مشوهين على شاشات التلفزة .. رفعت أمهاتهم قضايا أمام المحاكم على شركة الأدوية المنتجة للعقار.. النقطة الجوهرية هنا هي أن الأضرار التي نتجت عن هذا العقار لم يكن سببها أنه غير فعال فقط كما وصفته الوكالة ولكن لأنها لم تؤدَّ واجبها لإثبات استخدامه الآمن فلم تقم بإجراء أي بحوث أو اختبارات حقيقية .. معتمدة فقط على تقارير معامل الشركة المنتجة .. ومما يؤكد تواطؤها مع الشركة علمها بأن آثار العقار لا تظهر إلا بعد فترة طويلة من تاريخ استخدامه.. أما حكاية أن العقار فعّال أو غير فعال فالوحيد الذي يستطيع أن يقرر ذلك بيقين هو المريض الذي يتعاطى العقار .. والمهمة التضامنية بين الوكالة والشركات فهي البحث والفحص والتقرير بأن العقار ضار أو غير ضار بصحة الإنسان .. بمعنى أنه لا يحتوي على عناصر كيميائية ضارة وأن الكميات الموجودة نسبها فيه آمنة.. ولأن الوكالة تقاعست عن أداء هذا الواجب تعرضت لانتقادات شديدة واتهّمت بالفساد الضارب في أطنابها .. هذا الفساد كما يؤكد جرفين كان السبب في وفاة الملايين .. عندما منعت وجود واستخدام فيتامين بي ١٧ في الولايات المتحدة بدون مبرر علمي أو بحث موضوعي وإنما تحت ضغوط شركات الأدوية التي تحتكر صناعية أدوية علاج السرطان.. يقول جرفين : لا شك

أن هناك كثير من الشرفاء في وكالة الأغذية والأدوية ولكن هؤلاء موظفون صغار لا يملكون التأثير على سياسة الوكالة .. فالقادة الكبار فقط هم أصحاب الرأي والقرار وهم المستفيدون من توجيه سياسة الوكالة .. وهم الذين يلعبون لعبة السياسة على حساب الحقيقة العلمية في معظم قراراتهم وأنشطتهم.

في صورة كاريكاتيرية ساخرة ولكنها صادقة يتناول (إدوارد دى جرينفيلد) موقف وكالة الأغذية والأدوية عندما يتبيّن لها وجود عقار في السوق ينبغي سحبه من الصيدليات فإن الوكالة تستدعي الصحافة والإعلام للتصوير والترويج للحدث الهام .. وتتعلق أنظار الجمهور بالحدث البطوليّ الجلل الذي ستقوم به الوكالة من أجل حماية صحة المواطنين ثم تذهب إلى صيدلية صغيرة ليفتش رجالها رفوفها ويجمعون علب العقار الممنوع تداوله تحت عدسات التصوير ويأخذ الصحفيون أقوال قائد الحملة لنشره على أوسع نطاق ، ثم يتابع قائلاً : إن رجال الوكالة يتجنبون الصيدليات الكبرى ومخازن شركة الدواء الممنوع .. لماذا؟ والإجابة عنده أنها تمهل الكبار وتمنحهم الوقت والفرصة لتوزيع الدواء أو التخلص منه على مهل .. إنها تبادر بالإجراءات الفورية القاسية مع الدكاكين الصغيرة لأن الصغار لا يملكون السلطة ولا المال للاعتراض في المحاكم ..حيث تكاليف القضاء باهظة ، فالوكالة مستعدة وقادرة فقط على قمع الصغار من أصحاب الأعمال وتدويخهم في المحاكم وتعريض أعمالهم للإفلاس أما الكبار فلا تملك المساس بهم ..

وفي هذا يقول عمر جاريسون (Omar Garrison) كلاماً لا يحدث عادة إلا في الدول القمعية من العالم الثالث : « من القضايا التي انخرطت فيها وكالة الأغذية والأدوية وكانت مدمّرة لصاحب القضية .. ولكنها بدت في أول الأمر وكأنها ستنقلب على الحكومة بالخسارة.. هنا كشّر واحد من كبار موظفي الوكالة أنيابه وهدّد موكّل صاحب القضية قال له : إذا خسرنا هذه القضية فسوف نخرج لكم قانوناً آخر يدينكم ولن تفلتوا منا عندئذ ...! .. ولم يكن هذا التهديد في الهواء » . يقول جارسون متابعاً حديثه : هناك أدلة كثيرة في قضايا من هذا النوع تمكنت الوكالة بأساليبها في تمطيط القضايا والدفع والاستشكالات المتجدّدة من تحطيم خصومها ودفعهم إلى حافة اليأس والإفلاس .. وإذا حدث وظل

الخصم يتحدى الوكالة وقراراتها فعليه أن يتوقع منها مزيدًا من الغضب وأن يظل هدفاً متصلاً للاضطهاد .. وهذه عينة من ألوان الاضطهاد : يجد الضحية في اليوم التالي رجال الضرائب يطرقون بابه ويحاولون الوصول إلى أخطاء ما في ملفّاته المالية .. وإذا باع مُنتجًا فسيجد على أكتافه المفتش التجاري يسائله .. وإذا قام بالإعلان عن مُنتج ما اتصلت الوكالة بالراديو والتلفاز لتهديدهما بأنهما معرضان بهذا الإعلان المشبوه إلى المساءلات القانونية .. وهكذا تمضي سلسلة المواجهات وتشويه السمعة حتى تنهار الضحية ..

ملاحظة هامة :

ظن بعض القراء أن لديّ حلولا أو إجابات على استفسارات مثل : ماذا يفعلون لتجنيب أطفالهم مخاطر التطعيم ؟؟ إلى غير ذلك من استفسارات .. وأود أن أقرر هنا أنني أعتبر نفسي مجرد باحث مجتهد رأيت أخطارا تحيط بالأمة ، أخطارا حقيقية تساندها شواهد وأدلة ، وأردت بما كتبت وأكتب أن أنبه المخلصين من أبناء هذه الأمة المستباحة إلى ضرورة الفحص والتدقيق في اللقاحات والأدوية التي ترد إلينا من الخارج والتأكد من سلامتها قبل استخدامها .. وامتلاك الأجهزة والأدوات اللازمة والمهارات التقنية المناسبة لإجراء هذه الفحوص .. حتى يأتي الوقت الذي نستغني فيه عن هذه المواد المستوردة الملوثة ، ويصبح لدينا علاجات ننتجها نحن بعقولنا وأيدينا وفى مصانعنا .. وإذا كنتُ قد تحدّثتُ عن فيتامين بى ١٧ كعلاج بديل للسرطان .. فأنا لم أقصد الترويج لدواء معين دون دواءٍ آخر . وإنما أقصد دعوة الأطباء المخلصين المؤمنين أن ينظروا في الطبيعة التي خلق الله فيها دواءً لكل داء ..

وأضعف الإيمان أن يحاولوا تجريب فيتامين بى١٧ في علاج السرطان .. وهو دواء اكتشفه إخوان لهم في أمريكا وجربوه في سبعينات القرن العشرين على آلاف المرضى فنجحوا في العلاج .. ولذلك انقضت عليهم شركات الأدوية واستعانت بأجهزة الدولة للقضاء عليهم فسحبت منهم تراخيص مزاولة المهنة الطبية وأغلقت عياداتهم ومستشفياتهم وقدمتهم إلى المحاكم ووضعت بعضهم في المعتقلات .. عرفت قصّتهم وتعاطفت معهم وكتبت عن تجربتهم وصمودهم أمام البغي وأمام الحملات الإعلامية المأجورة .. وحاولت أن أنزع هالات القداسة الزائفة عن وجه مؤسسات ضالعة في خدمة المصالح الاحتكارية

لشركات الأدوية مثل منظمة الصحة العالمية والجمعية الطبية الأمريكية ووكالة الأغذية والأدوية الأمريكية وجمعية السرطان الأمريكية ، شاركت جميعها في الحملة الظالمة على أطباء العلاجات الطبيعية البديلة لمرض السرطان ..

ليس هدفى إذن أن أصف علاجا ولا من شأنى أن أقدّم نصيحة طبية ما.. ولقد فوجئت مساء الأربعاء ٨أكتوبر الجارى بأحمد منصور يقدم في برنامجه الشهير (بلا حدود) واحدا من أشهر الأطباء الأمريكيين متخصص في اللقاحات والأمصال يحذر من لقاح أنفلونزا الخنازير بصفة خاصة ويضع كل التطعيمات في دائرة الشك .. ويرى أن هذا المرض الخنزيري يمكن الوقاية منه بعلاجات طبيعية بديلة .. ويمكن للقارئ أن يطّلع على هذا اللقاء في قناة الجزيرة على شبكة الإنترنت .. وقد علمت أيضًا أن خبراء آخرين في العلاج الطبيعي ينصحون من يضطر إلى التطعيم اضطرارا أن يتحصن بجرعة مركزة من فيتامين سي لا تقل عن ثلاثة جرامات قبل التطعيم ومثلها بعد التطعيم .. وأن يحافظ على جرعة أقل بعد ذلك يوميا لمدة أسبوع أو أسبوعين .. فإن (فيتامين سى) يقلل من التأثيرات الضارة للتطعيم .. وهم يشترطون ألا يؤخذ فيتامين سي على معدة خالية من الطعام .. ولكن إذا أصر القراء على معرفة موقفي الشخصي مثلا من التطعيم بصفة عامة فأنا لا أقترب منه مطلقا منذ عرفت احتمالات مخاطره .. ولا أنصح به أحدا ولا أشجع أحدا عليه ... كما أنني أفضل الموت على العلاج بالبتر والحرق بالأشعة أو التسمّم بالكيماوي .. ورحم الله صديقي الحميم أحمد رمزي سليمان الذي عانى ما عانى من هذه العلاجات الوحشية قبل وفاته .. وكذا صديقي الراحل دكتور عبد الوهاب المسيري الذي ظل متماسكا شامخا رغم ما كان يعانيه من آلام المرض والنفقات الباهظة حتى آخر لحظة في حياته.. أما صديقي ورفيق عمري في الدراسة منذ المدرسة الابتدائية الدكتور رشاد قاسم الأستاذ السابق بكلية الطب جامعة الأزهر .. و كان قد أمضى فترة تدريب وهو نائب في القصر العيني في قسم جراحة السرطان في أوائل الستينات من القرن الماضي .. أذكر أنه قال لي لو حدث وأصبت بهذا المرض فإنني أتمنى على الله أن يقبض روحي ولا أتعرض لهذه الجراحات البشعة .. ويشاء الله وهو في قمة نجاحه العلمي والأكاديمي أن يدخل العناية المركزة وهو لم يكد يبلغ من العمر سبعة

وثلاثين عاما .. فلما تبين له أن إصابته في الكبد خطيرة استسلم لإرادة الله وتهيّا للقاء ربه .. وقال لهم أخرجوني من العناية المركزة فلعل هناك مريض آخر هو أولى مني بهذا المكان .. يرحمك الله يا أخي الحبيب .. بعد ستة وثلاثين عاما تنساب دموعي كلما تذكرتك وتذكرت هذا الموقف الإنساني النبيل في أحرج لحظة من لحظات حياتك ...

الوكالة في خدمة مصالح شركات الأدوية :

مازال الحديث متّصلا عن الوكالة الأمريكية للأغذية والأدوية في محاولة للكشف عن دورها الحقيقي في خدمة مصالح شركات الأدوية ، لا مصالح الشعب الأمريكي كما تزعم .. ومن أخطر نتائج هذا الدور لعبها السياسي على حساب الحقيقة العلمية.. ويتجلى هذا واضحا في معظم قراراتها وأنشطتها.. وقد رأينا في حلقة سابقة كيف تلاحق الوكالة خصومها الضعفاء بالاتهامات الزائفة والملاحقات القانونية والمحاكمات المصحوبة بحملات إعلامية حتى تلتصق بهم التهم والشبهات في أذهان الجماهير ، ويصبح الواحد منهم موصوما بسوء السمعة حتى بعد أن يُبرئه القضاء .. نعم سيخرج من المحكمة بريئاً ولكنه سيخرج مُفلساً منهاراً تماماً لا أمل له في استعادة سمعته وبراءته في نظر الجماهير ...

من ضحايا الوكالة : مسز ويلْتش :

كل جريمة هذه السيد أنها كانت تملك فندقا صغيرا على حدود المكسيك حيث كان يأتي إليه الأمريكيون من مرضى السرطان اليائسين من العلاجات التقليدية التماسا للعلاج في المكسيك عند إطباء يستخدمون فيتامين بى ١٧ كعلاج بديل .. فماذا فعل الإعلام بها ..؟ أخذت الصحف كلها القصة كما روتها وكالة الأغذية والأدوية بتفاصيلها..ولم يفكر أحد من الصحفيين للاتصال بالمتهمة لمعرفة الحقيقة منها وعرضها على الجماهير بل تم تغييبها عن أنظار الجماهير ، وبرزت صحيفة نيويورك تايمز بعناوين صارخة : « القبض على عصابة عيادة السرطان في كاليفورنيا »..!! خبر مهول جعل الجمهور يعتقد أن الوكالة اليقظة قد جرّدت حملة هائلة وجريئة على عصابة من أخطر مجرمي القرن العشرين .. عصابة تقوم بتهريب عقارات محرّمة ومخدّرات إلى البلاد .. وأخذ جمهور القراء يعبّر عن أسفه وحزنه

على الأبرياء التعساء من ضحايا السرطان اليائسين من العلاج الذين وقعوا فريسة للعصابة الإجرامية .. يقول الخبر المنشور : اتجه رجال الوكالة في كاليفورنيا هذا الأسبوع لتدمير [ما أسموه] قطار الأنفاق المظلمة الذي يتعامل أصحابه في تجارة سرية لنقل ضحايا السرطان الأمريكيين إلى المكسيك للعلاج بعقار محظور في الولايات المتحدة وكندا .. وقد وُجّهت تهمة التآمر الإجرامي والغش ضد السيدة ماري وينْشل التي جعلت من منزلها مأوى لمرضى السرطان يفدُون إليه من أنحاء الولايات المتحدة في طريقهم إلى المكسيك طلباً لعلاج غريب هناك يصفونه بأنه علاج مدهش .. ويمضى الخبر ليزعم بأن دولة المكسيك تراجع الآن أوضاع العيادات والمستشفيات التي أقيمت فيها لعلاج السرطان بأدوية بديلة. (المصدر نيويورك تايمز عدد ٢٨ فبراير ١٩٧١).. تسأل الصحفية ضابط بوليس وهو بطبيعة الحال لا يفهم في الطب ولا في الأدوية ولكنه أخذ مزاعم وكالة الأغذية والأدوية مأخذ التصديق بلا مناقشة .. تسأله عن أسرار العملية فيقول : «إن من يتعاملون في هذا العقار المحظور لا يقلّون إجراماً عن بائعي ومروّجي الهيروين » ..

ويصبح هذا الكلام على لسان رجل الشرطة الكبير مصدراً آخر لمعلومات موثوق بها عن جريمة بشعة تتداولها الصحف في أنحاء البلاد ...!!

والخبر التالي المنشور في سيتل بوست إنتليجانس نموذج آخر من هذه النماذج الغبية يقول : على الأقل هناك خمسة من مواطني واشنطون ، بينهم طبيبان مشتبه في صلتهم ببيع عقار محظور لعلاج السرطان يعرف باسم لاترايل (وهو الإسم التجاري لفيتامين بى ١٧).. وبعد بحث استمر شهراً كاملاً قام به رجال الشرطة صرحوا أمس بأنهم قد أمسكوا بخيوط أكبر عملية بيع أدوية مهرّبة لشبكة إجرامية منتشرة في الولايات المتحدة.. وطبقاً لكلام (بلّ إليس) رئيس فريق البحث الجنائي أن هناك دافعان وراء هذه العملية أولهما : أن بعض الناس يعتقدون أن العقار فعال في علاج أو إيقاف نمو السرطان ولكننا لا نستبعد دافع الكسب المالي ، فهناك أموال كثيرة تُدفع للحصول على هذا العقار من السوق السوداء .. وهناك أدلة على أن المرضى مفروض عليهم أن يستخدموا هذا العقار مدى الحياة.. كذلك يعتقد رجال المباحث أن هناك احتمال أن الذين يروّجون لعقار (لاترايل) من أجل الكسب المادي

يتخذونه غطاء للترويج لمخدّرات مستوردة بما في ذلك الهيروين .. ذلك أنه إذا كان الشخص يستطيع أن يهرّب بنجاح دواءً محظورًا في الولايات المتحدة بكميات كبيرة .. فما الذي يمنعه أن ينوّع في المواد التي يقوم بتهريبها ...؟!

تتفشّى هذه التكهّنات في الإعلام المقروء والمشاهد بلا تحفظ رغم أن التحقيقات التي أجريت على مدى شهر كامل لم يشر فيها إلى شذرة واحدة من المعلومات إلى احتمال تهريب مخدّرات على الإطلاق.. علمًا بأن كل ما تجمع من شهادات الشهود يفيد بأن حقنة اللاترايل كانت تباع بثمن زهيد لم يزد عن عشرة إلى خمسة عشر سنْت فقط.. ولا يمكن أن تصنع هذه السنتات ثروة بأي معنى من المعاني .. وفى هذا يقول جى. إدوارد جرفين : في وقت ظهور هذه الاتهامات سنة ١٩٧٤ ، كان أجر الطبيب على حقْن جرام من عقار لاترايل لا يزيد عن أربعة دولارات وكانت هذه أرخص حقنة في كل عيادات الأطباء آنذاك .. ولم يحدث ارتفاع في سعر العقار إلا بعد أن صدرت قرارات الحكومة بحظره فأصبح يباع في السوق السوداء. ولو أنه كان يُنتج بحرية في أمريكا لانخفض سعره إلى الثلث تقريباً .

تكاليف العلاج في المكسيك :

يقول الدكتور كونتريرا مدير مستشفى الأمل (في المكسيك) لعلاج السرطان بأدوية بديلة : إن أجر الطبيب في الزيارة الأولى عشرة دولارات وفي الزيارات التالية سبعة دولارات .. ويتكلف حقن الدواء لكل جرام ثلاثة دولارات فقط .. [وفي سبعينات القرن الماضي] لم تزد تكاليف العلاج الكلّية عن سبعمائة إلى ألف دولار .. ولكن لأن معظم مرضاه كانوا يأتون إليه من خارج المكسيك يُضاف إلى هذه التكاليف أجرة الإقامة والوَجَبَات ...

كيف تُدار البرامج المتلفزة للهجوم على العلاج البديل :

اتفق مجموعة من الأطباء المؤيدين لعلاج السرطان بـ (لاترايل) مع دكتور ويلر ستاين لعقد مقارنة بين العلاج التقليدي والبديل .. وبدأ يستعرض الفرق في التكاليف بين النوعين المختلفين .. وكان العلاج التقليدي لمرحلة واحدة يتكلف في ذلك الوقت ثلاثة عشر ألف دولار وكان العلاج (في أوائل السبعينات من القرن الماضي) لا يزال متخلفاً ولا يعطي نتائج

ذات قيمة بينما وُجد في ذلك الوقت إلى جانبه علاج آخر متاح (لم يكن محظوراً في ذلك الوقت) أكثر فاعلية وأقل تكلفة.

وفي برنامج آخر إذاعي قام (إدْ ديلانى) في ٢ مارس ١٩٧٢ بعقد مقارنة بين مرضى العلاج التقليدي ومرضى العلاج البديل .. وبدأ في الظاهر محايداً وموضوعياً ولكن كان هناك تلاعب اتضح فيما بعد في اختيار الأشخاص الذين كانوا يمثلون كل عينة .. كما اتضح أن هناك أدوار مرسومة تحدّد فيها من يقول ماذا؟ أما بالنسبة لعينة العلاج البديل فقد تم اختيارهم من بين أناس فقراء لا يجيدون الحديث باللغة الإنجليزية فلم يستطيعوا التعبير عما استفاد وه بالعلاج البديل لركاكة اللغة وضعف الشخصية وبالتالي سوء التعبير .

ثم تلي ذلك مقابلة محبوكة مع دكتور جيسى ستاينفيلد كبير الجراحين في الولايات المتحدة ومعه عدد من كبار الأطباء ، ودكتور تشارلز إدواردز رئيس الوكالة. وطبعاً كانت النتيجة النهائية أن لايترايل ربما يبدو جميلاً من الناحية النظرية لأنه ليس فيه جراحة ولا آلام ولكنه علاج لا يؤدي إلى الشفاء من السرطان .. وأصيب فريق الأطباء من الطرف الآخر الذين بذلوا جهوداً كبيرة لإنجاح البرنامج على أساس أن يُعطوا فرصة متساوية للتعبير عن وجهة نظرهم .. ولكن غُدر بهم ومُنعوا من الإدلاء برأيهم من أول البرنامج إلى آخره .. لقد تحملوا من الفريق الآخر اتهامات متلاحقة وسمعوا بآذانهم أوصاف بذيئة بأنهم كلاب وغشاشون ثم انتهى وقت البرنامج فجأة دون أدنى فرصة للدفاع عن أنفسهم ..

وهكذا انتهى المسلسل بتأكيد الهدف الذي رسم له وهو برمجة المشاهدين والمستمعين ضد العلاج البديل وأصحابه ... وفي فيلم آخر بعنوان رحلة في الظلام أعدته جمعية السرطان الأمريكية (ACR) يعقد مقارنة بين مجموعة أخذت بنصيحة طبيبهم ومجموعة أخرى لم تقبل النصيحة وذهبت تجرّب علاجات فاشلة باللاتيرايل وكانت النتيجة صحة وحيوية عند مجموعة العلاج التقليدي وعذاب وضياع للذين جربوا العلاجات البديلة .. ولكن تأتي المفاجأة خارج الفيلم الخيالي المفبرك فقد مرض الممثل روبرت رايان بطل الفيلم المذكور .. سقط ضحية دعايته هو.. فمات بالسرطان في يوليه ١٩٧٣ بعد عذابه من علاج مكثّف بالكوبالت ثم ماتت زوجته بنفس المرض بعد عذاب اليم ...!

أسلحة أخرى في جعبة وكالة الأغذية والأدوية :

من هذه الأسلحة تهديد وابتزاز العيادات التي رفضت الخضوع رغم تأثير الرأي العام الذي تمّت برمجته .. وعمليات اضطهاد .. ووقف نشر وتوزيع أي مواد إعلانية للتعريف بالعلاج البديل بما في ذلك الكتب والكتيبات مثل كتاب دكتور وليام كيلي (جواب واحد للسرطان) لمجرد أنه أوصى بنظام غذائي لعلاج السرطان بدلاً من العلاجات التقليدية.. وجاء حكم المحكمة مشتملاً على الحيثيات التالية : « إن توزيع الكتاب ينطوي على خطر واضح على الرأي العام ، وأن واجب الحكومة هو حماية صحة المواطنين ومصلحتهم ، وهذا الواجب يتجاوز حقوق الطبيب في حرية الرأي والتعبير..» انتهزت الوكالة صدور هذا الحكم وبدأت حملة لمصادرة الكتاب وإلقاء القبض على كُتّاب ومحاضرين في الصحة العامة لمجرد هذا الاتهام .. فإذا وصف أحدهم وصفة غذائية للتغلب على صداع بسيط فإنه بحكم القانون يُعتبر ممارساً لعلاج طبي بدون ترخيص رسمي ، فإذا وصف فيتامين سي أو أي شيء آخر لمعالجة حالة خفيفة من البرد أو الزكام فإنه يكون ممارساً للعلاج الطبي بدون رخصة .. وإذا وصف الفاكهة أو غيرها من الأطعمة لمعالجة بعض الاضطرابات المعوية فهو يمارس الطب بلا ترخيص ، فإذا اقترح أن المكونات الطبيعية الموجودة في الطعام الطبيعي يمكن أن تكون فعّالة في السيطرة على السرطان فبالتأكيد يكون ممارساً للطب بدون رخصة .. وكل هذه جرائم يعاقب عليها القانون ..!

يعلّق جى. إدوارد جرفين فيقول : « المقارنة إذا دعت شركة أدوية ممثلاً مشهوراً ليذهب إلى التلفاز (وهو بدون رخصة طبية) ليلقي على ملايين الناس أن أسبرين باير أفضل شيء في علاج الصداع أو أن أقراص فيكس أحسن علاج للبرد ، أو أن دواء إكسلاكي أفضل علاج للإمساك فلن يرتفع حاجب الوكالة المحترمة استغرابًا أو استنكارًا ، ولن تقوم بأي عمل لوقف هذا الهراء الطبي ... » .

تعلم الوكالة أن عملها في مصادرة الكتب هو عمل من أعمال البربرية التاريخية في حرق الكتب ، ومن ثم تحاول تبرير عملها بأنها لا تضع حظرًا على الكتب لما فيها من أفكار

، ولكن لأنها تُستخدم في الترويج لأنواع معينة من المنتجات .. فليس للوكالة أي سيطرة قانونية على الأفكار ولكن لها سيطرة قانونية على المنتجات الغذائية والدوائية.. ومن هذه الثغرة تسلل رجال الوكالة إلى القاعات لمراقبة المحاضرات ومنع المحاضرين والقبض عليهم بحجة ممارستهم للطب بدون ترخيص أو لأنهم يروّجون لسلعة محظورة ..

ويمثل هذه الحالة واقعة حدثت لـ (بروس باتْ تَتْ) وهو شيخ مُسنّ قُبض عليه لمجرد أنه عرض فيلماً في (كارلس بنسلفانيا) يبين فوائد فيتامين بى١٧ في علاج السرطان .. وبعد محاكمة طويلة استغرقت عامين ونصف عام أسقطت المحكمة كل التهم الموجهة ضده ولكن بعد أن أنفق كل ما يملك في الدفاع عن نفسه وأصبح (على الحديدة) وبعد أن هدّته الدعايات الصحفية البذيئة واتهمته بأنه مخرّف ودجّال .. وهكذا ثبتت صورته إلى الأبد في عقول الجماهير.. وتستخدم الوكالة مكاتب البريد باعتبارها إدارة من إدارات الحكومة لمصادرة كل المطبوعات الصحية والإعلانات بحجة أنها ليست في مصلحة الشعب حيث يختم عليها بخاتم خاص عبارة (إحتيال ونصب)..

اتهامات أخرى موجّهة إلى العلاج البديل :

أنه يحتوي على مواد سامة ، وفي هذا يقول جرفين : « الحقيقة أن كل المواد يمكن أن تكون سامة إذا أُخذت بكميات زائدة عن حاجة الجسم ، وينطبق هذا على الأسبرين والسكر واللاترايل ، ولكن غاب عن الجميع أن الأدوية الكيميائية التقليدية في علاج السرطان ليست سامة فقط إذا أُخذت بكميات أكبر من الموصوفة ، ولكنها سامة في أثرها المباشر بصرف النظر عن الكمية قليلة كانت أو كثيرة .. أحد خصائصها أنها سامة وعلى المريض الذي يتناولها أن يدفع ثمنًا باهظاً من الآلام المروعة التي تترتب على استخدامها.. ومشكلة هذه الأدوية أنها لا تميّز بين الخلايا السليمة والخلايا السرطانية فتتجه إلى المريضة وتترك السليمة جانباً .. لا .. إنها تميز بين نوعين فقط من الخلايا : خلايا سريعة النمو وخلايا بطيئة النمو أو ضعيفة أو عديمة النموّ نهائيا .. فالخلايا سريعة الانقسام هي وحدها الهدف ومن ثم فإن الكيماوي يدمر كل الخلايا الحية الضرورية لحيوية الجسم فلا يفلت منه شيئاً .. فتسميم الجهاز الخلوي هدف جوهري لهذه الأدوية .. وينتج عن ذلك آلام أشد ومرض أشرس من المرض الأصلي نفسه ،

فالتوكسينات تدمر خلايا الدم وتسبب له التسمم.. وتظهر على المريض آثار التقلصات في المعدة والأمعاء مسببة القيء والإسهال وفقدان الشهية والمغص والإنهاك المستمر ... ولأن خلايا الشعر من نوع الخلايا سريعة النمو تموت ويسقط شعر المريض أثناء العلاج ، والأعضاء التي تحتاج إلى النمو تتأثر بذلك وتستجيب بالعقم والضمور.. والحقيقة أن كل وظيفة حيوية في الجسم تضطرب .. مع آلام رهيبة تزلزل كيان المريض ، حتى أن بعض المرضى يفضل الموت بالسرطان على أن يستمر في علاجه ... » .

العجيب أن المعالجين بالكيماوي من أطباء وممرضين يأخذون كل احتياطٍ ممكن حتى لا يتعرضون هم أنفسهم لمخاطره وسمومه وإشعاعاته .. ولديهم تعليمات تحذرهم من تداول هذه الأدوية بأيديهم وتجنب ملامستها لأجسامهم .. ونصائح للمريض الخاضع للعلاج بعدم مخالطة أطفال الأسرة حتى لا يتأثرون بملامسة جسمه وفي تعليمات الأطباء ستجد ١٦ وسيلة وقائية للقائمين بالعلاج لوقاية الأنف والعينين والجلد من عبوّات هذه الأدوية .. وإجراءات للتخلص من الحقن والإبر وبقايا الأدوية كلها تحت عنوان (الفضلات الخطرة) ، ثم حاول الآن بعد أن عرفت كل هذا أن تتصور أن هذه المواد تُحقن مباشرة إلى دم مريض السرطان المسكين .. وفي ذلك يقول جرفين : « إن معظم هذه الأدوية لها خصائص إشعاعية ومن ثم فهي تدمّر جهاز المناعة فتساعد بذلك على انتشار السرطان في مواضع أخرى من الجسم المُعالج ...»

لقد رأينا آنفا كيف تلاحق الوكالة خصومها الضعفاء بالاتهامات الزائفة والملاحقات القانونية والمحاكمات المصحوبة بحملات إعلامية حتى تلتصق بهم التهم والشبهات في أذهان الجماهير ، ويصبح الواحد منهم موصوما بسوء السمعة حتى بعد أن يُبرئه القضاء .. نعم سيخرج من المحكمة بريئاً ولكنه سيخرج مُفلساً منهاراً تماماً لا أمل له في استعادة سمعته وبراءته في نظر الجماهير ... ولكن من أخطر نتائج دور الوكالة هو لعبها السياسي على حساب الحقيقة العلمية.. ويتجلى هذا واضحا في معظم قراراتها وأنشطتها وعلى الأخص موقفها من المقترب الغذائي في الصحة والعلاج ..

* * *

المقترب الغذائي

لاحظ أننا نتحدث عن نوعين مختلفين تماما من أنواع العلاجات أحدهما مصدره الطبيعة ويطلق على منظومته (المقترب الغذائي في الصحة والعلاج) والآخر وهو الشائع ، مصدره المصانع التي تنتج أدوية ولقاحات مركبة كيميائيا .. ولا تخلو استخداماتها أبدا من آثار جانبية قد تكون قاتلة في بعض الأحوال.. وقد رأينا أن حملات الوكالة لا تنقطع في هذا المجال ضد الفيتامينات والمكمّلات الغذائية وضد العلاجات (الطبيعية) عموما ، وهناك تحذيرات مستمرة للجمهور ضد المقترب الغذائي فقد أصدرت الوكالة نشرة عامة تهوّن من شأن الآثار الجانبية للأدوية المركبة كيميائيًا تقول فيها : « هل ينبغي أن يخاف الناس من هذه الأدوية بسبب ما يترتب عليها من أعراض جانبية..؟ لا.. فالأدوية يجب أن تكون موضع احترام بدلاً من أن تكون موضع خوف وتوجّس ، فقرار الطبيب هو المحكّ ، ومن الأفضل للمريض أن يتناول الدواء الذي يصفه الطبيب بدلاً من إهمال العلاج ، فهناك خطر أكبر على صحته إذا لم تتناول الدواء .. » .

ويعلق جى . إدوارد جرفين صاحب كتاب (عالم بلا سرطان) على هذه النشرة فيقول : إن الوكالة لم تكن متّسقة مع نفسها في تطبيق هذا المبدأ على الأطباء الذين وصفوا لمرضاهم لاترايل (الاسم التجارى لفيتامين B17) لعلاج السرطان .. وهكذا تتدخل الحكومة لتحدّد للطبيب نوع الدواء الذي يجب وصفه لمرضاه .. وهنا تتجلى ازدواجية المعايير .. وهو ما عبر عنه رجل الكونجرس كريج هوسمار في انتقاداته اللاذعة للوكالة حين قال : لقد عرفت أنه لم تحدث حالة وفاة واحدة بسبب تعاطي جرعات كبيرة من الفيتامينات ، ولكني علمت أن هناك شخصا يموت كل ثلاثة أيام بسبب تعاطي جرعات كبيرة من الأسبرين .. وبرغم ذلك ورغم أن الأمريكيين يشترون في العام الواحد عشرين مليون رطل من الأسبرين فإن الوكالة لم تفكر في وضع إجراءات تنظيمية لتعاطيه أو اشترطت وضع ملصق تحذيري عليه ، وعلى عكس ذلك أنفقت الوكالة معظم وقتها وأنفقت ملايين الدولارات من أموال دافعي الضرائب لتحديد كمية الجرعات التي لا يجب تجاوزها من

مواد لا ضرر فيها مثل الفيتامينات و الأملاح المعدنية ، مع أن الخطر على الصحة العامة لا يأتي من المكمّلات الغذائية العضوية ولا من الفيتامينات التي تباع في محلات الأغذية الصحية ، إنما تأتي المخاطر من بعض الأدوية السامة المصنّعة والمكدّسة على رفوف الصيدليات وفي المستشفيات .

ويعلق جى. إدوارد جرفين قائلاً : « الحقيقة أنه لا شيء مما أشاد به المحاضرون عن العلاج بالغذاء الطبيعي تسبب كوارث صحية كالتي نتجت عن استخدام دواء مثل (ثاليدومايد) في تشويه المواليد .. كما أن خمسة بالمائة من المرضى الذين يدخلون المستشفيات كان نتيجة لأعراض جانبية لأدوية وُصفت قانونياً لهؤلاء المرضى ، ولقد قُدّر عدد الذين يُحوّلون إلى المستشفيات سنوياً بما لا يقل عن مليون ونصف المليون مريض بسبب تعاطي أدوية تقليدية وصفها الأطباء لعلاجهم.. أما ضحايا الأمراض التي تسببها الأدوية الكميائية بخلاف الأعراض الجانبية فهم أكثر من الضعف إذ يبلغ عددهم ثلاثة ملايين ونصف المليون مريض في السنة.. والعدد في تزايد مستمر..» .

ثم يعود جرفين مرة أخرى إلى ضحايا الأسبرين بتفصيل أكثر فيقول : « المعروف أن تناول الأسبرين خطر على الصحة ، والجرعة الزائدة منه ليس من الضروري أن تكون في مرة واحدة ، فالأسبرين له تأثير تراكمي مع الاستخدام المستمر ، ويتسبب تناوله تسعين حالة وفاة كل سنة ، وليس هذا بالعدد القليل ، ولم تحرك الوكالة بإزاء ذلك ساكناً ، بينما بالنسبة للمكمّلات الغذائية يبدو تعسّفها واضحاً ، ففي نوفمبر ١٩٧٣ أصدرت قرارا بحظر إنتاج مادة غذائية اسمها أبريكيرن Aprikern وهو اسم تجاري لمستخلص (مر الطعم) من نواة المشمش مطحون ومعصور على البارد لإخراج الزيت منه واستبعاده ، ثم يوضع في كابسولات أو أمبولات للحقن ، ويحتفظ المنتج بمادة فعالة هي نيتريلوسايد Nitriloside وهو ما يطلق عليه فيتامين (B17).. اسُتخدم هذا العقار في سبعينات القرن العشرين بالولايات المتحدة على نطاق واسع ، ولم ينتج عنه أي أضرار ولم يشْكُ منه المرضى ، ومع ذلك استندت الوكالة إلى دراسة علمية مزعومة أجريت لحسابها في كلية الصيدلة بجامعة أريزونا ، زعمت أن الأبريكيرن يحتوى على سموم (يمكن أن تقتل) الصغار والكبار ..

ولاحظ هنا أن التقرير يقول (يمكن أن تقتل) ولم يقل أن الأبريكيرين [قتل] كما يقتل الأسبرين أناسًا كل يوم .. لاحظ أيضًا أن العلماء الذين نُسب إليهم البحث أعلنوا في شهادتهم أمام المحكمة أنهم جرّبوا العقار على الفئران فقط وليس من حقّهم أن يعمموا الحكم على الإنسان كما أشاعت الوكالة .. ولذلك خرجت الوكالة بعد ذلك بتقارير جديدة مُفبركة ادعت فيها أنها من جانبها قامت بأبحاث علمية أثبتت أن العقار خطر على صحة الإنسان .. وخرج السيد وليام دكسون رئيس قسم حماية المستهلكين بتصريح على الصحفيين أعلن فيه قائلاً : لا أريد أن يكون مكتبي مسئولاً عن وفاة أحد بسبب تناول هذا العقار ..

ويعلق جرفين على ذلك ساخراً : « هل مكتب السيد ديكسون مسئول أيضًا عن الوفيات التي تسببها الجرعات الزائدة من الأسبرين ..؟! كما خرج دكتور لويس كاسوث مدير الصحة في ولاية أريزونا بتصريح أشد من ذلك غرابة قال : « إن نواة المشمش خطر على الصحة ولا يجب كسرها أو أكل ما بداخلها » .

وفي حملة دعائية للوكالة أصدرت نشرات حكومية رسمية تحذر من نوى المشمش واستخدام أي بذور أخرى ذات طعم مرّ أو إضافتها إلى أي مُنتج صناعي .

يفسر لنا جرفين هذه الحملات حيث يقول : قبل ذلك بعامين تلقيت رسالة في ٢٦ ديسمبر ١٩٧١ من دكتور إرنست كريلس Krelis يتنبأ فيها بأن أصحاب الكارتلات الدوائية قد تنبهوا إلى نجاح فيتامين بى ١٧ وأنهم قد بدأوا بالفعل يتآمرون مع جهات حكومية معينة للقضاء على هذا المنتج الجديد لإخلاء السوق من أي منافسة لأي أدوية في مجال علاج السرطان .. وأضاف ضع في اعتبارك أن هؤلاء الناس يعلمون أن الجمهور بدأ يهتم ويُقبل على هذا العقار ، وأن الأجهزة الحكومية يمكنها ببعض قرارات تنفيذية وأحكام قضائية مُبتسرة وبعض نشرات تحذيرية ، أن تدمر هذه الصناعة الوليدة .. وتجعل ملايين الدولارات التي أُنفقت عليها هباءًا منثورًا .. لقد قامت الوكالة بتقدير مجموع ما ينفقه المرضى على العقار الجديد بثلاثة بليون دولار في العام وهي تستكثر هذا المبلغ ، ولا تشير إلى أن شركات الأدوية التقليدية تحصد أكثر من ٥٢ بليون دولار سنوياً (لا حظ أن هذا

الإحصاء ينتمى إلى سبعينات القرن الماضى) ، يضاف إليها ١٤ بليون دولار أخرى ينفقها الأمريكيون على أدوية تباع في الصيدليات والسوبر ماركت بدون روشتة طبية .. يعني لا يهم الوكالة أن يذهب أكثر من ٦٦ بليون دولار إلى حسابات الكارتلات الدوائية على ما يترتب عليها من كوارث صحية دون أن تنطق بكلمة. وقد ظهرت تقارير كثيرة من أطباء وكتّاب معنيّون بالصحة العامة يشكون فيها أن إعلانات الأدوية المذاعة والمتلفزة ليس كلها صحيح بل فيها كثير من المبالغات والتزوير ومع ذلك لم تحقق الوكالة في واقعة واحدة من الوقائع التي أشار إليها الأطباء .. وفي نفس الوقت اتجهت بكل قواها لمطاردة المحاضرين الذين يتحدثون عن فوائد الأغذية الطبيعية لصحة الإنسان .. وأطلقت كلابها في حرب على مواد تباع في محلات الأغذية الصحية مثل عسل النحل وأجنّة القمح ونوى المشمش.

فلوريد الصوديوم في مياه الشرب :

لقد أغمضت الوكالة عينيها عن مادة فلوريد الصوديوم التي تضاف إلى مياه الشرب منذ عشرين سنة بزعم أنها تحمي الأسنان من التسوّس ، علمًا بأن دكتور إتش تريندلى دين قد أثبت في دراسة له أن الولايات التي تستخدم هذه المادة المضافة إلى مياه الشرب ليست أقل إصابة بفساد الأسنان من الولايات التي لا تستخدم المادة إطلاقاً بل العكس هو الصحيح .. وليست هذه هي كل القصة ذلك لأن فلوريد الصوديوم يحذّر صانعوه المستهلكين بأن ملليجرام زيادة منه في كبسولة قد تؤدي إلى أمراض عند بعض الناس لا يُحمد عقباها .. وبالفعل أثبتت دراسات أخرى أُجريت في أنتيجو وشكونس وفي جراند رابيدس وميتشيجان ، ونيويورك ، كلها أثبتت أنه بعد شُهور قليلة من استخدام هذه المادة في المياه تضاعف عدد الموتى بأمراض القلب ، وفي هذه المدن المذكورة كلها تأثرت حتى الحيوانات والطيور خصوصاً في حديقة حيوان فيلادلفيا ..

وجاء الدكتور بول إتْش فيلبس أستاذ علم الكيمياء الحيوية بجامعة شيكاغو بعد ٢٩ سنة من البحث العلمي في موضوع سُمّية الفلوريد أكدّ أن فلوريد الصوديوم حتى ولو أُخذ بكميات ضئيلة فإنه يتراكم في الجسم ولا تظهر آثاره إلا بعد سنوات ، ولكنها آثار خطيرة ، إذْ أنها تسبب تصلّبًا في الشرايين واضطرابات الكلى والأمعاء والجلد والمعدة والغدّة

الدرقية ، والجهاز العصبي .. وقد تسبب عند بعض الناس القيء وقرح الفم وآلام المفاصل وفقدان الشهية ..وتطرح مصانع الألمونيوم مركبات الفلورايد كعادم يذهب معظمه في الهواء ثم يجد طريقه في آخر المطاف مرة أخرى إلى الأرض حيث يتحول إلى مادة ضارة بصحة الإنسان والحيوان. فعندما تمتصّه النباتات يتحوّل إلى مركّبات عضوية .. ومعنى هذا أن الخضار والفاكهة التي تُروى من هذه المياه المزوّدة بالفلوريد يمكن أن يتحول إلى قاتل حقيقي . وهنا ينبهنا جرفين إلى تناقض موقف وكالة الأغذية والأدوية فيقول : « وهكذا في الوقت الذي تشن فيه الوكالة حرباً ضارية على الفيتامينات المشتقة من مصادر نباتية طبيعية ومنها فيتامين بى ١٧ تترك للشركات الصناعية الحبل على الغارب لتسميم مياه الشرب بفلوريد الصوديوم ليصل إلينا في كل كوب ماء نشربه » .

* * *

مهازل دوائية أخرى

في أسبوع واحد من تقديم طلب للوكالة للتصريح باستخدام عقار مانع للحمل مصنوع من الأستروجين .. اتضح أن الوكالة لم تقم بأي اختبار للعقار .. كما اتضح أمام لجنة تحقيق بالكونجرس أن الوكالة اعتمدت على نتائج اختبارات أُجريت في بريطانيا .. ولما تم فحص التقرير البريطاني وُجد فيه هذه الفقرة : أن الاختبار قد تم فقط على فاعلية الدواء وليس على سلامة الاستخدام الآدمي له .. الأكثر من هذا كما لاحظ جرفين أنه عندما سأل فاونتين عضو الكونجرس مدير الوكالة (تشارلز سى. إدواردز) ما هو السبب الجوهري في المعاملة التمييزية التي اختصّت بها شركة سيرل للأدوية (منتجة العقار) أجاب : إنه للسلامة العامة . ولما سأله أن يُحدد له ماذا يعنى بالسلامة العامة التي انطوى عليها قرار الوكالة السريع بالترخيص قبل إجراء ما يكفي من الدراسة للتأكد من سلامة الاستخدام الآدمي..؟؟ ارتبك السيد إدوارد قليلًا ثم نطق كُفرًا فقال : إنه ليس من سياستنا أن نقف عائقاً في طريق المصالح المالية لشركات الأدوية ...! هذا هو إذن السبب الحقيقى..

دواء آخر اسمه سيرك Serc تلَقّى أيضًا أفضلية في المعاملة من الوكالة التي منحته الترخيص متسرّعة وبدون أن تتثبّت من سلامة استخدامه كعلاج لبعض أمراض الأذن الداخلية التي تسبب دوخة و وشعور بانعدام الوزن .. ولكن ظهرت أدلة كثيرة وقوية أن الدواء قد تسبّب في تدهور أكثر عند كثير من المرضى.. وبرغم شكاوي الأطباء المتكرّرة ، وحتى من الكونجرس ، فإن الوكالة أخفقت في مطالبة الشركة بوقف تسْويق هذا الدواء رغم اضطرارها للاعتراف بأن البيانات التي قدمتها الشركة عن دوائها كانت غير كافية وفيها أخطاء وعبارات طبية غير صحيحة .. كما اعترفت بأن مزيدًا من الدراسة لا يزال مطلوبًا .. ومع ذلك ظلّت الوكالة تدافع بإصرار غبيّ عن قرارها بالسماح للعقار المعيب للتداول في السوق بحجّة [أن الدراسة لا يمكن تمويلها ما لم يُصرّح للدواء بالتداول] ، بمعنى آخر على حد قول جرفين : إن الوكالة منحت ترخيصا للشركة بتسويق دوائها وبيعه برغم عدم ثبوت فاعليته في العلاج ، وبذلك جعلت الجمهور يقوم مجبرا بتمويل أبحاث للشركة غير مضمونة النتائج ..!

ويُعلّق جرفين على هذا الموقف مستغرباً فيقول : أي تناقض فاقع بين هذا الموقف وبين موقف الوكالة الحاسم بل الضاري من دواء (لاترايل) وغيره من المنتجات الطبيعية الأخرى في علاج السرطان ..!

ويوجه سناتور وليام بروكسماير نقدًا مباشرًا للوكالة في هذا السياق حيث قال : إن الوكالة وكثيرًا من مؤسسات المهن الطبية قائمة على قدم وساق ضد منتجي وبائعي الفيتامينات والأملاح المعدنية كأغذية أو مكملات غذائية.. وهكذا ترى أن الوكالة تتشدّد بلا منطق في منع استخدام أعشاب لا ضرر منها كمكّملات غذائية للوقاية من أمراض اضطرابات الهضم والتمثيل الغذائي ..

يلخص إدوارد « جرفين » الموقف فيقول :

هو إذن ازدواج المعايير الذي تمارسه وكالة الأغذية والأدوية .. عندما تسمح للناس بتعاطى الأسبرين ومئات الأدوية الأخرى التي أصبحت هناك علامات استفهام كثيرة على سلامتها الاستخدامية .. تسمح بتداولها بالبرميل ، وتطلق الخمور للتداول بالقناطير والطباق للتدخين بالصناديق .. ومفروض علينا في مجتمعاتنا أن نشرب مع المياه فلوريد الصوديوم الضار .. ونطأطئ رُءوسنا .. وتقول الوكالة لا بأس من هذا كله .. ولكن عندما تأتي الفيتامينات والمكّملات الغذائية الطبيعية تستأسد علينا الوكالة وتبرز أنيابها وتتحفز للهجوم بحجة المحافظة على صحة الشعب الأمريكي ...!! ويُتابع قائلا : إن المرأة قد تبرّئها المحكمة إذا قتلت جنينها ولكنها تعاقب بالسجن وتُعامل كمجرمة إذا تعاطت نوى المشمش أو قدّمته لابنها لتنقذ حياته من مرض السرطان .. فإلى متى يمكن أن يتحمل الشعب الأمريكي هذا الازدواج الفاجع للمعايير..؟ ولمصلحة من تفعل كل هذا ..!؟

والآن : قد يتساءل القارىء كيف تم تخويف الأطباء الأمريكيين لمنعهم من استخدام فيتامين بى١٧ في علاج السرطان ..؟

والحقيقة أن كلمة تخويف لا تعبر تعبيرًا صحيحًا عن المعنى الذي قصدته ، فالأمر كان إرهابًا لا مجرد تخويف ، وإليك هذا السناريو : قُدّم هارفى هوارد من سليمار بكاليفورنيا إلى المحكمة بتهمة بيع أقراص لاترايل لمرضى السرطان .. وكان أحد شهود القضية أمام

المحكمة هو دكتور رالف ويلرستاين من وزارة الصحة العامة في ولاية كاليفورنيا .. سأله القاضي عما إذا كان هناك أطباء محترمون حسنُوا السمعة قد وصفوا لاترايل للمرضى؟ فأجاب : مقدار علمي أن كل طبيب وصف (لاترايل) في كاليفورنيا من سنة ١٩٦٣ حتى اليوم تمت محاكمته .. ولا يمكن أن يوصف مثل هؤلاء بأنهم أطباء محترمون ...!

ويعلق جي . إدوارد جرفين صاحب كتاب عالم بلا سرطان فيقول : يبدو أن المعضلة التي تواجه الطبيب الآن تكمن في إجابته على هذا السؤال : هل يمكن أن يحافظ الطبيب على قسمه الطبي عندما بدأ اشتغاله بهذه المهنة .. وهل يمكن أن يحافظ على شعوره بالواجب الأخلاقي أن يفعل ما يعتقد مخلصًا أنه الأفضل لمريضه ، أو أن يلتزم بالقواعد التي وضعها السياسيون مع بعض الأطباء نيابة عن أصحاب المصالح التجارية والصناعات الاحتكارية ...؟ ويجيب : لأن الطبيعة الإنسانية تبقى على ما هي عليه فسوف يتبع قلّة من الناس المثل الأعلى وأما غالبتهم العظمى فلن تفعل ذلك .. وكان أكبر من تمسك بموقفه وتعرّض للاضطهاد الأليم هو دكتور إرنست كريبس مكتشف دواء (لاترايل) ورائد علاج السرطان بالأغذية الطبيعية .. وقد دخل بسبب هذا في معارك عديدة مع الوكالة .. في خطاب له منشور بتاريخ ٩ مارس ١٩٧١ منبّهًا صديقًا له هو الطبيب جون ريتشاردسون إلى ما ينتظره على يد السلطات إذا استمر في وصفه دواء لا ترايل لمرضى السرطان ، ومعلقًا في نفس الوقت على مقال لدكتور ريتشاردسون نفسه .. قال : إنه لمن الحكمة أن نؤكد أن الطبيب إذا اقتحم هذا المجال فليس أمامه طريق للهروب من كلماته المطبوعة .. إذ يمكن أن يكون لها آثار مدمّرة على مركزه المهنيّ وعلى أقرب الناس إليه وأعني بذلك زوجته وأسرته بل حتى على سلامة حياته الشخصية ، ويتابع : في محاضرة لي بلوس أنجليس يوم الخميس الماضي .. قامت سيدة مخلصة يبدو عليها القلق الشديد لتسأل هذا السؤال : لقد كنت طبيبة في الاتحاد السوفييتي ، ولكني تركت بلادي وهاجرت إلى أمريكا اعتقادًا مني أنها بلد حرّة .. ولكني فوجئت بجمعية الأطباء الأمريكية تهدّدني إذا أصررْت على استخدام لا ترايل في علاج السرطان فإنهم سيأخذوني إلى المحكمة ويسحبون مني ترخيص العمل .. إنني مقتنعة بطريقتك في العلاج وأود أن أتّبع أسلوبك فماذا أفعل ...؟! .

يقول دكتور كريس : أجبت السائلة فقلت لها : أعلم أنك تحملين على عاتقك مسئولية كبيرة في مجتمع يعاني من نقص شديد في عدد الأطباء .. إنسيْ لاترايل .. وأبذلي جهدك حيث أنت .. وبهذا يمكنك أن تكوني أكثر فائدة وفاعلية بدلًا من أن تزجّي بنفسك في معركة لست مستعدّة لها .. ولأنك تعلمت في مناخ الديالكتيك المادي ربما ستبتسمين كذلك ...! ربما أن الرّبُّ لم يهيئك للالتحاق بالخدمة على هذه الجبهة الخطيرة ...! أما بالنسبة لي فأنا أعلم أن الرّبُّ قد حفزني على ذلك ... يقول جرفين :إن إشارة دكتور كريس إلى احتمال تعرّض حياة دكتور ريتشاردسون للخطر لم تكن إشارة اعتباطية ولابد أنه رأى مبرّرات لذلك .. ففي مكان آخر من رسالة دكتور كريس نجد شرحًا مفصلًا للمسألة يقول فيه : كما ستخبرك سكرتيرتي التي كانت معي في المحاضرة التي استغرقت خمس ساعات مثمرة عن السرطان حضرها أربعمائة مستمع .. ستخبرك أن الزجاج الأمامي لسيارتي أُصِيب بعيار ناري وأنا على الطريق عائدًا إلى سان فرنسسكو .. وفي الليلة التالية أُصِيب الزجاج الخلفي للسيارة بطلق ناري على بعد ٣٠٠ ميل من موقع الطلقة السابقة .. وكان تعليق رجل الشرطة على الحادث ربما أن شخصاً ما أراد أن يبلّغك رسالة ...! .. ولست أريد التفصيل في هذه الوقائع العنيفة .. ولكن لا ينبغي أن ننسى أن الراحل دكتور آرثر تى هاريس قد هُدّد بالقتل بواسطة رجلين إذا هو استمرّ في استخدام لا ترايل في علاج مرضاه.. ومنذ ذلك الوقت قسّمنا العمل فيما بيننا بحيث إذا أصيب إثنين منا بطلقات [طائشة ..!] فإن برنامجنا يبقى قائمًا حيًا رغم الضغوط والتهديدات من هذا النوع الشرس .. ذلك لأنه يوجد كثير من الناس يتحدثون عن الشجاعة الأدبية والتمسك بالمبادئ ولكن عندما تتناثر الشظايا في المكان ويجدّ الجدّ فلن يبقى على الساحة إلا قلّة قليلة من الرجال في قلب المعمعة.

ويُعَلّق جرفين قائلاً : كان دكتور إرنست كريس أحد هؤلاء الرجال .. منذ دافع (في رسالته لنيل درجة الماجستير) عن علاقة خلايا التروفوبلاست بالسرطان ..

ثم كانت له أبحاث وتجارب على فيتامين بى ١٧ الذي اكتشفه واستخدمه في علاج السرطان ، وفي ذلك يقول : لقد أكدّ لي المشرفون على رسالتي أنني إذا لم أطعْهم وأُذعن لإرادتهم وأسير في ركب القافلة وأكفّ عما وصفوه بالجموح فلن يعترفوا بي كباحث

أكاديمي ، ولن أحصل على درجة علمية ولا وظيفة في أي معهد علمي .. فقلت لهم : لا يهمّني كل ذلك فنحن ما نزال في بلاد يتمتع الناس فيها بالحرية ولسوف أخرج من هنا لأنشئ معملاً للأبحاث خاص بي .

لابد أن نذكر في هذا السياق قضية الدكتور كانيما تْشُو سوجويرا من مركز أبحاث كينزتج للسرطان الذي أعلن أن دواء لا ترايل هو أفضل علاج ضد السرطان بين جميع الأدوية الأخرى التي قام بفحصها .. وكانت النتيجة أن رؤساءه شنّوا عليه حملات هجومية لمدة ثلاث سنوات لتجريحه وتجريح أبحاثه وتشويه سمعته العلمية ....!.

مأساة دكتور ريتشاردسون :

في ٢ يونيه سنة ١٩٧٢ أُلْقِي القبض عليه لانتهاكه قانون وكالة الأغذية والأدوية في كاليفورنيا باستعماله لا ترايل في علاج مرضى السرطان .. هبط على عيادته ضباط الشرطة ومعهم مصورون من الصحف لتسجيل الواقعة ونشرها بالصوت والصورة على الملأ .. وضُعوا القيود الحديدية في يديه واقتادوه أمام مرضاه واثنين من مساعديه بعد أن بعثروا كل شيء في مكتبه واستولوا على أوراقه وملفّات مرضاه وأدوات أخرى وحملوه إلى السجن.. وكانت معركة دكتور ريتشاردسون القانونية معركة طويلة ومريرة جاهد فيها لتأكيد الحرية الطبية .. وبعد أن أنفق عليها أموالًا طائلة استهلكت كل مدّخراته أعلن القاضي أن الأدلّة غير كافية ومع عدم إجماع المحلفين على اعتباره مذنبًا وأطلق سراحه .. ولم تستسلم وكالة الأغذية والأدوية لهذه الهزيمة وإنما بدأت تلجأ إلى أساليب مكيافيلية أخرى فاتصلت بجميع مرضاه لعلها تجد واحدًا منهم متأفّفا من علاج دكتور رتشاردسون فتغريه برفع قضية ضده ، وإغرائه بأنها ستقوم بدفع كل تكاليف القضية نيابة عنه .. ولكن لا أحد من هؤلاء المرضى قبل العرض ، فيما عدا والد إحدى المريضات ، كان دائم الاعتراض على علاج ابنته بأدوية غير مألوفة وكان يردّد مقولة الوكالة الدعائية بأن لا ترايل مجرد نصب ودجل .. فرفع القضية ضد دكتور ريتشاردسون ، ولكن عندما استدعيت ابنته المريضة للإدلاء بشهادتها أدهشت المحكمة بدفاعها عن العلاج مؤكدّة أنها قد تحسّنت عليه فرُفضت الدعوى وأُطلق سراح المتهم البريء ... !.

بعد ذلك قامت الوكالة بثلاث هجمات لاقتحام العيادة وتفتيشها فلم تجد مخالفات تُذكر.. ومن ثم اتجهت إلى مراقبة رسائله البريدية المنقولة بحثاً عن دواء لا ترايل موجّه إلى مرضاه الكثيرين في أنحاء الولايات .. صادرت هذه الرسائل وأقامت ضده عددًا من القضايا في كل ولاية بتهمة نقل دواء محظور بالمخالفة للقانون وبهذه الطريقة الجهنمية أجْبرته على توكيل محامٍ عنه في كل ولاية وأن يحضر للتحقيق في هذه المحاكم المتعدّدة .. وأصبح معرضًا [للمرمطة] في المحاكم والانتقال والتحقيقات التي لا تنتهي .. ولم يكن في طاقته القدرة على أن يتحمل كل هذا من حيث النفقات أو الوقت الضائع .. ولم يكتفوا بذلك بل سلطوا عليه مصلحة الضرائب فاجتاحت مكتبه مرة أخرى واستولت على كل دفاتر حساباته بحثًا عن أخطاء .. ثم طالبته بوضع مبلغ كبير من المال في مصلحة الضرائب على ذمة القضية ...! وهددته بتكرار هذه الهجمات على منزله ...

يقول دكتور ريتشاردسون لقد انتصرت الوكالة وشعرت أخيراً بأنني هُزمت ...! لماذا يقف أي إنسان ضد علاج ممكن للسرطان؟ إنه السؤال الذي وجهه القاضي إلى دكتور جون ريتشاردسون سنة ١٩٧١ وهو نفس السؤال الذي جعل مؤلفاً متميزًا مثل جي. إدوارد جرفين ينفق سنتين ونصف السنة من عمره ليبحث عن إجابة لهذا السؤال قبل أن يشرع في تأليف كتابه الشهير (عالم بلا سرطان) .. لقد سأل نفسه : ما هو الدافع أو الدوافع التي تجعل أناسًا يقفون هذا الموقف..؟! وجاء بحثه عن الإجابة مسجّلًا في كتاب كامل نستعرض بعض لمحات منه يقول فيها : لطالما قررت في مناسبات عديدة حقيقة أن الغالبية العظمى في أولئك العاملين في الخدمة الطبية والصيدلية والبحث العلمي ، وأولئك الذين يجمعون تبرّعات أهل الخير لعلاج المحتاجين .. كل هؤلاء يتمتعون بضمير حي كأفراد مخلصين لمهنهم وأعمالهم التطوّعية ، ويعتقدون أنهم يبذلون كل ما في وسعهم لخير الإنسانية ، وينسحب الحكم أيضًا على الأطباء الذي تلقّوْا قليلًا من المعرفة عن علم التغذية ، والذين لم يسمعوا عن شيء اسمه تروفوبلاست في علاقته بالسرطان ، والذين لم يُمنحوا الفرصة لكي يجرّبوا لاترايل في علاج السرطان ، والذين لم يقرأوا شيئًا عن لعلاج بالفيتامينات في أي مجلة طبية معتمدة رسميًا يس لديهم أي سبب يجعلهم يتشككون في ثقتهم بصدق الخبراء

الذين يزعمون أنهم قاموا بأبحاث علمية ووجدوا نتائج كذا وكذا ...! وأسوأ ما يمكن أن يُوجّه إلى هؤلاء جميعاً من نقد هو أنّهم متحيّزون ضد شيء ليسوا على بيّنة من أمره ألا وهو العلاج بالفيتامينات .. إنهم متعصبون بإخلاص .. فنحن جميعاً متعصبون لما نعتقد أنه صحيح .. ويمكن القول بأن عقولهم مغلقة في كثير من القضايا مثلنا جميعاً لا أكثر ولا أقل ...! فتحيّزهم ضد العلاج بالفيتامينات مفهوم .. إنه تحيز مأسوف عليه ولكنه ليس شرًا ..

فإذا نزلنا درجة أسفل تحليلًا قائمة الدوافع فسنجد شيئاً يمكن أن نسميه المهنيّة.. وهذا أيضًا ليس شرًّ ؛ لأن صاحبه لا يعاني من دافع مصلحي طاغٍ يقف حائلًا بينه وبين الموضوعية .. أما ذلك النوع من المصلحيّين فيتمثل في أولئك الذين يقفون حجر عثرة في وجه أي تطوّر أو تغيير مقترح في أساليب معالجة مشكلات صحية تحولت إلى معضلات .. لأن لديهم مصلحة طاغية للمحافظة على الأوضاع الراهنة وإبقاء المشكلة بكل أبعادها وبمشاعر الإحباط التي تنفثها في حياة مرضى السرطان ... هذا النوع الغريب من المصْلحيّين كان دائمًا معنا طول الوقت .. إنهم أولئك الناس الذين يعرفون الإجابة عن سر المشكلات الطبية التي لا تجد حلًّا جذريًّا بوسائل العلاج التقليدية ولكنهم يتشبثون بها .. ويقاومون بعناد وإصرار أي حل مقترح فيه احتمال بالتهديد لأنانيتهم المقدّسة.

* * *

الجمعية الأمريكية للسرطان

والكلام عنها لجى. إدوارد جرفين حيث يقول : هنا تجد أُناسًا يفكرون بهدوء في إطلاق وتنظيم مشروعات ناجحة لجمع تبرعات من الجماهير لمساعدة مرضى السرطان .. لقد تمكّنوا مع الوقت وبالإعلانات المصمّمة بأساليب فنية مبتكرة وبالعلاقات العامة الذكية والمدروسة بطريقة علمية .. تمكّنوا من تجنيد مليوني متطوّع من طلبة وطالبات المدارس والنساء والأطفال في جمع الأموال والتبرعات التي تبلغ مئات الملايين من الدولارات سنويًّا .. رُبْعها فقط يذهب للأبحاث والدراسات .. ولا شيء منها على الإطلاق يُخصّص لبحث عناصر الغذاء الطبيعي وفاعليتها في علاج السرطان ... لماذا..؟ يجيب جرفين : لأنهم إذا فعلوا هذا وفتحوا باب الغذاء الطبيعي كعلاج للسرطان فسوف يدخل عليهم الحل ليقف على بُسطهم القطيفية ويصيح فيهم : لقد انتهى دوركم .. ولم يعد لكم مكان هنا .. اذهبوا إلى حال سبيلكم ...! ولسوف يتحقق الوعد الذي يتصدر منشورات الجمعية الرسمية والذي يقول : الجمعية الأمريكية للسرطان هي مؤسسة طوارئ مؤقتة تسعى في إطار حملتها المستقلة المقدسة للحصول على أموال كافية لتشنّ حرباً لا هوادة فيها على السرطان ...! . يقول جرفين : شكراً لعالم النفس فُرويدْ الذي كشف لنا عن حقيقة النوايا الجوّانية عندما تنطلق سهوًا من أفواه أصحابها فيما سماه فلتات اللسان .. وفلتة اللسان الكاشفة هنا تكمن في عبارة محاربة السرطان .. إنهم لم يقولوا هزيمة السرطان فإذا لم ينهزم فستظل الجمعية قائمة إلى الأبد لجمع الأموال ...! وذلك بالمخالفة الصارخة لتعريفها المبدئي الذي حدد وظيفتها بأنها مؤسسة طوارئ مؤقتة ...! . [وهذا ما حدث بالفعل فقد نشأت هذه الجمعية الطارئة المؤقتة سنة ١٩١٣ وهي باقية إلى اليوم وقد اقترب عمرها من القرن ولا تزال تجمع الأموال ...!] . ومع ذلك -كما يقول جرفين - فنحن ما نزال نتحدث عن رجال ونساء أقرب إلى البراءة منهم إلى الشرور والنوايا الخبيثة ...

فإذا انحدرنا إلى أسفل درجة أخرى في قائمة الدوافع فسوف نجد فئة الباحثين عن الأرباح .. والربح ليس خيرًا أو شرًّا في حدّ ذاته.. ذلك لأن الأمر يتوقف هنا على الظروف

التي يتم بها الحصول على الربح .. فهو خير طالما أُكتُسب من حلال وليس عن طريق الغشّ أو القهر .. وطالما أن هناك حرية اختيار عند المستهلك : أن يشتري أو لا يشتري .. أو يتوجه بالشراء من مصدر آخر غير المعروض عليه .. إنه خير طالما كانت الاتفاقات المعقودة بين البائع والمشتري .. بين المقرض والمقترض تتم وتنفّذ بأمانة تامة .. فالربح الناتج هنا هو ربح حلال لا شر فيه.. أما إذا كان أحد الطرفين واقعاً تحت حالة إذعان أو ابتزاز من ناحية الأسعار أو الشروط ولو كان غيرها موجوداً ومتاحاً له لرفض الصفقة .. أو كانت اختياراته قد حُصرت وأحيط بها فأصبحت محدّدة بنوع من التآمر أو بأي قوّة خارج إطار المنافسة في السوق الحرة.. في هذه الحالة يكون الربح الناتج من هذه الصفقة حرامًا وظلمًا وإجحافًا .. مهما قلّت قيمته .. ظالم لأنه أُكتُسب بالغش أو بالقهر أو بهما معًا .. ولا يهم بعد ذلك إذا جاء هذا الظلم من جهة حكومة أو مؤسسة تجارية ، أو احتكار كارتلات أو من عصابات الجريمة المنظمة فاكتساب المال بواسطة الغش والقهر هو جوهر السرقة واستلاب أموال الناس وحقوقهم المشروعة .. وقد كانت هذه هي السياسة السائدة للشركات متعدّدة الجنسيات حيث تتمكن من تخفيض المنافسة فيما بينها فيما يعرف بالكارتلات لكي تحدّ من اختيارات المستهلك ولها في ذلك أساليب لا حصر لها ...

* * *

التحكّم في الأسعار وخلق النُّدرة

اكتساب المال بواسطة الغش والقهر هو جوهر السرقة واستلاب أموال الناس وحقوقهم المشروعة .. وقد كانت هذه هي السياسة السائدة للشركات متعدّدة الجنسيات حيث تتمكن من إلغاء المنافسة بينها.. فيما يعرف بالكارتلات . لكي تحدّ من اختيارات المستهلك.. ولها في ذلك أساليب لا حصر لها : كأن تدفع بالأسعار إلى مستويات أعلى مما تمليه حالة العرض والطلب .. فتصنع بذلك أسعارًا غير مبرّرة وتحقق أرباحًا هائلة من الهواء ، حيث لا تنافسها سلعة أخرى مماثلة ولا يُعرض على المستهلك سعر آخر لتفضيل أحدهما على الآخر.

ولقد كانت شركات الصناعات الكيميائية والدوائية في مقدمة الشركات الاحتكارية في هذا المجال .. وليس السعر المصطنع هو الناتج الوحيد للاتفاقيات الاحتكارية لا كارتلات وإنما أيضًا نُدرة المُنتج .. الذي يضع عائقًا حقيقيًا أمام المستهلك الذي يطمح إلى أن يُفسح أمامه أفق الاختيار من بين بدائل كثيرة .. أو لأنه لا يوجد مُنتج على الإطلاق ويحدث هذا عندما يتم استبعاد نوع من المنتجات عن التداول في الأسواق حتى ينفسح الطريق أمام نوع آخر للبيع بسعره الذي فرضه الصانع أو التاجر .. وهذا ما يحدث على نطاق واسع في مجال معالجة السرطان.

إن ضحايا مرض السرطان يتعاظم عددهم في العالم عامًا بعد عام وهو يتضاعف في الولايات المتحدة الأمريكية وتبلغ مكاسب شركات الأدوية الاحتكارية من الأدوية المفروضة بالمليارات .. وجزء من هذا الفيض المتدفق تضخّه شركات الأدوية في المؤسسات الطبية والبحثية والسياسية لتفرض هيمنتها الكاملة على نشاطات البحث العلمي وتكبيلها .. وعلى السياسيين لابتزازهم ومحاصرتهم في إطار تحقيق مصالح هذه الشركات وإملاءاتها ...!

خلاصة يجب أن تبقى واضحة في الذاكرة حتى يتيسّر فهم حقائق التكتلات الاحتكارية وخطرها على الإنسان المعاصر..

من هذه الخلاصة ما يلي :

١- أن الحكومة الأمريكية تحجب عن الشعب الأمريكي كثيرًا من المعلومات الهامة التي تتعلق بمصيره خصوصًا عندما تعلن عن شيء وهي تنوي أن تفعل شيئًا آخر .. وقد أشرنا كمثال على ذلك إلى مشروع نيكسون في ستينات القرن الماضي عندما أعلن عن مشروع إنساني عظيم هو الحرب على السرطان للقضاء على هذا المرض اللعين في العالم ، وأكّدَ أن الحرب على السرطان سيكون قوة جديدة للسلام العالمي ...! فلما وافق الكونجرس على تخصيص مئات الملايين من الدولارات للإنفاق على هذا المشروع .. لم ينفق منه نيكسون على بحوث السرطان ، وإنما حوّله إلى هدف آخر هو تطوير أسلحة بيولوجية سرية لخدمة مصالح نخبة قليلة من البشر..

٢- أن هذه النخبة من البشر المستفيدين من مثل هذه المشروعات ومن التكتلات الاحتكارية بصفة عامة يعتنقون أيديولوجية خطيرة ضد إنسانية فهم يؤمنون بأن موارد الكرة الأرضية لا تكفي لأكثر من ثلاثة وثمانية من عشرة بليون نسمة وما يزيد عن هذا العدد من البشر لابد من التخلص منه بشتى الوسائل غير المشروعة (طبعًا).. بما في ذلك استخدام الأسلحة البيولوجية ومنها الطعوم الملوّثة .. هؤلاء الناس يؤمنون بنظرية دارون وما ترتب على تطبيقاتها في النظم الشمولية والفاشية : الحق في البقاء هو للأقوى.

٣- المخطط الذي نرى تطبيقاته على الساحة العالمية يجرى على قدم وساق من شأنه أن يحوّل ملكية جميع شركات العالم إلى حوزة حفنة من الشركات العملاقة عابرة القارات.. منتظمة في كارتلات ضخمة تدعمها قوانين عالمية ومحلية.. بحيث لا يبقى شيء خارج هذه الشركات العملاقة : وذلك عن طريق الخصخصة.. أو الاندماج .. حيث تبتلع الشركات الكبرى كل الشركات الصغيرة العاجزة عن التطور والمنافسة أمام زحف العمالقة..

٤- أن كل هذه القوى العالمية تدور في فلك أسرة واحدة هي أسرة روكفلر .. تحت سيطرة بنك واحد تملكه هذه الأسرة هو بنك تشيس مانهاتن ..

الأمريكيون لا يُصَدِّقون أنه يوجد شخص أو مجموعة أشخاص يمكن أن يضحوا

بملايين الناس لتحقيق مصالحهم الخاصة ، ولذلك لا يصدقون أن معارضة استخدام دواء لا ترايل في علاج السرطان للحفاظ على مصالحهم الاحتكارية في إنتاج أدوية السرطان .. وإنما يرجع الأمر (ربما) إلى الجهل والبيروقراطية.

وكذلك لا يصدقون أن التضخم المالي مسألة مخططة ، ولا أن الأزمات المالية الكبرى مسألة مخططة لخدمة مصالح مالية احتكارية لفئة من البشر.

وأن ارتفاع البطالة والجرائم ليس مُخَطَّطًا وإنما هو بسبب قصر نظر قضائي وقصور أمني وإدارة سيئة .. ولا يرون في أزمة الطاقة وارتفاع أسعار البترول شيئًا مُخَطَّطًا وإنما هو – كما تروّج أجهزة الإعلام – بسبب احتدام الصراع في الشرق الأوسط..

وأن إهْدار الأموال في حروب خارجية لا معنى لها ليس نتيجة خطة قد تمّ حبْكها بإتقان ، ولكن بسبب قصور في السياسة الخارجية ، وأن الإجراءات والقوانين والقيود التي تكبّل حياة الناس اليومية ليست مخططة وإنما هي سوء إدارة وأخطاء حكومة تذهب ويأتي غيرها فتتغير الأحوال والأوضاع ...

ويرد جرفين على ذلك حيث يقول : قد يقبل الإنسان واحدة أو اثنتين أو أكثر من هذه التبريرات ولكن بالقطع لا يمكن قبولها جميعًا .. وينصح القارئ أن يضع كل هذه الحقائق التي يراها أجزاء متناثرة واحدة بعد واحدة في مكانها بلوحة واحدة .. عندئذ ستبدو له الصورة البشعة واضحة متكاملة .. أما إذا أبقىٰ عليها مبعثرة متناثرة ونظر في كل واحدة منها منفردة بعيدة مقطوعة الصلة ببقية الأجزاء فلن يرى الحقيقة أبدًا ...!

وعندما تكتمل الصورة أمام القارئ فسيرى بشيء من الجهد أن أصحاب المصالح الاحتكارية في المال والسياسة والصناعة في مقدمة عصابة التضليل والمكابرة والإنكار..

أصحاب هذه المصالح الكبرى الذين يحظرون العلاجات البديلة للسرطان ويحاربون عقار (لاترايل) أو فيتامين B17 ليس من الضروري أن يكونوا واعين بكل ما يعانيه الضحايا من البشر المحرومين من العلاجات البديلة ، فإن مصالحهم تعميهم عن رؤية الواقع ، ولا يعنيهم إلا أن يدمروا أي منافسة أو عقبة يرون فيها حائلاً دون تحقيق مصالحهم الأنانية .. فهل توجد قوة يمكن أن تكفّ هذا الحيوان الطفيلي قبل فوات الأوان ..؟! يقول جي. إدوارد جرفين : نعم

يوجد الرأي العام .. إن الدكتاتورية نفسها ترتعب عندما يتحرك الرأي العام وراء قيادة يثق فيها .. فليس هناك قوة سياسية أو عسكرية يمكن أن تقف أمام الرأي العام إذا انتفض ..

ويوجد الآن في أمريكا ردة فعل كبيرة متزايدة : آلاف من مرضى السرطان يشهدون بفاعلية فيتامين بى ١٧ ، ومئات الآلاف من الناس يكتشفون كل يوم قيمة التغذية الصحية برغم أنف وكالة الأغذية والأدوية ، وبرغم أنف جمعية الطب الأمريكية التي تعارض هذا الاتجاه .. ومع فضائح ووتر جيت وهوايت جيت .. [وكذب الإدارة الأمريكية لجرّ الشبان إلى حروب خارجية فاشلة] سوف يتبين للملايين أنهم لا يمكن أن يصدقوا قياداتهم السياسية .. وسوف تسقط أمامهم الهالات المقدسة التي تحيط بالمؤسسات الرسمية الكبرى في عالم الطب والغذاء .. إننا أصبحنا في حالة نقترب فيها من مقاومة مفتوحة للحكومة الأمريكية .. ولكن ما يزال هناك من يؤمن أنه رغم كل شيء فإنه لا يمكن لأي حكومة شمولية أو فاشية أن تفرض نفسها على الشعب الأمريكي .. لا يزال هناك من يعتقد أنه لا يمكن حدوث شيء من هذا هنا ...!

دكتور كريبس :

يفنّد هذا الاتجاه في الرؤية المضلّلة.. وهو يشرح لنا تجربته الطبية في علاج السرطان.. ودكتور كريبس هذا هو مكتشف علاج السرطان بفيتامين بى ١٧..وهو الذي كرّس حياته كلها في بحث هذا الدواء ، واختباره ، وممارسة العلاج به.. يقول : بل يمكن أن يحدث هنا أيضًا .. ففي الاتحاد السوفييتي كان الناس يُمنعُون من الهرب من البلاد لأن أسيادهم من الحُكّام يقولون لهم إنكم لستم مؤهلين لهذا النظام السياسي ولذلك نقوم بالاختيار نيابة عنكم ، وفي الولايات المتحدة ضحايا السرطان ممنوعون من الهرب بحياتهم للحصول على فيتامين بى ١٧ من دولة أخرى مجاورة (هي المكسيك) لأن حكومتهم تقول لهم : أنتم غير مؤهلين أن تقرروا ذلك بأنفسكم ونحن نختار لكم ما نراه أفضل..! وهكذا ترى أن الاستبداد ليس له حدود أو وطن .. إنه لا يخضع لأيديولوجية سياسية معينة (اشتراكية أو رأسمالية).. إنه يزدهر بطريقة مرضيّة في أي مكان تتوافر فيه مصالح احتكارية لفئة من البشر لا تعبأ إلا بمصالحها الأنانية ...

ويتطرق الدكتور كريس إلى أهم وسيلة للخروج من هذا المأزق حيث يقول : كم سيكون عظيماً وفعّالاً لو أن مجموعة صغيرة من الأطباء الأمريكيين المتحمسين يتكتّلون معاً لتنفيذ مبادئ محكمة نورمبرج بعدم الخضوع أو الإذعان للحكومة التي اتضح تحيزها ضد استخدام لاترايل لخدمة مصالح شركات الصناعات الدوائية الاحتكارية .. إن روح التمرد موجودة حيث يتزايد عدد الرجال والنساء الذين لم يفكروا في كسر القانون ولكنّهم يتعاطفون مع مبادئ نورمبرج ، إن مشاعرهم مشطورة بين الولاء للنظام الجائر وبين ولائهم للضمير .. ويجدون أنفسهم أحياناً مضطرين للاختيار بين القانون وبين الحياة نفسها.. كثير من الناس الآن قد بدأ يشعر أن النظام الذي أمرهم بالولاء في الماضي لم يعد أكثر من فقاعة فارغة .. وأن الواجهة الديمقراطية لأمريكا أصبحت رقيقة تشف عن واقع دكتاتوري .. ويشعرون بحزن عندما يقسمون بالولاء للولايات المتحدة وللجمهورية أنهم حين يفعلون هذا كأنهم ينطقون كلمات وداع في جنازة شخص حبيب راحل ...!

فإذا تصاعد هذا الشعور وانتشر هذا المزاج المؤلم فإن هذا إيذان بحركة شعبية في حالة مخاض ، سوف تكسر القبضة الحديدية في نهاية الأمر ... ثم يتابع قائلا : لقد وصلنا إلى آخر محطة وقوف حيث يستوجب الأمر أن يحسم الناس أمرهم فالذين يقدّرون الحقيقة العلمية ويحترمون شرفهم الشخصي إما أن يصعدوا ليلحقوا بالقطار أو يفوتهم القطار إلى الأبد .. فهذا القطار سوف يحافظ على موعده مع التاريخ سواء لحقوا به أو لم يلحقوا..

ويعلق إدوارد جرفين فيقول : سوف تنظر الأجيال القادمة بالتأكيد إلى هذه الحالة التي نعيشها ونحن نمارس علاج السرطان بالجراحة والأشعة والكيماوي .. سوف يصيبهم الهلع.. وسيسمُّون الأشياء بأسمائها الحقيقة فيقولون أنظروا إلى أولئك المتخلفين الذين كانوا يعالجون السرطان بالقطع والحرق والتسميم .. الذي نعتبره اليوم صميم العلم الطبي الحديث ...!

إن رواد العلاج بفيتامين بي ١٧ لا يدّعون صناعة المعجزات ولكنهم يقولون فقط أن هناك حقائق ملموسة في هذا العلاج وأنهم سجلوا حالات كثيرة استجابت فيها الأورام السرطانية له.. ولم يعد هناك حاجة لعمليات جراحية.. لقد استجابت اللوكيميا لهذا

العلاج.. ولم يعد هناك حاجة إلى الكيماوي .. وهكذا ...! في هذه الجبهة المتفائلة الواثقة من مستقبل العلاجات البديلة للسرطان مدارس مختلفة للعلاج : فمنهم من يرى أن فيتامين بى ١٧ في مصادره الطبيعية يكفي وهو أكثر فاعلية من المستخلص الدوائي.. ويرى آخرون أن حالات السرطان المتقدمة تحتاج إلى كميات أكبر من هذه المادة التي لا تتوفر بكميات كبيرة في مصدرها الطبيعي.. حيث يلزم جرعات مركزة من المستخلص ذائبة في الماء حتى يمكن حقّنها مباشرة في مجرى دم المريض .. كما يرون أنه لابد من محفّزات مصاحبة للفيتامين إمّا لتعظيم أثره أو تحفيز عناصر أخرى في الجسم للمساعدة في مضاعفة تأثيره.. وباختصار يعترف رواد هذا العلاج بتواضع شديد رغم النتائج الباهرة التي حققوها أن الحاجة إلى مزيد من البحث العلمي والتجريب لا تزال مطلوبة.

وهناك ميزة أخرى في هذا العلاج :

وهي أنه بالنسبة لفيتامين بى ١٧ ليس هناك أسرار في تركيبة الدواء مما اعتادت شركات الأدوية الاحتفاظ بها سِرًا فلا تعلن عنها لتعظيم أرباحها .. ذلك لأن صاحب هذا الاختراع لم يسعى لاحتكار براءة اختراعه ليحصّل منها ثروة .. ولا هو أنشأ مصنعًا له.. وإنما تركه لمن يقوم بذلك وكان موقفه دائماً : إنه ملكية عامة لكل البشر ...!

وهنا نقطة هامة أيضًا وهو أنه في موضوع الخلاف على هذا الدواء وهي أن مؤيدوه لا يستفيدون منه مادياً ، بل إنهم يقفون في جانب الغرم أكثر من جانب المغنم.. والذين عارضوه ومنعوه هم الذين جعلوه يباع في السوق السوداء بأسعار أعلى مما يجب .. وذهب العائد إلى جيوب صُنّاعه الذين لا يطولهم أحد بينما يدخل الأطباء السجون .. وحتى لو تمكنت الحكومة الأمريكية من القضاء نهائيًا على صناعة فيتامين بى ١٧ بطريقة أو بأخرى ، فستبقى الحاجة إليه قائمة والطلب عليه مستمراً للحفاظ على الحالة الصحية السويّة.. ويستطيع الناس أن يفعلوا ذلك حيث يجدون المادة المُرّة في نوايا المشمش والخوخ بلا ثمن .. بل سيجدونها في البرقوق والنكترين والتفاح وفي أطعمة أخرى كثيرة أتاحها الله لخلقه بوفرة في هذه الطبيعة.. ولن تستطيع أي حكومة أن تمنع أحدًا من ذلك ...

وسوف يكسب المناضلون في معركة علاج السرطان بالوسائل البديلة في النهاية ، نعم

سيكون هناك دون ذلك ضحايا كثيرون من بين أولئك الذين لم يكتشفوا الحقيقة إلا متأخرًا ..!

سرطان السياسة :

يقول جى إدوارد جرفين : ولكن ماذا عن السرطان الآخر ، هذا الورم الخبيث المنتشر في جسم السياسة ويدمره..!؟ هل علينا أن نحافظ على صحتنا فقط لكن نظل نحن وأبناؤنا من بعدنا عبيداً أكثر إنتاجية لحكومة مستبدّة ...؟ نعم هناك تشابه كبير بين مرض السرطان وبين الحكومات الشمولية المستبدّة.. فالحكومات تشبه خلايا التروفوبلاست .. هذه الخلايا ضرورية لحياة الإنسان ولكن لابد من السيطرة عليها حتى لا تتحول إلى نمو سرطاني.. كذلك الحكومات هي نظام ضروري لحياة المجتمعات ولا توجد حضارة ، بل لم تولد حضارة بدون حكومة .. إنها شيء حيوي وهام لحياة المجتمعات وتقدّمها وأمنها .. ولكن الحكومة تمامًا مثل خلايا التروفوبلاست لابد من ضبط نشاطها حتى لا تنمو ويتعاظم فسادها .. وحتى لا تلتهم الحضارة والقيم الحضارية وتدمرها في النهاية .. فكل حضارة ماتت في الماضي إما أنها قُضي عليها بضربة سريعة في حرب واجهت فيه جيشًا قويًا كاسحًا دمرها .. أو أنها ماتت موتًا بطيئًا كما يموت الجسم من السرطان .. كما تفعل خلايا التروفوبلاست الحكومي الذي ينمو نموًا جزافيًا عشوائياً فيأكل كل شيء في طريقه .. وفي النهاية تُدفن الحضارة والحكومة السرطانية معًا في مقبرة واحدة ...!

وبمعنى بيولوجي : تقوم إنزيمات البنكرياس الطبيعية كعامل جوّاني بالجسم ، وفيتامين بى ١٧ كعامل برّاني بالسيطرة على خلايا التروفوبلاست سريعة التكاثر .. فإذا نقص أحد العاملين أصبح الجسم في خطر .. وإذا كان كلاهما ضعيفًا فإن خلايا التروفوبلاست تتكاثر تكاثرًا هائلًا بلا توقّف.. وتصبح الكارثة محققة..!

ومن الناحية السياسية تشكُّم الحكومة عناصر داخلية فيها على رأسها الضمانات الدستورية ومنها فصل السلطات .. وبفضل عوامل خارجية أخرى أبرزها وعي الجماهير ومراقبة النواب المنتخبين .. ولكن تصبح الحضارة في خطر إذا كان كلا العاملين قاصرا. وهنا ينمو الفساد في جسد الحكومة وتتحكم الفاشية والاستبداد وتموت الحضارة . التشابه هنا مدمر .. كما ترى ...!

ذلك لأن دفاعاتنا (الجوانية والبرّانية) أصبحت في حالة مرضية بالغة السوء .. فالعامل الخارجي متمثلًا في الوعي الجماهيري قد إنهار وانطلق التروفوبلاست الشمولي من عقاله .. فهل يمكن أن تستمر حضارتنا .. أم أن سرطانها قد نما أبعد مما نتصوّر؟ هذا هو السؤال ...؟ يقول جرفين : هذا هو السؤال العاجل الذي يسأله كل ضحية من ضحايا السرطان .. والإجابة هي : نحن للأسف لا نعلم حتى نجرّب ...!؟

وبكل أمانة لا يبدو أن ما نتوقعه يدعو إلى التفاؤل .. فقد تطور المرض بشراسة .. وبالنسبة للوضع الحالي لا توجد قوة تستطيع أن توقف هذا الزحف .. وطريقنا الوحيد اليوم للهجوم هو أن نبدأ في بناء دفاعاتنا الطبيعية بأسرع ما يمكن ، ونعني بذلك بناء الوعي الجماهيري وهو الشرط الجوهري بالخارج مصحوبًا بمراقبة المنتخبين .. أما الشروط الجوانية اللازمة فتتمثل في إعادة بناء الضمانات الدستورية والتي ربما تحتاج إلى وقت أطول ولكنها ستتبع في وجودها بالضرورة لجهودنا في الحقل الأول ...!

والذي يجب أن نقوم به حالًا هو أن نخلق نوعًا من الفيتامين لتنشيط الوعي الجماهيري وإثارة الرأي العام .. نحقنه بأسرع ما يمكن وبلا مواربة في الجسم السياسي .. مباشرة في قلب الورم السرطاني .. دع الحكومة وخصوصًا وكالة الأغذية والأدوية تشعر بالانتفاضة القوية لهذه المادة الجديدة .. إنها ستكون مثل السم المختار للخلية السرطانية وعلى الأخص هذه الوكالة السرطانية .. هذه الوكالة لابد من إعادتها إلى حجمها الطبيعي .. فليس هناك منطق أن تعطي حكومتنا الخادمة لنا سلطة أن تفرض علينا دواء لا نريده وطعامًا نأكله بينما تعافه شهيتنا .. الوظيفة الوحيدة والممكنة للحكومة هي أن تشرف على عمليات الضبط والتغليف ووضع البيانات الصحيحة على المواد التي نتناولها بحيث نعرف بالضبط ماذا تحتوي عليه هذه الأدوية أو الأطعمة .. وماذا نشتري على وجه الدقة ..!؟ فإذا استشعرتْ أن هناك مادة خطرة على الصحة فيجب أن يكون هناك بيان مختوم عليها يفيد هذا المعنى .. بمعنى آخر : أتح الحقائق للناس ودَعهم يختارون لأنفسهم .. بهذه الطريقة يختفي ٩٠٪ من مهام الوكالة .. فإذا بدأ هذا الورم السرطاني في التراجع والانكماش اتجهنا إلى الكونجرس وكل الإدارات الحكومية الأخرى بحقنة الوعي الجديد .

إن سرطان الفاشية متقدم جدًّا والإصابة كبيرة ومتفشية .. فشعبنا قد فقد روح الاستقلال والتنظيم الذاتي ، وهُمَا الشرطان الأساسيان للشفاء الكامل .. أصبح الناس في حالة من الرخاوة والاعتماد على مساعدات الحكومة وصدقاتها .. وعلى التأمين الصحي .. وتعويضات البطالة .. وتأمين الضرائب (عن طريق القروض المتاحة) وعلى دعم الأسعار .. وقوانين الحد من الأجور ... إلخ..!

ونقتبس من توكفيل الفيلسوف الفرنسي الذي تنبأ بمثل هذه الحالة عندما رأى بذور المركزية تُبذر في الحكومة الأمريكية الوليدة منذ مائتي عام مضت..

يقول توكفيل : « إن إرادة الناس لا يمكن تحطيمها ولكن يمكن تليينها وصرفها وقيادتها .. وهناك عمليات كبح ثابت ومستمر عن الفعل .. هذه القوة ليس من طبيعتها أن تدمّر ولكنها تمنع الوجود .. إنها لا ترهب ولا تطغى وإنما تكثّف وتضغط وتوهن .. إنها تطفئ وعْيَ الناس وتخدّره حتى تتحول الأمة إلى مسخ .. تتحول إلى قطيع من حيوانات مذعورة كادحة .. وتصبح الحكومة في مثل هذه الأمة هي راعي القطيع المدجّن ...! » .

هذا الكلام يذكرنا بفريد جيتس العبقري الذي كان وراء جون دى روكفلر عندما قال : «لدينا موارد لا نهائية .. ومن أحلامنا أن نعلم الناس وندربهم بحيث يقدمون إلينا أرواحهم بانقياد كامل لكي نشكلهم فيما نشاء من قوالب » .

وينتهي إدوارد جرفين بخلاصة فيقول : « إختيارنا الوحيد هو أن نقاوم أو لا نقاوم.. ولا ينبغي أن نخضع أمام القوة الطاغية لعدونا ولا يصح أبدًا أن نخذل واحدًا يقف أمام هذه السلطة بل ينبغي أن نقف خلفه نشد من أزره وندعّمه ...».

لقد تعاطفت بقوة مع قصة مأساوية لمجموعة من الأطباء والباحثين الأمريكيين ظهروا في الستينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين .. رأوا رؤية أخرى وحاولوا استخدامها في علاج السرطان وقد تدفقت إليهم جموع كثيرة من مرضى السرطان لأمريكيين يأسًا من العلاجات التقليدية .. وهناك مؤشرات كثيرة على نجاح هذه الوسائل الجديدة في علاج السرطان بمنظومات غذائية طبيعية قوامها الفيتامينات والأملاح المعدنية ، خصوصا ما أسموه فيتامين B17 ، والدليل على ذلك أنه برغم الهجمة الرسمية الشرسة للحكومة الأمريكية على

هؤلاء الأطباء بإيعاز وتأثير من أصحاب الصناعات الدوائية بالغة الثراء والقوة ...

وبرغم تقويض مؤسساتهم العلاجية وتشويه سمعتهم ومنعهم بالقوانين (المستحدثة خصيصا لهم) من ممارسة العلاج في الولايات المتحدة .. برغم ذلك كله لا يزال المرضى الأمريكيين إلى اليوم يتدفقون إليهم في مؤسساتهم العلاجية التي أقاموها عبر الحدود في دولة مجاورة هي المكسيك..! ولقد عرفنا أطرافا من عمليات الاضطهاد الأمني والتجاوزات القانونية والمحاكمات الملفقة لهؤلاء الأطباء ، تقرأها كأنك تقرأ أحداثا مألوفة فقط في بلاد العالم الثالث التي مُنيت بأنظمة فاشية دكتاتورية ..

عودة إلى قصة السيدة ولتشل :

ألْمَعْتُ في كلام سابق إلى ما لقيته سيدة فاضلة ليست من فريق الأطباء الذين ذكرتهم وإنما هي امرأة عادية ، آمنت بفاعلية العلاجات البديلة وعاشت مع مرضى السرطان فشهدت معاناتهم من العلاجات التقليدية ، وقررت أن تكرّس وقتها وحياتها لخدمتهم وتجعل من منزلها الواقع على الحدود المكسيكية قربا من سان دياجو مأوي لهم أثناء علاجهم تحت إشراف الدكتور المكسيكي كونتريراس ، إنها السيدة مارى ويلتشل .. التي كان عملها أقرب إلى مشروع خيري أكثر منه مشروعا تجاريا ، وإليك شيء من تفاصيل قصتها التي كتبتها بعد تبرئتها وإطلاق سراحها ثم بعثتها إلى مجلة News Journal Cancer لتنشر على هيئة خطاب مفتوح ...

تقول السيدة ويلتشل في خطابها بكلمات باكية : « أصدقائي الأعزاء .. عندما تصلكم رسالتي هذه ستعلمون أننى يوم ٢٥فبراير سنة ١٩٧١في تمام الساعة الثانية عشرة مساء حضر إلى منزلي تشارلز دوجى رئيس مكتب الأغذية والأدوية بكاليفورنيا ، وفريد فوت من مكتب سان دياجو ، وفرانسيس هولواى مدير شرطة سانديا جو ، وجون ماكدونالد من كبار ضباط الشرطة ، كل هؤلاء جاءوا إلى منزلي وألقوا القبض عليّ ، بتهمة أنني أبيع وأوزع مجانا (لاترايل) كعلاج للسرطان ، ولأنني أشيع دعاية بين الناس أن يذهبوا إلى أطباء بالمكسيك بدلا من الذهاب إلى أطبائهم في الولايات المتحدة .. وقالوا : إن معهم أوراق تسمح لهم بالتفتيش والمصادرة .. وأنني مطلوبة للمحاكمة ... انطلق رجال الشرطة في

البيت كالعاصفة .. فقلبوه رئسا على عقب ، واستولوا على كل شيء في ملفّاتي ، وكل ما في مكتبي أو على الأرفف ، وكل خطاباتي الشخصية ، وفواتيري وكتبي .. لم يتركوا شيئا إلا استولوا عليه .. انتهى التفتيش الساعة الرابعة مساء فقادوني إلى المعتقل .. وأخذوا بياناتي وصوّروني كأي لص أو مجرم ، ثم وضعوني في زنزانة مع مجموعة من السكارى ومدمنات المخدرات والمومسات.. أَجَلْتُ بصري فيما حولي فلم أرى سوى جدرانا مصمتة لا نوافذ فيها ، فلا شمس ولا هواء ، وتتناثر على الأرض مراتب قذرة .. وفى أركان الزنزانة تجلس كائنات بشرية بائسة لا ملامح لها ، متقوقعة على نفسها كأنها أكوام من ملابس قديمة بالية .. وشرعت أتأمل في مسيرة حياتي خلال السنوات الثمانية الماضية ، وتساءلت : كيف ولماذا جئت إلى هذا المكان التعيس..؟! كيف لإنسان لم يكسر القانون ولو مرة واحدة في حياته كلها أن ينتهي إلى هذا المصير..؟! إنه لأمر مرعب غاية الرعب أن تجد نفسك فجأة مقطوع الصلة عن العالم الخارجي .. معزولا بين جدران مصمتة بلا أي وسيلة للاتصال بإنسان آخر ، بلا وسيلة لمعرفة ما إذا كان هناك محاولة لإنقاذي من هذه المقبرة التي توقفت خلف جدرانها كل مظاهر الحياة الحضارية .. لم يكن مسموحا لي بمخاطبة أحد من الناس سوى النزلاء من حولي .. ولكنهن كنّ غائبات عن الوعي ، لا يدرين بما يدور حولهن .. ولا يستطعن فهم قضيتي لو شرحتها لهن .. لن يستطعن فهم كلمة واحدة لو نطقت بها .. فلزمت الصمت..! شعرت بأن الزمن كان يتمطى ويزحف على صدري ثقيلا وببطء شديد .. لم يكن هنا ساعة لرصد الوقت .. وتفاقم شعوري بأنني امرأة مهملة هجرها كل البشر .. نعم إنني من كل قلبي أُومِن بفاعلية (لاترايل) .. أومن بأنه الإجابة الصحيحة للسيطرة على مرض السرطان .. لقد رأيت المرضى اليائسين من العلاجات التقليدية .. عشت معهم ٢٤ ساعة كل يوم على مدى ثمانية سنوات وهم يعالجون بلاترايل .. ورأيت أن حالاتهم تتحسن .. الأورام تتضاءل حتى تتلاشى .. وتعود نضرة الحياة إلى وجوههم .. فكيف يتطرّق إليَّ أدنى شك في فاعلية هذا العلاج المدهش ..؟! وقلت لنفسي : نعم إنه علاج يستحق كل دقيقة أنفقتها من حياتي لمساعدة المرضى الذين سعوا إليه .. وأحب أن أسجل هنا للتاريخ : إننى سأفعل نفس ما فعلته لو أتيح لي أن أعود إلى سيرة حياتي السابقة » . انتهت قصة السيدة

ماری ويلتشل كما سجلتها بقلمها في خطاب مفتوح .. برأتْها المحكمة من جميع التهم التي حاولت الشرطة (مع وكالة الأغذية والأدوية) إلصاقها بها .. ولكننا فيما سبق قد عرفنا كيف تعاملت الصحف والإعلام الأمريكيين مع قضيتها الملفقة ..!

المقاومة الباسلة :

كشف لنا جی. إدوارد جرفين عن عدد من الشخصيات الذين انتقدوا بقوة موقف وكالة الأغذية والأدوية المتحيز .. كما عرض قصصا لمجموعة من الأطباء الأمريكيين الذين قاوموا هذه الوكالة ببسالة نادرة ، وصمدوا أمام تحيّزها واضطهادها لهم في محاكمات قضائية ، وحاولوا إثبات زيف إدعاءاتها و كذبها فيما أدعت أنها أبحاث علمية استندت إليها في موقفها ضد فيتامين بي ١٧ واستخدامه في العلاج .. كان من أبرز هؤلاء دكتور إرنست كريبس مكتشف فيتامين بي ١٧ وقد سبق أن تحدثنا عنه ، ولكن يضيف جرفين حقائق أخرى من نضاله ومقاومته الباسلة لسطوة وكالة الأغذية والأدوية..فقد اضطر إلى الدخول في معارك شرسة مع الوكالة التي عاني الأمرّين من اضطهادها له.. حيث بعث إلى صديق له يصف بعض ما عاناه من جراء إصراره علي إقناع الناس في محاضرات شرح فيها أهمية العلاج بفيتامين بي ١٧ وفاعليته.. كتب يقول : « إذا أصر طبيب ما علي اقتحام هذا المجال فلابد أن يفهم أن أفعاله وكلماته يمكن أن تكون لها آثار مدمرة على مركزه المهني وعلي زوجته وأسرته.. بل حتى علي سلامته الشخصية.. لقد أمضيت خمس ساعات في محاضرة مثمرة عن السرطان وعلاجاته البديلة أمام جمهور من المستمعين بلغ عددهم أربعمائة شخص في لوس أنجليس.. وفي الطريق وأنا عائد إلي سان فرنسسكو أصيب الزجاج الأمامي لسيارتي بعيار ناري .. وفي الليلة التالية أستُهدف الزجاج الخلفي للسيارة بطلق ناري علي بعد ثلاثمائة ميل من موقع الطلقة السابقة ، وكان من رأی رجال الأمن (أنه ربما كان شخصا ما أراد أن يبلغك رسالة !! .. » .

ويمضى دكتور كريبس في رسالته المطولة ليقول : « لا أُريد أن أدخل في تفاصيل كثيرة فيما يتعلق بالعنف المادي الذي يمكن أن نتعرض له من قبل جهات مجهولة..ولكن لا تنسي أن المرحوم دكتور آرثر تی. هاريس هُدد بالقتل بواسطة رجلين مجهولين إذا هو استمر

في استخدام عقار لاترايل (فيتامين بى ١٧) في علاج السرطان..ومنذ هذه الواقعة قمنا بتقسيم العمل فيما بيننا بحيث إذا أصيب اثنين منا بطلقات نارية يبقي برنامجنا حيا مقاوما دون أن يصل إلي نهايته المأساوية بالتوقف كما يرغبون..» .

ويعلق جي . إدوارد جرفين علي ذلك فيقول : « إن مثل هذا الأمر يستدعي رجلا غير عادى يستطيع أن يصمد أمام الضغوط والتهديدات من هذا النوع البشع .. فهناك كثيرون يتحدثون عن الشجاعة الأدبية والتمسك بالمبادئ، ولكن عندما يجدّ الجدّ وتتناثر الشظايا في المكان فلن يبقي في المعمعة سوي نخبة قليلة من الرجال.. وكان دكتور كريبس واحدا من هؤلاء الرجال ...! » .

يتضح من تقارير كثيرة للأطباء أن إعلانات شركات الأدوية تحتوي على معلومات مبالغ فيها كما تحتوي علي تزوير للحقائق..ومع ذلك لم تكلف الوكالة نفسها بالتحقيق في واقعة واحدة مما ورد في هذه التقارير، و في نفس الوقت اتجهت بكل قوتها لمطاردة المحاضرين الذين يتحدثون عن فوائد الأغذية الطبيعية لصحة الإنسان و أطلقت كلابها في حرب علي مواد تباع في محلات الأغذية الصحية مثل عسل النحل وأجنّة القمح ونوى المشمش ...!

فارس آخر من فرسان المقاومة :

دكتور (جون ريتشارد سون) طبيب أخر من مجموعة دكتور كريبس المناضلة من أجل حصول مرضى السرطان على حق اختيار الطبيب الذي يرغبون فيه وعلى العلاج الذي يطمئنون له ، كانت له مقاومته الباسلة ومأساته المدمرة أيضًا : ففي ٢ يونية١٩٧٢ أُلقي القبض عليه بتهمة انتهاكه لقانون الوكالة في كاليفورنيا وبالتحديد لاستعماله لا ترايل في علاج السرطان ...هبط عليه ضباط الشرطة في عيادته أمام مرضاه وفي حضور مصوري الصحف والتلفزة الذين جلبتهم الوكالة خِصّيصًا لتصوير الواقعة.. فوضعوا القيود الحديدية في يديه كما فعلوا نفس الشيء مع مساعدين له .. وبعثروا كل شي في مكتبه واستولوا علي أوراقه وملفاته ثم اقتادوه إلي السجن..

لقد كانت معركة دكتور ريتشارد سون القانونية للحصول علي الحرية الطبية طويلة وباهظة التكاليف.. فبعد محاكمة استمرت عامين أعلن القاضي إن الأدلة غير كافية ولم

يُجمع المحلفون علي إدانته فأطلق القاضي سراحه.. ولكن لم تهدأ وكالة الأغذية والأدوية فأخذت تتصل بمرضاه لعلها تجد واحدا متأفّفا من العلاج لتغريه برفع دعوى ضد دكتور ريتشارد سون وستدفع كل تكاليف القضية .. ولكن ولا واحد من مرضاه قبل هذا العرض..فيما عدا والد لإحدى المريضات .. كان له رأي مسبّق بعدم جدوى هذا العلاج..فلما جاءت ابنته للشهادة أمام المحكمة دافعت عن العلاج وأكدت أنها تحسنت علي تعاطيه ومن ثم رُفضت الدعوى ...

فاتجهت الوكالة إلى أساليب مكيافيلية أخرى ، وفتحت لمحاربته جبهة جديدة .. فأخذت تراقب رسائل الأدوية المرسلة إلي مرضاه في ولايات متعددة وأقامت ضده دعاوي قضائية بتهمة نقل دواء (لاترايل) المحظور بالقانون..وبهذه الطريقة حاولت إنهاكه وتدمير حياته فقد كان عليه أن يُوكّل محاميا عنه في كل ولاية ، وأن يحضر عشرات المحاكمات في ولايات مختلفة استهلكت وقته وماله وحوّلت حياته إلى جحيم .. وأغرقته في مستنقع من التحقيقات التي لا تنتهي.. ثم سلّطوا عليه مصلحة الضرائب فاجتاحت مكتبه مرة بعد مرة .. واستولت علي كل دفاتر حساباته.. وطالبته بوضع مبلغ كبير من المال في مصلحة الضرائب قيد القضية .. ووجهت له تهديدا باقتحام منزله إذا لزم الأمر..وشعر بأنه قد هُزم أمام مكائد وكالة الأغذية والأدوية..! وفى سنة ١٩٧٦ كان في طريقه للإدلاء بشهادته أمام لجنة كاليفورنيا للقوانين الصحية وكان الموضوع : مشروع بقانون لاستخدام لاترايل في علاج السرطان..ولكن قبل وصوله إلي قاعة الاستماع ألقى زبانية الوكالة القبض عليه مرة أخري ، واقتادوه مكبلا بالقيود الحديدية بتهمة التآمر لتهريب لاترايل ..

وفي أثناء التحقيق أرسلت الوكالة إلي جمعية الأطباء الفدرالية والي مجلس امتحان الأطباء في فلوريدا بمذكرة مطولة عدّدت فيها مخالفات نسبتها إلي دكتور ريتشارد سون افتراءًا .. واتهمته بتشجيع مرضاه علي عدم الخضوع للجراحة أو العلاج الكيماوي مما يلحق أكبر الضرر بصحة المرضى..وأنه يستخدم علاجا ثبت عدم فاعليته في علاج السرطان..لذلك تطلب الوكالة من المجلس سحب ترخيص العمل من هذا الطبيب المتمرد..ثم كانت الضربة القاضية عندما تآمرت عليه بأساليب خسيسة أخري إذ رفعت

ضده قضيتين في محكمتين بولايتين مختلفتين لتُنظرا في نفس الوقت ..! خطة جهنمية تجبره على التغيب قهرا من إحدى المحكمتين ومن ثم يُحكم عليه غيابيا بالسجن .. يصف الرجل جلسة المحاكمة التي تمكن من حضورها بأنها كانت استعراضية أشبه ما تكون بمحاكمات ستالين الشهيرة ..وفي ٢٨ أكتوبر ١٩٧٦ صدر قرار بسحب رخصة عمل دكتور ريتشارد سون فاضطر إلى الانتقال إلي المكسيك حيث توفي سنة ١٩٨٨ ...

وإلى جانب الطبيبين (إرنست كريبس) و(ريتشاردسون) ناضل أطباء آخرون وأدخلوا السجن بتهم ملفقة منهم (جيمس بريفيتيرا) و (دوجلاس برودي) و(فيليب بينزل) .. وهذا الأخير لم يسجن ولكنه أمضى عشر سنوات [مرمطة] في المحاكم الأمريكية لأنه تجرّأ على مقاضاة شركات الأدوية التي تحتكر صناعة أدوية السرطان و تفرض حظْراً على الأطباء الذين وصفوا لمرضاهم بدائل فعّالة في العلاج .. بريئة من الآثار السُّمية للعلاج الكيماوي ..

ويلخص دكتور ريتشارد سون تجربته هذه في خطاب له يقول فيه : « عندما قامت الولايات المتحدة بمحاكمة مجرمي حرب النازي بتهمة ارتكاب جرائم حرب دافعوا عن أنفسهم بأنهم إنما كانوا ينفذون أوامر قادتهم ويطيعون قوانين الدولة.. ولكن هذا العذر لم يشفع لهم للتنصّل من مسئوليتهم الجنائية.. وهبّ العالم الحرّ كله يصيح : لا .. إنكم مذنبون فإن الإنسان من واجبه الأخلاقي أن يستجيب لقانون أعلي من قانون وطنه عندما تأمر قوانين وطنه بقتل أناس أبرياء..عليه أن يرفض هذه القوانين ويقف مع ضميره .. فإذا لم يفعل فإنه يستحق العقاب ، وهكذا حُكم عليهم بالإعدام ..»

يقول الرجل : « في المعركة التي جرت مؤخرا في مجال علاج السرطان قضي كثير من الناس نحبهم بلا مبرر سوي أنهم خضعوا مستسلمين للعلاج بجرعات سامة يسمونها الكيماوي..لقد مات من مرضي السرطان حتى الآن أعداد أكثر بكثير من ضحايا كل الحروب مجتمعة فكم من المعاناة والموت علي الأمريكيين أن يتحمّلوا قبل أن يقفوا ضد البيروقراطية العاتية ؟! كم من الأطباء سيوضعون في السجون قبل أن تستيقظ جموع الأطباء وتصيح : كفي ...؟! كم من فضيحة مثل (ووترجيت) نحتاج قبل أن نفهم أن الإنسان تفسده السلطة..؟! إن روح المقاومة موجودة..إنها معلقة في الهواء فوق رؤوسنا.. أشعر بها

تهفهف كنسيم منعش..إنها تمنحني أملا في المستقبل..لقد قرّرْتُ أن أقف وحدي حتى لو أنفضّ جميع الناس من حولي ...! ولكنى وأنا أكتب كلماتي الأخيرة يساورنى العجب : هل هناك من أحد غيري يقف معي في هذه المحنة..؟! » .

أقول لدكتور ريتشاردسون وأمثاله : لا تعجبوا ولا تيأسوا فإن الفدائي الذي خرج لتنفيذ واجبه يقتحم المعركة وحده على ضراوتها .. لا يتراجع حتى وهو يعلم أن صلته بقاعدته قد انقطعت وأن وصول أي مساندة أو إمدادات له قد أصبح في عداد المستحيلات .. إنه قدرُ قلّة نادرة من الناس .. نظن أنهم قد تخلّوا عنّا .. كالطيور المهاجرة ذهبت تحلّق في سماء أصفى من سمائنا .. في عالم أنقى من عالمنا.. ولكنهم مازالوا بيننا يدافعون عن الثغور .. تحجبهم عن أعيننا ضبابية الرؤى .. تعرفهم إذا دقّقْت النظر فيهم .. إنهم الشموع المضيئة في نفق حياتنا المظلم .. بدونهم تتحول الحياة إلى بِرْكة آسنة مسكونة بالموت ...

* * *

الفصل الثاني

الشركات العملاقة والعبودية الجديدة

أســطورة النقود ولغز التمويل .. !!

قد تسوق الصدفة للإنسان أحيانًا – ومن حيث لا يحتسب – فرصة تيسّر عليه بعض الصعوبات المعرفية، وهذه القصة واحدة من هذه الصدف السعيدة التي أفادتني في فهم حقائق اقتصادية كانت مستغلقة عليّ ، ومكنتني من الربط بين نثارها فانتظمت في عقد واحد واكتسبت إضاءةً جديدة ...

مؤلف هذه القصة رجل اقتصاد كندي اسمه « لويس إيفين » أراد أن يبسّط الأمور لغير المختصّين حتى يتسنى لهم استيعاب القضية دون أن يصطدموا بالمصطلحات المعجمية أو الخلافات النظرية .. ولا تكتسب هذه القصة المثيرة قيمتها الحقيقية من شهرة مؤلفها بقدر ما تكتسبها من المضمون الذي تنطوي عليه والمغزى الإنساني الذي تلمح إليه.

أما بالنسبة لي فقد كانت بابًا جديدًا إلى عالم من المعارف والأفكار والأشخاص تبينت فيه أن عددًا لا بأس به من المفكرين الغربيين يبشرون بنظام اقتصادي جديد متحرّر من الفائدة، لأنهم يعتقدون أن النظام الاقتصادي التقليدي السائد قد تسبب في خراب المجتمعات على مرّ العصور .. وأنه كان دائماً وراء الكوارث الاقتصادية والجشع الرأسمالي والحروب المدمرة ونهب ثروات الشعوب، وأحد أسباب الفقر والجوع التي تعصف بشعوب العالم الثالث .

والقصة بعد هذا حكاية بسيطة صاغها خيال المؤلف على غرار قصة « حي بن يقظان » العربية وقصة « روبنسون كروزو » الإنجليزية، ولها مذاق جذاب يذكّرنا بمغامرات السندباد البحري الذي ألقت به المقادير على شواطئ جزر عجيبة خلال رحلاته المثيرة.

جزيرة الخلاص :

سفينة تحطمت في المحيط الهائج فغرق ركابها، فيما عدا خمسة منهم تعلقوا ببعض حطام عائم ألقى بهم على شاطئ جزيرة مهجورة ... حيث ظلت عيونهم لساعات طويلة معلقة بالأفق البعيد عسى أن تقترب منهم سفينة إنقاذ تعود بهم إلى حياة الحضارة والأهل بعد أن تقطعت بهم الأسباب، ولكن مازال الأمل يتسرب من نفوسهم حتى تبين لهم أنهم

ماكثون في هذه الجزيرة إلى ما شاء الله، فشرعوا يتجولون في أنحاء أرضها ويتعرفون على ما فيها.. فقد أصبحت وطنهم الجديد.

كانوا خمسة رجال كنديين : فرانك وهو نجار ضخم البدن مفعم بالحيوية، وبول فلاح اعتاد على الصبر والحياة الشاقة، وجيم مربِّي ناجح للحيوان، وهاري متخصص في الزراعة، وتوم خبير في المناجم والتعدين.

الاستطلاعات الأولية رفعت روحهم المعنوية فلم تكن الجزيرة صخرة جرداء ولكن بها حيوانات قابلة للاستئناس والاستخدام، قال جيم أنا كفيل بذلك، ووجد بول مساحات كبيرة من الأرض صالحة للزراعة، واكتشف هاري في الغابة أشجار فاكهة مختلفة تحتاج إلى شيء من العناية، أما فرانك فقد وجد أن أكثر أشجار الغابة مصدر لأخشاب جيدة تصلح لبناء المنازل، ثم جاء توم بخبر سعيد فقد تبين له أن التركيبة الصخرية للجزيرة تدل على وجود معادن كثيرة فيها.

مضت الأيام سراعًا وبدأت الجزيرة تزدهر بفضل العمل الدءوب للرجال الخمسة .. لم تكن ثروة الجزيرة من الذهب أو أوراق البنكنوت ولكن من أشياء ذات قيمة حقيقة، ثروة من الطعام والملابس والمساكن وغير ذلك من أشياء يحتاجها الإنسان لمواصلة حياته.

كل واحد منهم اشتغل في صنعته فأنتج فيها إنتاجًا وفيرًا ، وما زاد عن حاجته كان يتبادل به على أشياء فائضة من إنتاج الآخرين.

لم تكن الحياة كاملة كما ينبغي أو كما اعتادوا عليها في الماضي .. ولكنهم كانوا يعللون أنفسهم بأنها فترة ستنقضي ثم يعودون إلى وطنهم وأسرهم، وحمدوا الله أنهم لم يعانوا ذلك الكساد الاقتصادي الذي خبروه بعض الوقت في كندا، فهم يتذكرون الأمعاء الفارغة جنبًا إلى جنب بجوار المحلات الحافلة بالطعام والبضائع .. على الأقل .. في هذه الجزيرة لا يرون الأشياء التي حرموا منها تتعفن أمام أعينهم، ولا يقلقون من الضرائب ولا يعيشون في خوف من حملات الشرطة على بيوتهم قبل الفجر.

اعتاد الرجال أن يجلسوا معًا كل يوم للحديث في شئونهم ومشكلاتهم، ومن هذه المشكلات أن نظام المقايضة بالسلع له عيوب فالسلع لم تكن كلها حاضرة طوال الوقت ..

فالخشب الذي استخدمه الفلاح خلال الشتاء ليطهي طعامه ويستدفئ به لم يكن يستطيع مقايضته بالبطاطس إلا بعد ستة أشهر .. وقد تتوفر لأحدهم كمية كبيرة من إنتاجه ويريد أن يستبدلها بسلع أخرى من إنتاج عدة أشخاص وفي أوقات مختلفة .. كل هذا عقّد نظام المقايضة وألقى بعبء ثقيل على الذاكرة .. وانتهوا إلى أنه لو كان هناك نظام للنقود لاستطاع الواحد منهم أن يبيع ويشتري بها الأشياء التي يريدها في الوقت الذي يحتاجها فيه .. ولكن للأسف ولا واحد منهم كان خبيراً بإنشاء مثل هذا النظام .. إنهم يعرفون كيف ينتجون ثروة حقيقية من السلع والخدمات، ولكن كيف تنتج النقود التي هي رموز لهذه الثروة فشيء خارج عن نطاق خبراتهم.

في مساء يوم من الأيام وكان الرجال يجلسون على شاطئ البحر يتحدثون عن نفس المشكلة .. ربما للمرة المائة رأوا قاربًا صغيراً يقترب من الشاطئ وبه رجل واحد .. علموا فيما بعد أنه الوحيد الذي نجا حيًا من ركاب سفينة محطمة واسمه أوليفر. كانوا مبتهجين أن يجدوا رفيقًا جديدًا فأتحفوه بأفضل ما عندهم .. ثم أخذوه في جولة حول الجزيرة وقالوا له : رغم أننا انقطعنا عن العالم ولكننا لا نشكو كثيراً فالأرض والغابة بهما خير كثير والحمد لله ولكننا نفتقد شيئًا واحدًا هو النقود .. فقال أوليفر : حسنًا .. يمكنكم أن تشكروا العناية الإلهية فأنا من رجال البنوك وفي أقصر وقت أنشئ لكم نظامًا نقديًا يحل مشكلاتكم، وبذلك يتوفر لكم كل شيء مما يتوفر للناس في الحياة الحضارية .. هتفوا مسرورين ..! رجل بنكي .. رجل بنكي ..! كأن ملاكًا قد نزل إلينا من السماء ..!

إلـه الحضارة :

قالوا له : يا سيد أوليفر : باعتبارك رجل البنك عندنا فسيكون عملك الوحيد هو العناية بنقودنا فقط .. لا حاجة بك للعمل اليدوي هنا.

قال : سوف أعمل على رفاهية هذه الجزيرة بكل طاقتي.

فقالوا : سنبني لك بيتًا يليق بمقامك المحترم .. وحتى يتم هذا نرحب بك ضيفًا في بيوتنا.

قال : شكرًا لكرمكم .. ولكن قبل كل شيء علينا أن نفرغ حمولة القارب فهناك مطبعة

وورق وأحبار وحروف، ويوجد برميل صغير أرجو أن تتناولوه بأكبر قدر من العناية لأهمّيّته ... أفرغ الرجال القارب.. إلا أن البرميل الصغير أثار كثيرًا من فضولهم .. فقال أوليفر : « إن هذا البرميل به كنز يفوق الأحلام .. إنه مملوء بالذهب » ..!.

شهق الرجال الخمسة في نفس واحد وهتفوا : إله الحضارة قد نزل عندنا في جزيرة الخلاص! الإله الأصفر .. الذي يختفي دائمًا فلا تدركه الأبصار ولكن لديه قوة رهيبة .. بوجوده وغيابه وتقلّب أسعاره تتقرر مصائر البلاد المتحضرة ...!

– « ذهب » يا سيد أوليفر .. لابد أنك رجل بنكيّ عظيم..!!

يا لمهابتك يا صاحب العظمة.. أيها المبجل أوليفر .. يا أعظم كهنة الإله الذهبي ! تقبل ثناءنا وتقديرنا وقسمنا لك بالولاء والإخلاص ..!

– نعم أيها الرفاق إنه ذهب يكفي لقارة كبيرة لا لجزيرة فحسب .. ولكن الذهب يا رفاق ليس للتداول .. فالذهب لابد من إخفائه .. إنه روح النقود الجيدة .. والروح دائمًا غير مرئية .. وسوف أشرح لكم الأمر عندما تتسلمون أول دفعة من النقود.

وقبل أن ينصرفوا إلى حال سبيلهم سألهم أوليفر : « كم من النقود تحتاجون لتصريف تجارتكم؟ » .. نظر بعضهم إلى بعض وتشاوروا فيما بينهم حتى استقر الرأي على مائتي دولار لكل واحد منهم .. ذهبوا إلى فرشهم ولكن عز النوم عليهم فقد امتلأ خيالهم بصورة الذهب فظلوا مستيقظين حتى مطلع النهار.

أما أوليفر فلم يضيّع لحظة من وقته رغم ما أصابه من إجهاد .. ذاب في تيار حماسه لمستقبل هبط عليه كمدير للبنك ووزير لاقتصاد الجزيرة .. ومع تنفس الصبح كان قد انتهى من إعداد حفرة دفن فيها البرميل وأهال عليه التراب وغرس فوقه شجيرة صغيرة فأصبح مكانه غير معروف من أحد سواه. ثم بدأ يشغّل أدواته في طباعة أوراق نقدية مجمل قيمتها ألف دولار .. وقال لنفسه : « لقد أصبح الشريد مدير بنك..! » كم هي مسألة سهلة أن تصنع النقود .. إن زبائني السذج يظنون أن هذه النقود تستمد قيمتها من الذهب .. ويجهلون هذه الحقيقة : وهي أن قيمة النقود تكمن في المنتجات التي ستشتريها .. يعنى في قوتها الشرائية .. فبدون المنتجات تصبح هذه الأوراق عديمة القيمة .. ولجهلهم جعلوني سيدهم!..

من يملك النقود..؟

فلما حل مساء اليوم التالي هرول الخمسة إلى أوليفر .. وكان على المنضدة خمسة أكياس من النقود عندما بادرهم قائلًا : قبل توزيع النقود أود أن ألفت أنظاركم إلى أمر مهم.. أنتم تعلمون أن أساس النقود هو الذهب .. والذهب عندي محفوظ في خزينة البنك فهو ذهب أملكه .. وترتيبًا على ذلك تكون النقود نقودي .. ولكن لا ينبغي أن تشعروا بحرج من ذلك.. فسوف تتصرفون بالنقود كيفما تشاءون .. وسيكلفكم هذا أن تدفعوا لي فائدة مقدارها ٨٪ وهي فائدة معقولة في بلد تشح فيها النقود.

أجابوا جميعًا بنفس واحد : لك ما تريد يا سيد أوليفر .. هذا شيء معقول. فقال : نقطة أخيرة أيها الأصدقاء : « البيزنيس بيزنس . « الشغل شغل » حتى بين الأصدقاء .. قبل أن تأخذوا النقود على كل واحد منكم أن يوقع على ورقة تلتزمون فيها أن تدفعوا الفائدة ورأس المال .. وفي حالة الامتناع عن الدفع يحق لي مصادرة ممتلكاتكم .. إنها مجرد شكليات كما ترون فممتلكاتكم لا تهمني في شيء .. فأنا مُكْتَفٍ بالنقود وأثق أنني سوف أحصل عليها في موعد استحقاقها وتحتفظون أنتم بممتلكاتكم ».

قالوا : إنه أمر معقول يا سيد أوليفر .. ولسوف نجتهد في أعمالنا ونسدد ديوننا إليك في حينها.

قال : هذه روح طيبة .. وأنا في خدمتكم دائماً إذا اعترضتكم مشكلة فتعالوا إلى أحلها لكم فمدير بنككم هو أفضل صديق لكم .. وها هي النقود .. لكل واحد منكم مائتا دولار.

وهكذا انصرف الرفاق الخمسة وأيديهم ممتلئة بالدولارات الورقية وعقولهم تسبح في بهجة الحصول على المال.

الحل هو المعضلة :

أصبحت نقود السيد أوليفر متداولة في الجزيرة وأصبحت التجارة سهلة بل تضاعفت .. وأضحى كل إنسان سعيدًا بمجريات الأمور .. وكان مدير البنك دائمًا في موضع التقدير والاحترام والاعتراف بالجميل .. فيما عدا شخص واحد وهو "توم" المنقّب عن المعادن ..

لماذا يبدو مهمومًا وقد جلس وحيداً مُنْهَمِكًا في حسابات ومعه القلم والورقة..؟! فتعالى ننظر في أمر توم :

لقد وقع توم مع زملائه على عقود تقتضى أن يعيدوا إلى البنك نقوده في نهاية العام، يعنى مائتا دولار + ١٦ دولاراً أخرى [هى فوائد القرض] .. ولكن توم لا يجد في جيبه سوى حفنة قليلة من الدولارات ويوم تسديد الدين يقترب حثيثًا .. كان الرجل يفكر في هذه المعضلة مليًا منذ وقت طويل .. ولم يجد لها حلًا. والآن أخذ ينظر إلى المشكلة من وجهة نظر الجماعة ككل .. قال في نفسه : هل يستطيع مجموع من في الجزيرة أن يدفعوا لأُوليفر ١٠٨٠ دولارا بينما كل نقود الجزيرة مجتمعة لا تزيد عن ألف دولار .. فإذا دفعناها كلها إليه سنبقى جميعا مدينين له بثمانين دولارا غير موجودة أصلا في التداول .. وبسبب هذا الدين يستطيع أوليفر أن يستولى على ممتلكاتنا ومنتجاتنا .. يعنى يستولى على الجزيرة كلها ويخرجنا منها مفلسين .. وحتى لو استطاعت قلّة منا (لديها النقود) أن تسدّد ديونها هذا العام فسوف يأتي الدور على الجميع في الأعوام التالية .. ويستولى البنك في النهاية على كل شيء .. لا بد أن نعقد على الفور اجتماعا لنرى معًا ماذا يمكن عمله في هذه المعضلة ..؟!

استطاع توم بواسطة الأرقام أن يبرهن للجميع على صحة رأيه .. ومن ثم اتفقوا على أن صديقهم البنكي قد خدعهم .. فقرّروا التوجّه إليه لعقد اجتماع معه على الفور .. استطاع توم بواسطة الأرقام أن يبرهن للجميع على صحة رأيه .. ومن ثم اتفقوا على أن صديقهم البنكي قد خدعهم .. فقرّروا التوجّه إليه لعقد اجتماع معه على الفور ...

البنكيّ الخيّر :

تولّى فرانك شرح وجهة نظر الجماعة واستمع أوليفر بصدر رحب والابتسامة لا تفارق شفتيه .. قال : هذه هي الفائدة يا أصدقائي، ألم يرتفع معدل إنتاجكم ..؟. أجاب فرانك : زاد الإنتاج حقًا ولكن النقود بقيت كما هي لم تزد .. فكيف نستطيع أن ندفع لك ١٠٨٠ دولارًا وكل ما في الجزيرة من نقود لا يزيد عن ألف دولار فقط ..؟! .. أنت الوحيد الذي تصنع النقود، وقد صنعت لنا ألف دولار فقط وتريد الآن أن تسترد ١٠٨٠ دولار .. هذه استحالة ...!.

قال أوليفر : الآن استمعوا إليّ يا أصدقاء .. من أجل خير أكبر للجماعة عليها أن تكيّف أوضاعها لظروف الزمن .. إنني سوف أطالبكم فقط بتسديد الفائدة وسوف تبقى معكم رءوس أموالكم المقترضة .. مائتا دولار لكل واحد منكم .. فأجابوا جميعاً : « بارك الله فيك يا سيد أوليفر.. هل ستلغى المائتى دولار التي يدين بها كل واحد منا لك ..؟ »..

رد أوليفر مبتسماً : لا .. لا .. آسف .. ليس الأمر هكذا .. إن البنك لا يلغى الديون أبدًا ستظلون مدينين لي بالنقود التي اقترضتموها .. ولكنكم ستدفعون لي سنويًّا الفوائد فقط .. فإذا دفعتم الفوائد كل عام بأمانة فلن أطالبكم بتسديد رأس المال.. ربما لا يستطيع البعض تسديد قيمة الفوائد كل عام نظرًا لتداول النقود.. حسناً نظموا أنفسكم في شكل دولة وأنشئوا نظامًا للضرائب بموجبه يدفع الأغنياء ضرائب أكثر ويدفع الفقراء أقل .. اجمعوا قيمة الفوائد كلها في مبلغ وسوف أكون راضيًا بذلك .. وتأكدوا أن دولتكم ستزدهر »..

انصرفت الجماعة وقد اطمأنوا بعض الشيء ولكن لا تزال الشكوك تساور عقولهم ...

أحلام البنكيّ تتضخم :

جلس أوليفر بمفرده يتأمل فيما آلت إليه حياته .. وجرت أفكاره على هذا النحو : « البيزنيس يسير على ما يرام .. وهؤلاء الأولاد عمّال مجتهدون وإن كانوا أغبياء.. فإن غباءهم وجهلهم هما مصدر قوتي وازدهاري .. إنهم يطلبون النقود وأنا أعطيهم سلسلة من القيود والشروط .. يمنحونني من إنتاجهم ما أريد وأنا أحصد ما في جيوبهم من نقود .. حقاً إنهم قد يتمردون عليّ ويلقون بي في البحر، ولكن حتى لو تمردوا فإن معي توقيعاتهم .. إنهم أناس أمناء كادحين وُضعوا في هذه البقعة من العالم ليقوموا على خدمة رجل المال الذكيّ ... ! » .

ثم توجّه بحديثه إلى أستاذه فقال : « أيها الشيطان الأعظم إنني أشعر أن عبقريتك البنكية تسري في عروقي .. يا سيد الوهم والإبداع لكم كنت صادقًا عندما قلت : أعطني السيطرة على نقود الأمة ولا يتمني بعد ذلك من يصنع قوانينها » .. وأنا سيد جزيرة الخلاص لأنني أسيطر على أموالها .. إن روحي ثملة بالحماس والطموح .. وأشعر أنني أستطيع حكم العالم كله .. فالذي صنعته أنا أوليفر هنا أستطيع أن أصنعه في بقية العالم .. فقط إذا استطعت أن أخرج من هذه الجزيرة .. إنني أعرف كيف أحكم العالم بأسره دون أن أضع تاجًا على رأسي

.. وسوف تتعاظم بهجتي وسعادتي عندما أنفث فلسفتي في عقول قادة المجتمعات من البنكيين والصناعيين والسياسيين والإصلاحيين والمعلمين والصحفيين .. كل هؤلاء سيصبحون بعض خُدامي وأدواتي .. وسوف تعيش الجماهير في العبودية سعداء عندما تكون النخبة فيهم مقتنعة بفلسفتي وعبقريّتي ...

تكاليف المعيشة أصبحت لا تطاق :

أخذت الأمور تزداد سوءًا في جزيرة الخلاص .. ارتفع الإنتاج ولكن انخفض بيع السلع إلى الحد الأدنى.. و أوليفر يحصد فوائده البنكية بانتظام، فقد كانت الجماعة تضع مستحقاته جانبًا وبذلك تجمدت النقود بدلًا من سيولتها وانسيابها بحرية .. الذين يدفعون ضرائب أكثر يشتكون من الذين يدفعون أقل، ولكي يعوضوا ذلك رفعوا أسعار سلعهم .. وعانى الفقراء الذين ليس لديهم ما يدفعونه للضرائب من وطأة الغلاء فأخذوا يقللون من مشترياتهم حتى كسدت التجارة ...

تدهورت الروح المعنوية وتسربت البهجة خارج حياة الجماعة، فلم يعد أحد يهتم بعمله كما تعوّد من قبل .. ولِمَ يهتم والإنتاج يُباع بصعوبة ...؟! .. وعندما يبيعون فإن جامع الضرائب يلاحقهم ليوفر لأوليفر قيمة الفوائد المستحقة على الديون، ويخرجهم من أموالهم التي حصّلوها بجهدهم وعرقهم .. إنها كارثة حقيقية أخذت تلقى بظلالها الكئيبة على علاقاتهم الاجتماعية، فأصبح كل واحد منهم يلقى باللوم على الآخرين ويتهمهم بأنهم السبب في ارتفاع تكاليف المعيشة وسبب ما حل بمجتمعهم من تعاسة ...

كان هاري يجلس وحيداً في حديقته – ذات يوم – يفكر في الموقف الذي صارت إليه الأمور، فوصل إلى خلاصة : أن النظام النقدي الذي جاء به هذا البنكيّ والذي وصفه بأنه نظام تقدّمي هو الذي أفسد كل شيء طيب في هذه الجزيرة .. لا شك أن كل واحد من الجماعة كانت له أخطاء ولكن النظام المالي الذي وضعه أوليفر من شأنه وطبيعة تصميمه أن يستثير في الطبائع البشرية أسوأ ما فيها من خصال .. لذلك اعتزم هاري أن يعرض أفكاره هذه على زملائه في محاولة لإقناعهم وتوحيد جهودهم لعمل مشترك ثم بدأ بـجِيم الذي لم يكن من الصعب إقناعه .. قال : أنا لست عبقرياً ولكني منذ وقت طويل أشم رائحة سيئة في نظام

هذا البنكيّ الذي حط علينا من حيث لا نعلم .. استطاع هاري أن يقنع زملاءه واحدًا بعد الآخر .. وقرر الجميع في النهاية أن يجتمعوا مع أوليفر مرة ثانية ويواجهوه بمشكلاتهم ...

انتفاضة الجزيرة :

تفجرت عاصفة من الاستياء والغضب في مجلس أوليفر .. قالوا له : النقود أصبحت نادرة في الجزيرة يا رفيق لأنك تأخذها منا أولًا بأول ..! إن لدينا أفضل تربة وأطيب المصادر الطبيعية ولكن منذ وصلت إلينا وأحوالنا تتدهور من سيئ إلى أسوأ .. ديوننا تتراكم علينا حتى أغرقتنا إلى الأعناق ...

رفع أوليفر يديه يطلب منهم الهدوء والاستماع إليه ثم قال : الآن يا أولاد كونوا عقلاء.. فأحوالكم تزدهر وذلك بفضلي .. إن النظام البنكي الصالح هو أفضل ما تملكه الدولة .. ولكن لكي يعمل هذا النظام بكفاءة لابد أن تضعوا فيه ثقتكم .. لابد أن تثقوا في نصائح خبيركم البنكيّ، ولا تترددوا في المجئ إليّ كلما حلت بكم شدة أو ضائقة كما يأتي الأولاد إلى أبيهم يلتمسون عونه وحمايته في الشدائد .. هل تريدون مزيدًا من النقود؟ .. حسناً .. إن برميل الذهب يصلح لإصدار آلاف من الدولارات.. وسوف أقرضكم ألف دولار أخرى على الفور لمعالجة أزمتكم المالية .. قالوا : معنى هذا أن ترتفع ديوننا إلى ألفي دولار بدلًا من ألف واحدة .. وسنضطر لدفع فوائد الديون حتى آخر أعمارنا" ... ؟؟

قال البنكيّ : هذا صحيح .. ولكنني سوف أقرضكم المزيد من النقود كلما احتجتم إليها .. ولن تدفعوا لي أبدًا إلا الفوائد المستحقة .. اجمعوا ديونكم في دين واحد وهو ما نسميه اصطلاحاً « الدين الموحد » وتستطيعون أن تضيفوا إلى هذا الدين سنة بعد سنة وتصبح الفوائد مُركبة ...

قالوا : ونرفع نحن الضرائب سنة بعد سنة لتسديد فوائدك ..؟!

قال : طبعاً .. هذا واضح .. ولكن عوائدكم من العمل ستزيد عامًا بعد عام أيضًا.

قالوا : ومعنى هذا أنه كلما نمت الجزيرة بسبب عملنا وجهدنا كلما زادت ديوننا !!!.

قال البنكيّ : أتعرفون لماذا ؟ .. لأن هذا بالضبط ما يحدث في كندا أو في أي مكان آخر من العالم المتحضر .. ذلك لأن درجة حضارة الدولة تُقاس بحجم ديونها للبنوك ...]

أليس هذا ما يروج له البنك الدولى استغفالا للمدينين .. !!] .

قالوا متعجبين : وهذا هو النظام المالي السليم يا مستر أوليفر .. ؟! .

فأجاب : نعم .. نعم .. يأيها الرجال المحترمون الطيبون اعلموا أن كل النقود السليمة مؤسسة على الغطاء الذهبي .. والذهب في البنوك يخرج إليكم على شكل ديون .. والدين الوطني شيء حسن لا غبار عليه .. إنه يمنح الناس فيضا من الشعور بالرضي ويُخضع الحكومات لصوت الحكمة العالية المطلقة التي تجسدت في رجال البنوك .. إنني كبنكيّ أحمل شعلة الحضارة هنا في هذه الجزيرة الصغيرة .. وسوف أملى عليكم السياسة الحكيمة وسوف أنظم لكم مستوى معيشتكم وأوضاعكم المالية ..!!.

انزعج الحاضرون من هذه النغمة الجديدة ومن الصلاحيات والسلطات التي فرضها هذا البنكيّ الدخيل عليهم، والتي تطلق يده حرّة تتصرف بشئونهم حسب مشيئته وهواه دون مراعاة لحريتهم هم وحقوقهم الأصيلة فقالوا له : "يا سيد أوليفر .. إننا أناس بسطاء .. لم نتعلم كثيرًا ولكننا لا نريد هذا النوع من الحضارة عندنا في الجزيرة .. ولذلك لن نقترض منك بعد اليوم سنتًا واحدًا .. قل ما شئت : مال حسن أو غير حسن .. نحن لن نتعامل معك بشيء ابتداء من هذه اللحظة ...

صاح فيهم البنكيّ مستنكرًا : « أيها الرجال المحترمون إنني أشعر بعميق الأسف لهذا القرار الذي تورّطتم فيه بسبب نصيحة تعيسة جاهلة .. ولكن إذا قررتم الاستغناء عن خدماتي فتذكروا أن معي توقيعاتكم .. ادفعوا لي كل شيء مرة واحدة .. رأس المال والفوائد جميعًا، دفعة واحدة ... » .

قالوا : ولكنك تعلم أن هذا مستحيل يا سيد أوليفر فليس في الجزيرة كلها ما يكفي من نقود لتسديد ديونك.. فحتى لو دفعنا كل ما لدينا من نقود فسوف نبقى بعد ذلك مدينين لك دائمًا وأبدًا ...

قال غاضباً : وماذا أفعل لكم ..؟! .. ألم توقعوا باختياركم وبإرادتكم الحرة ..؟! .. إنه بحكم قداسة العقود التي وقّعتموها من حقي الاستيلاء على ممتلكاتكم المرهونة قيد الديون، وهذا ما اتفقنا عليه عندما كنتم سعداء بتقديم مساعداتي لكم .. فإذا لم تخضعوا

لسلطان المال الأعظم فسوف تطيعونني بالقوة .. سوف أسمح لكم باستغلال الجزيرة ولكن لصالحي وتحت إمرتي وشروطي .. اخرجوا من هنا ..!! .. وسوف أصدر إليكم أوامري غدًا ..!!

الذئب يسيطر على الصحافة :

كان أوليفر يعلم أن من يسيطر على مال الأمة يسيطر على الأمة بأسرها .. ولكنه كان يعلم أيضاً أنه لكي يحافظ على هذه السيطرة عليه أن يُبقيهم على حالهم من الجهل، ويعمل على تشويش أفكارهم بكل الوسائل خاصة وأنهم بدأوا يشعرون أنهم سقطوا في شرك العبودية ..

لاحظ أوليفر خلال مناقشاته مع الرجال الخمسة أمس أن بينهم اثنان محافظان وثلاثة ليبراليون .. كما لاحظ وجود خلافات في الرأي بين كل من الفريقين .. كذلك فإن انطباعه السابق عن هاري أنه أكثر الخمسة حكمة وبُعد نظر، فهو يرى أن الجميع لديهم نفس المشكلات والاحتياجات ونفس التطلعات وأن مصيرهم مشترك ، وأن إتحادهم من شأنه أن يحدث ضغوطًا على السلطة ويمنعها من ممارسة الاستبداد عليهم ... !!

ومن ناحية أخرى يرى أوليفر أن هذا الاتحاد الذي يدعو إليه هاري لا يمكن احتماله فهو يعنى – بكل بساطة – نهاية سلطانه على الجزيرة فلا يستطيع ديكتاتور ماليّ أو غير ماليّ أن يقف أمام شعب متحد متعلم واعٍ ...

ومن ثم صمم أوليفر على افتعال فتنة سياسية بين سكان الجزيرة تمزق وحدتهم وتضعف قوتهم ...

وهكذا قام بتحويل مطبعة النقود إلى طباعة الصحف .. فأصدر صحيفتين أسبوعيتين : واحدة سماها « الشمس » وخصصها لليبراليين والأخرى سماها « النجم » وجعلها للمحافظين، وحدد الاتجاه الفكري لصحيفة الشمس في هذا الإطار : " إذا كنا قد فقدنا السيطرة على مصائرنا فإن ذلك راجع إلى وجود خونة بيننا باعونا لرجال الأعمال"، وجعل الخطاب السياسي لصحيفة النجم : « إن حالة الدمار الذي لحق بنا وباقتصادنا وهذا الدين العام المتفاقم ترجع المسئولية فيه إلى سياسة هؤلاء الليبراليين الذين لا يعبئون بالمصلحة

الوطنية » .. ونجحت الفكرة الجهنمية فاستغرق الفريقان في صراع صحفي عنيف، ونسى الجميع القيود التي كبّلهم بها أوليفر الخبيث ...

لحظة تنوير واكتشاف الأسرار :

حدث في أحد الأيام أن ذهب « توم » في تجواله على الشاطئ إلى بقعة نائية في الطرف الآخر من الجزيرة حيث رأى جسمًا على شكل قارب نجاة تخفيه عن الأنظار بعض الأعشاب الطويلة .. فاقترب منه وتحقق أنه قارب مهجور وفارغ .. فيما عدا صندوق خشبي يرقد في قاع القارب وهو بحالة جيدة ...

فتح « توم » الصندوق فوقع بصره على بعض أدوات عديمة القيمة ووجد تحتها شيئًا يشبه "ألبوم" الصور فتناوله بيده فإذا به كتاب مبسط في « الاقتصاد بدون فوائد » من مطبوعات هيئة مالية أو جمعية ادخار شعبية تسمى نفسها « Social Credit ».

دفع « توم » حب استطلاع شديد فجلس وبدأ يتصفح الكتاب ويقرأ بشغف .. وكلما قرأ زاد اهتمامه والتمع وجهه بضوء المعرفة التي ساقها الله إليه .. يا الله هذا شيء كان يجب أن نعرفه منذ وقت طويل : « النقود لا تكتسب قيمتها من الذهب الذي في البنك .. ولكن من السلع التي تشتريها .. من القوة الشرائية للنقود » ... وهذا الكتاب يعلمنا كيف نصنع النقود ببساطة .. ويتلخص السر كله في نوع من المحاسبة (مسك دفاتر) .. أرقام تُسمى أرصدة تُنقل من حساب شخص إلى شخص آخر تبعاً لحركة البيع والشراء، والمحصلة النهائية هي مجموع الإنتاج لا مجموع الديون .. فكلما زاد الإنتاج تزيد كمية النقود .. ولن يكون هناك في أي لحظة فوائد تدفع على إصدار النقود الجديدة .. ولا يُقاس التقدم – كما يدّعى ذلك البنكيّ الأفّاق – بحجم الدين العام، وإنما بإصدار أسهم متساوية لكل فرد .. وتنضبط الأسعار وفقًا للقوة الشرائية العامة بواسطة ما يُسمى بمعامل السعر Coefficient.

لم يستطع « توم » أن يكبح جماح نفسه فهب قائمًا وعاد مُهَرْوِلًا ليشارك زملاءه هذه الاكتشافات الباهرة .. وتحول "توم" بين يوم وليلة إلى معلم ناجح ، علّم إخوانه ما أفاء الله عليه به من فهم للاقتصاد الصحي المبرَّأ من الفوائد والربا ... !

قال لزملائه : استمعوا إليّ جيدًا .. هذا ما ينبغي أن نفعله دون انتظار للبنكيّ أو برميل

ذهبه وبدون التوقيع على ديون جديدة : سوف أفتح حسابًا باسم كل واحد منكم على ورقة مقسمة إلى عدة أنهر أو أعمدة .. في العمود الأيمن سأضع قيمة الأرصدة المضافة التي تُجمع إلى حساب كل عميل ، وفي العمود الأيسر سأضع حساب المبالغ التي تُخصم من حسابه .. كل واحد يريد مائتي دولار .. حسناً سوف نكتب ٢٠٠ دولار [رصيد دائن] في العمود الأيمن لكل واحد منكم .. فإذا اشترى « فرانك » سلعاً من « بول » بمبلغ عشرة دولارات فسوف نخصم عشرة دولارات من حساب « فرانك » وبذلك ينخفض رصيده إلى ١٩٠ دولاراً بينما يرتفع الرصيد الدائن لبول ليصبح ١١٠دولارًا، فإذا اشترى « جيم » من « بول » شيئاً بثمانية دولارات فسوف نخصم ٨ دولارات من حساب « جيم » ليصبح ١٩٢ دولارًا فقط .. بينما يرتفع رصيد « بول » إلى ٢٠٨ دولارًا.. وهكذا نستمر في نقل الأرقام من حساب شخص إلى شخص آخر بنفس الطريقة التي تنتقل فيه النقود من جيب شخص إلى جيب شخص آخر .. فإذا احتاج شخص ما إلى نقود ليتوسع في مشروعاته الإنتاجية نصدر له المبلغ المطلوب لأرصدة جديدة حتى إذا تمكنّ من بيع منتجاته نضيف المبالغ التي حصلها إلى رصيده الدائن .. وبنفس الأسلوب نعامل الأشغال العامة التي يقوم بها المجتمع ، تُدفع من أرصدة دائنة جديدة.. وبهذه الطريقة تزداد أرصدة العملاء شيئاً فشيئاً دون الافتئات على أرصدة الآخرين .. ومن ثم يستفيد كل واحد من التقدم الذي يحققه المجتمع ككل ، وهذا ما يُسمى بالأسهم الوطنية .. وبهذا الأسلوب تصبح النقود وسيلة للخدمة وليست ديونًا تقيّد الأعناق ...

استطاع كل واحد أن يفهم النظام المالي الجديد .. وفي اليوم التالي تسلم البنكيّ أوليفر رسالة وقعها الخمسة تقول : « سيدي الفاضل إنك بدون ضرورة ما قد أوقعتنا جميعًا في الديون والفوائد وقمت باستغلالنا أسوأ استغلال .. ولذلك لم نعد في حاجة إليك بعد اليوم في إدارة نظامنا المالي .. من الآن فصاعدًا سوف نحصل على كل ما نريد من نقود بدون ذهبك المخفيّ عن الأنظار وبدون ديون وبدون لصوصية .. إننا سننشئ على الفور نظامًا ماليًا جديدًا في هذه الجزيرة، وسوف تحل الأسهم الوطنية محل الدين الوطني العام .. فإذا أصررت على أن تحصل على نقودك فسوف نعيدها إليك كاملة ولكن بلا سنت واحد زيادة

.. لا فوائد [ولا يحزنون !] ...

وقع أوليفر في حيرة شديدة ، وحل عليه يأس مُقنط ، وهو يرى إمبراطوريته تنهار على رأسه .. تحطمت أحلامه كلها وضاع مستقبله .. فماذا يصنع ..؟ .. لم يعد الجدل مع هؤلاء الناس يُجدي .. لقد فهم الجميع اللعبة البنكية، فلم تعد للنقود والأرصدة الدائنة سرًا بالنسبة لهم .. لقد استهوت عقولهم فكرة الاقتصاد المتحرّر من الفوائد والربا وسوف تنتشر عقيدتهم بسرعة كبيرة على حساب فلسفتي الربوية .. فهل أطلب منهم الصفح والمغفر ..؟! هل أصبح واحدًا منهم..؟! .. أنا المُمَوِّل البنكي المبجل ؟!! .. لا .. لا يمكن أن أقبل بهذا ما حييت .. الأفضل لي أن أعتزلهم وأضع بيني وبينهم الحواجز قدر ما أستطيع ...

سقوط القناع الزائف :

لكي تحصّن الجماعة نفسها ضد أي مطالبات يقوم بها أوليفر في المستقبل قررت أن تحمله على أن يوقع على وثيقة يعترف فيها أنه قد استعاد كل ما كان يملك عندما وصل أول مرة إلى الجزيرة .. حصروا ممتلكاته وأثبتوها في الوثيقة : القارب والمجاديف، والمطبعة الصغيرة وبرميل الذهب ...

كان على أوليفر أن يدلّهم على المكان السري الذي أخفى فيه الذهب فاتجهوا إليه وأخرجوه من الحفرة التي دلهم عليها ، ولكن بدون ذلك الإجلال الذي أحاطوه به في المرة الأولى عندما نقلوه من القارب ، فقد علمهم كتاب « الاقتصاد بدون فوائد » احتقار الذهب ...

لعب الفأر في صدر خبير المعادن الذي كان يساعد في استخراج البرميل من الحفرة .. فقد شعر أنه أخف من أن تكون حمولته ذهبًا خالصًا وتشكك أن يكون الذهب مختلطًا بشيء آخر، ذلك إذا كان البرميل ممتلئًا .. فلما أفضى الرجل بشكوكه إلى أصحابه لم يفكر « فرانك » طويلًا وإنما هوى بفأسه على البرميل بضربة واحدة أطاحت بالغطاء وانكشف ما في البرميل .. وصاح الجميع : يا إلاهي .. أي ذهب هذا ...؟! .. ولا ذرة من الذهب .. كل ما في البرميل صخور .. مجرد صخور لا قيمة لها ..! ..

لم يستطع الرجال أن يتغلبوا على الصدمة المروعة : « لا تقل لنا أن هذا الأفّاق قد استطاع أن يخدعنا إلى هذا الحد .. هل كنا نحمل على أكتافنا رءوس خراف عندما طرنا

فرحًا وابتهاجًا لمجرد أن نطق باسم الذهب على مسامعنا .. هل رهنّا كل ممتلكاتنا في مقابل بعض أوراق تستند فقط على كمية من الصخور عديمة القيمة..! يا لها من سرقة مغلّفة بأكاذيب ..! .. عندما نفكر أن بعضنا قد عبس في وجه بعضنا الآخر، وأصبح كل واحد منا يكره أخاه ويرى فيه مصدر البلية التي أبتلينا بها ، الآن أصبحنا ندرك فداحة ما أوقعنا فيه هذا الرجل الشرير المزيف .. يا له من شيطان رجيم ..! » .

استشاط « فرانك » غضباً ورفع فأسه مرة أخرى .. ولكن قبل أن يهوى بها على رأس البنكيّ أوليفر كان قد أطلق ساقيه للريح واختفى في الغابة ...

* * *

عشرون سؤالا عن صندوق النقد الدولي

في إبريل سنة ٢٠٠٠م طرحت مجلة (مالْتِى ناشيونال مونيتور) عشرين سؤالًا حول صندوق النقد الدولي، وحاولت في إجاباتها تعريف القراء العاديين غير المخصصين بهذه المؤسسة في نشأتها وتكوينها ومهمتها، وآثارها في حركة الاقتصاد العالمي، والقوى التي تهيمن عليها وتوجه سياستها، كما حاولت المجلة إبراز دور الصندوق المدمر في اقتصاديات الدول النامية خلافاً لما هو مظنون وشائع في كتابات وتقارير خبراء الصندوق، ثم تستخلص في النهاية آراء وأفكار بعض المصلحين لعلاج هذه المؤسسة الهامة.

السؤال الأول : ما هي مهمة صندوق النقد الدولي .. ؟

أنشئ الصندوق سنة ١٩٤٤م لمهمة محدودة وهى المحافظة على سعر صرف العملات العالمية الذي تم الاتفاق عليه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبعد التخلي عن الغطاء الذهبي للنقود اعتبارًا من سنة ١٩٧١ تبنَّى صندوق النقد الدولي مهمة رئيسية جديدة وهى تقديم قروض مالية لمساعدة الدول المضطربة اقتصاديًا.

الذي يُقرض في واقع الأمر هو البنك الدولي ولكنه لا يفعل ذلك ما لم يسبقه موافقة من الصندوق، فكأن هذا الصندوق يقوم بدور حارس البوابة، ومن ثم على الدولة المقترضة أن تتوجه أولًا إلى الصندوق طلبًا لموافقته، ولكي يوافق الصندوق يضع شرطًا أساسيًا عليها وهو أن تتبنى سياسة « التعديل الهيكلي » .

الثاني : عرفنا إذن أن هناك علاقة ما بين البنك والصندوق فهل تغيرت هذه العلاقة مع مرور الزمن ؟ وهل تتشابك أو تتواكب مهمة الصندوق مع مهمة البنك..؟

مثل الصندوق أنشئ البنك الدولي أيضًا في سنة ١٩٤٤م وكان هدفه الأول هو إعادة بناء أوروبا بعد الحرب، ثم اتجه فيما بعد إلى هدف آخر وهو المساعدة في جهود التنمية في دول العالم الثالث.

وقد بدأ بتمويل مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق والسدود وتوليد الكهرباء واستخراج الفحم.. الخ.

وكانت هذه مثار جدل كبير لما خلّفته من آثار سلبية على البيئة والسكان الأُصليين والمجتمعات الريفية .. ابتداءًا من عقد الثمانينيات، ورغم استمراره في الإقراض لمشروعات البنية الأساسية تحول إلى نشاط جديد فقدم قروضًا على المشروعات الملتزمة بالتعديلات الهيكلية، ويذهب إلى هذا البند الآن ثلثا مجموع القروض.

وتحت ضغوط دولية كبيرة من دول العالم الثالث استجاب البنك مؤخرًا لتقديم إعفاءات طفيفة لأكثر الدول فقرًا بشرط أن تكون قد أخضعت نفسها لشرط (التعديل الهيكلي) سنوات عديدة.

الثالث : ما هي علاقة كل من الصندوق والبنك من ناحية بمنظمة التجارة العالمية (WTO) ..؟

الصندوق والبنك والمنظمة جميعًا يشاركون في الالتزام بمبدأ (التجارة الحرة) وربط الدول النامية بمنظومة الاقتصاد العالمي.. ومنظمة التجارة العالمية تطبق الاتفاقات التي تحكم التجارة العالمية، وتملك آليات ملزمة للدول في علاج المنازعات التجارية فيما بينها، وعادة ما تتصرف المنظمة مستقلة عن الصندوق والبنك.

ولكن في نوفمبر ١٩٩٩م أعلنت المنظمة مع البنك والصندوق أنها جميعًا قد عقدت اتفاقية تلاحم تعهدت هذه المؤسسات فيها بتنسيق أنشطتها المستقبلية .. غير أن هذه الاتفاقية – من ناحية – الممارسة العملية ليست مفهومة تمامًا ويلفها كثير من الغموض، وهناك مخاوف من أن يتبنى كل من الصندوق والبنك إملاءات هذه المنظمة ويدمجها في شروط الإقراض.

الرابع : كيف يصنع الصندوق سياسته..؟

يدير الصندوق مجلس إدارة يتألف من ممثلي الدول الأعضاء في الصندوق ذات الثقل الأكبر مع ممثلي دول أخرى تساهم بأكبر نصيب من الأموال في الصندوق، هذا المجلس يضع السياسة العريضة، ويوافق على القروض، ولأن أمريكا تعتبر أكبر المساهمين في تمويل الصندوق لها حق الفيتو على قراراته، ومن الناحية العملية تمارس وزارة المالية الأمريكية سيطرة هائلة على الصندوق حتى أن (نيويورك تايمز) وصفته بأنه (وكالة الولايات المتحدة

الأمريكية).

الخامس : إلى أي مدى يعتبر الصندوق منفتحًا على النقد أو الإسهام من الخارج..؟

.غم أن الشفافية عبارة طنانة تتردد بكثرة في دوائر التنمية فإن عمليات الصندوق تشوبها السرية إلى أبعد الحدود، وفى السنوات الأخيرة، وبعد أن كثر النقد الموجة من الدول النامية أصدر الصندوق نشرة متواضعة يعرض فيها باختصار سياسته.

أما وثائق الصندوق في عمومها فتظل محجوبة عن العالم الخارجي بحجة أنها أسرار تمس سيادة بعض الدول، بل إن موظفي الصندوق يفخرون بأنها محجوبة عن الأنظار المتطفلة.

كما أن الصندوق يرفض أي تدخل خارجي في السياسة التي يفرضها على الدول المقترضة خصوصاً ما يتعلق منها بالتعديلات الهيكلية.

السادس : رغم أن دافع الضرائب الأمريكي يساهم في تمويل الصندوق فأي نوع من الرقابة على الصندوق يمارسه الكونجرس وهو ممثل دافعي الضرائب..؟

غالبًا ما يُنظر إلى الصندوق على أنه يتبع الخطوط التي تحددها وزارة المالية الأمريكية، وقد أخفقت كل الجهود التي بذلها الكونجرس للتأثير على سياسة الصندوق، والمرة الوحيدة التي تدخل فيها الكونجرس عندما رفض توفير اعتمادات إضافية طلبتها وزارة المالية الأمريكية.

السابع : ما هو (التعديل الهيكلي) الذي يضعه الصندوق شرطًا أساسيًا للإقراض..؟

وهذا سؤال هام بل خطير!..

تشمل الإجراءات الأساسية في التعديل الهيكلي ما يأتي :

* خصخصة الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي تملكها الحكومة المقترضة.
* خصخصة الخدمات التي توفرها الحكومة.
* تخفيض حجم الإنفاق الحكومي.
* توجيه التنمية الاقتصادية للتصدير.
* تحرير التجارة والاستثمار.

* رفع فوائد البنوك.
* إلغاء الدعم عن المواد الاستهلاكية مثل الطعام والوقود والدواء.
* تخفيض الضرائب.

والفكرة الأساسية من هذه السياسة هي تقليص حجم ودور الحكومة في النشاط الاقتصادي والاعتماد كلية على قوى السوق فيما يتعلق بتوزيع الموارد والخدمات وإدماج الدول في منظومة الاقتصاد العالمي.

الثامن : ماذا تكسب الشركات متعددة الجنسيات من سياسة صندوق النقد الدولي..؟

التعديل الهيكلي يفتح الدول النامية للمستثمرين الأجانب على أسس أكثر تفضيلًا للشركات متعددة الجنسيات، وسياسة هذا التعديل تتطلب إزالة الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي كما تتطلب من الدول المقترضة إنتاج سلع للتصدير، وعادة ما تنتهي المؤسسات المملوكة للحكومات – تحت نظام التعديل الهيكلي – إلى ملكية الشركات العملاقة عن طريق الخصخصة، وعادة ما يكون البيع بأبخس الأثمان (وتلك بعض النتائج السلبية لتطبيق سياسة التعديل الهيكلي وليست بأسوئها).

التاسع : ماذا يفعل الصندوق للدول التي لا تستطيع مواردها تسديد أي شيء من ديونها المتراكمة؟..

لدى الصندوق برنامج يسمى (التعديل الهيكلي الميسّر) تحوّل فيما بعد إلى برنامج آخر باسم (تخفيف الفقر وتيسير التنمية) (PRGF) وبرغم الضجة التي صاحبت هذه البرامج فإن تخفيف الديون التي جاءت به مجرد إلغاء جزء طفيف من الديون عن دول بلغت من الفقر درجة لم يعد هناك أمل في قدرتها على تسديد ديونها الخارجية .. ويبقى الشرط الأساسي للتخفيف متمثلًا في أن تكون الدول المدينة قد طبقت التعديل الهيكلي لمدة ثلاث سنوات على الأقل.

العاشر : إذا كانت سياسة الصندوق بهذا السوء فما هو البديل إذن..؟

تقول المجلة ببساطة : البديل هو الإلغاء الفوري لديون البلاد الأشد فقرًا، وعلى الأقل

إلغاء أكبر جزء من ديون الدول الأخرى، ولابد من التغاضي هنا عن شرط التعديلات الهيكلية خصوصًا ما يتعلق بإلغاء دعم السلع الشعبية وتخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية.

كذلك يرى بعض النقاد ضرورة احترام النواحي الوطنية المختلفة في مسائل التنمية والإنتاج، بحيث لا يكون هناك روشتة علاج نمطية واحدة مفروضة من جانب الصندوق على جميع الدول المقترضة وهناك اتفاق متزايد بين دعاة الإصلاح والنقاد على المبادئ الآتية وضرورة إعطائها أولوية في التطبيق :

١- الأمن القومي الغذائي .

٢- الإصلاح الزراعي.

٣- العناية بإنتاج السلع اللازمة للاستهلاك المحلى.

٤- التأكيد على التوزيع العادل للثروة .

٥- التوجه إلى المشروعات الصغيرة .

٦- تدعيم أوضاع العمال واحترام حقوق العمل .

٧- وضع إجراءات تكفل الرقابة على مسلك رأس المال الأجنبي منعًا لتعريض السوق المحلى للتقلبات الدولية .

٨- إشراك المجتمع المدني في التخطيط للتنمية .

٩- المحافظة على دور أساسي للحكومات في التخطيط والتنظيم، والقيام بأنشطة اقتصادية تحقيقاً للصالح العام.

الحادي عشر : ما هي التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق التعديل الهيكلي..؟

تعترف المجلة بأن الصندوق بسياسته قد تسبب في فشل التنمية بالعالم الثالث ولم تستطيع الدول التي نفذت هذه السياسة أن تحقق أي نوع من النمو الاقتصادي حتى على المدى المتوسط.

والدول التي أفلحت بعض الشيء في العقود الأخيرة لم يكن بسبب تطبيق سياسة الصندوق بل بالتمرد على هذه السياسة، فقد أصرت على حماية بعض أجزاء حيوية من

اقتصادها وحافظت على دور نشيط لحكوماتها في التخطيط الاقتصادي وأبرز مثال على ذلك هو (ماليزيا).

وكدليل درامي على الفشل تسوق لنا بعض الدراسات المستقلة نماذج من الدول الأكثر انصياعًا لتوجيهات صندوق النقد الدولي وكيف انتهت فيها التنمية إلى فشل ذريع، وتقع معظمها في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وقد عرضت هذه الدراسات للآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة في هذه المناطق.

الثاني عشر : كيف بدأت الأزمة الاقتصادية الآسيوية سنة ١٩٩٧ وكيف كانت استجابة الصندوق..؟

كان الانهيار الاقتصادي في أكثره متمثلًا في كوريا الجنوبية وتايلاند وماليزيا وإندونيسيا، والسبب الأصلي كان هو الاعتماد الكبير على القروض ذات الأجل القصير، وعندما تبدّى للمستثمرين أن المشروعات الخاصة لن تستطيع الوفاء بالتزاماتها في تسديد الديون في موعدها اضطربت أسواق العملات العالمية وأسرع تجار العملة إلى تحويل أموالهم من النقد الآسيوي إلى دولارات، فانهارت العملات الآسيوية فجأة وأصبح تسديد الديون أكثر صعوبة، والعجيب أن الصندوق قد عامل هذه الأزمة بنفس الأسلوب الذي دأب عليه مع الدول الأخرى المدينة رغم وجود فروق جوهرية بين الأوضاع هنا وهناك، فالدول الآسيوية مثلًا لم تكن تعاني من عجز في موازناتها المالية، ومع ذلك فرض عليها الصندوق تقليص الإنفاق الحكومي، وقد ساعدت هذه السياسة على وضع مزيد من القيود على حركة الاقتصاد، وأدت إلى فشل ذريع وقد اضطر الصندوق بعد ذلك إلى الاعتراف بفشله في آسيا.

لقد تميزت ماليزيا – وسط هذه الأزمة – بموقف حاسم إذ رفضت مساعدة الصندوق ورفضت نصائحه فبدلًا من مزيد من فتح اقتصادها، وضعت ضوابط على رأس المال الأجنبي في محاولة لتجنب المضاربة بعملتها الوطنية، وعلى الرغم من أن خبراء الصندوق سخروا من هذه الإجراءات في أول الأمر، إلا أنهم اضطروا في النهاية للاعتراف بنجاحها وبذلك أفلتت ماليزيا من الانهيار بينما كانت مثيلاتها الآسيويات تنحدر إلى الهاوية.

الثالث عشر : هل أدت الأزمة المالية سنة ١٩٩٧ - ١٩٩٨م إلى تحول في النقاش حول سياسات التعديل الهيكلي في العالم الثالث..؟

كان تصرف الصندوق موضع نقد شديد حتى من جانب الاقتصاديين التقليديين وأدى هذا النقد الواسع إلى فقدان الصندوق لمصداقيته.

الرابع عشر : ماذا كانت آثار الأزمة المالية الآسيوية على بلاد مثل تايلاند وإندونيسيا وهل ساعدت سياسة الصندوق هذه الدول..؟

لقد أدّت هذه الأزمة إلى كارثة إنسانية على أوسع نطاق، حتى في كوريا الجنوبية التي بلغ دخلها القومي مستويات أوروبية، بلغت البطالة أرقامًا قياسية وفقد العمال وظائفهم وكرامتهم مما جعل بعض المعلقين يطلقون على هذا الوضع المأساوي، (جرائم قتل ارتكبها الصندوق) وكان أثر الأزمة في إندونيسيا أوضح وأكبر فقد ارتفعت نسبة الفقر وانخفض الدخل القومي بمعدلات كبيرة .. وتفاقمت أزمة الغذاء في البلاد حتى أن الرئيس (حبيبي) كان يحث المواطنين على الصيام يومين في الأسبوع ولم يكن لأكثر الناس في هذا خيار آخر.

الخامس عشر : ماذا كان دور صندوق النقد الدولي في روسيا..؟

تحتاج روسيا إلى حديث مستقل فإن فشل الصندوق في إنقاذ روسيا من أزمتها الاقتصادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي له أبعاد درامية المدى، ورغم أنه خصص لها قروضًا هائلة بلغت ٢٣ مليار دولار .. برغم ذلك لم يشأ الصندوق أن يعترف بأخطائه الفاحشة في روسيا وإنما نُسب الفشل إلى الاعتياد سبعين سنة على التخطيط المركزي وإلى عدم التطبيق الكامل لسياسة الصندوق.

السادس عشر : كيف أثرت برامج الصندوق على العمال..؟

يقول (جوزيف ستيجلز) وهو اقتصادي اعتزل وظيفته في البنك الدولي : "إن الصندوق ينظر إلى العمال باعتبارهم سلعة من السلع، وقد أكد دائمًا فكرة (مرونة العمالة) وهذا يعنى حرفيًا تسهيل طرد العمال ومن ثم سعى لدى الحكومات في الدول النامية لإلغاء القوانين المقيدة لطرد العمال من أعمالهم في الحكومة أو القطاع الخاص، كذلك مارس

الصندوق ضغوطًا على حكومات العالم الثالث للاستغناء عن موظفيها لخفض الإنفاق الحكومي، يفعل الصندوق هذا وخبراؤه يعلمون أن هؤلاء الموظفين ليس أمامهم فرص أخرى للعمل خارج الحكومة ..."

وينظر الصندوق إلى معاشات العمال باعتبارها شيئًا منكرًا وباهظ التكاليف وبالتالي دأب على حث الدول في العالم الثالث على تخفيض المعاشات بل حث بعض الدول على تقليص الحد الأدنى للأجور.

السابع عشر : إلى أي مدى يهتم الصندوق بشئون البيئة ضمن سياسة التعديل الهيكلي..؟

يدعى الصندوق أنه ترك شئون البيئة للبنك الدولي، ومن الناحية العملية يسمح الصندوق بقروض لمشروعات لها تأثيرات سلبية خطيرة على البيئة، والبنك من جانبه لم يهتم حتى بوضع مؤشرات إرشادية للمشروعات فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة.

وقد لخصت جماعة أصدقاء الأرض آثار سياسة التعديل الهيكلي على البيئة وأبرزت دور الصندوق في الضغط على الحكومات للتركيز على تخفيض العجز في الميزان التجاري، والحكومات المأزومة تلهث وراء نصائح الصندوق فتهمل قوانين البيئة، وتسمح بالمخالفات البيئية على أوسع نطاق، وبانصياعها في تخفيض الإنفاق الحكومي يجعل هذه الحكومات عاجزة عن الإنفاق على مشروعات تحسين البيئة.

الثامن عشر : ما هي لجنة ميلترز وماذا قالت..؟

أنشئت هذه اللجنة بالكونجرس الأمريكي سنة ١٩٩٨ بميزانية بلغت ١٨ مليون دولار، وأسندت إليها مهمة مراجعة عمليات البنك والصندوق الدوليين وإصدار توصيات بشأن إصلاحهما، وقد وافقت اللجنة بالإجماع على أمرين :

١- أن ديون ٤١ من أكثر الدول مديونية يجب إلغاؤها.

٢- أن الصندوق لابد أن يتلاشى ...!

التاسع عشر : هل يؤثر التعديل الهيكلي على الاقتصاد الأمريكي رغم أن أمريكا نفسها لا تخضع لهذا النظام..؟

تحت سياسة التعديل الهيكلي على إنتاج سلع للتصدير تصلح للأسواق الأمريكية وأسواق الدول الغنية الأخرى ولا يشجع الصندوق ولا البنك على التجارة الإقليمية، وهو بهذا الموقف يضع الدول في وضع المنافسة فيما بينها لكي تنتج سلعًا بأقل تكلفة ممكنة في العمالة، وبالتالي هناك ضغوط مستمرة لتقليص أجور العمال في العالم الثالث، وفي المقابل هناك عمليات استغناء عن العمالة في الدول الغنية خصوصًا في الشركات المنتجة لنفس السلع المستوردة من العالم الثالث كما في شركات النسيج والصلب.

العشرون : ماذا يجب على الكونجرس أن يفعله لإلغاء أو إصلاح الصندوق والبنك الدوليين..؟ وماذا ينبغي للصندوق عمله لدعم التنمية في العالم الثالث..؟

هناك كلام كثير في هذا المجال ووجهات نظر مختلفة تتلون وفقًا لاهتمامات أصحابها فدعاة حماية البيئة يركزون على ضرورة أن يعمل الصندوق على المحافظة على البيئة، ودعاة العدالة الاجتماعية يرون ضرورة أن يلتفت الصندوق والبنك إلى مشكلة الفقر بجدية، ويرى آخرون ضرورة فك الارتباط بين الإقراض والهيكلة، كما يرى آخرون ضرورة إلغاء ديون الدول الفقيرة.

ولكن البعض لا يرى أي أمل في إصلاح الصندوق، ويحث على البحث عن وسائل وإجراءات تلجم الصندوق والبنك حتى لا يمتد أثرهما المدمر إلى سياسات التنمية في دول العالم الثالث.

أقول : إذا استطاع هذا المقال فقط أن يزيل هالة القداسة التي تحيط بالصندوق والبنك الدوليين فقد حقق جانبًا هامًا من أهدافه، وإذا استطاع أن يجعل الحكومة أقل انصياعًا لهاتين المؤسستين وأكثر استمساكًا بكرامتها وكرامة شعبها وأكثر تمردًا على نصائحه المدمرة فهو مقال ناجح.

إن الديون التي يدفع إليها الصندوقُ الدولَ دفْعًا هي ديون ملغمة، وهي كارثة لمن ابتلى بها .. وليس لها من دون الله كاشفة!!..

* * *

عصر الشركات العملاقة والحكومات الهزيلة

يشيع هذه الأيام على ألسنة الكُتّاب وأقلامهم عبارة (زواج السلطة والثروة) وصفًا لظاهرة جديدة تبدو تجلّياتها عندنا في المجالات التالية :

أولا : وجود رجال أعمال في قمة السلطة يشغلون مناصب في الحكومة وفى الحزب الحاكم .. ليس لهم رصيد معروف في العمل السياسي ولا خبرة في إدارة شئون الدولة .. ولا انتخبهم أحد ، أقصد على وجه التحديد أنهم لا يستندون إلى رصيد شعبي ، فلم يمرّوا بتجربة انتخابات حرّة ، ولا حتى مزوّرة كما هو الحال السائد ..

ثانيا : على نقيض كل التصريحات الحكومية المتكررة من أن الدولة معنية كل عناية برعاية مصالح أصحاب الدخل المحدود .. وأنها دائبة العمل على وصول الدعم الشعبي لمستحقّيه .. إلى آخر هذا الكلام الفارغ من المعنى .. على نقيض ذلك كله نشهد يوما بعد يوم أن القوانين والقرارات التي تصدر من الحكومة ومن مجلس برلمانها ، كلها قوانين وقرارات لخدمة فئة قليلة من الأثرياء ورجال المال والأعمال الذين يملكون السلطة الحقيقية في هذه البلاد .. هذه القوانين والقرارات (واجبة التنفيذ) تعمل عملا مزدوجا على طول الخط : فهي نعمة سابغة على الأغنياء : حيث تعمل على تراكم الثروة في أيديهم وتزيدهم قوة على قوتهم.. وفى نفس الوقت تمتصّ فُتات الثروة الوطنية من أيدي الفقراء فيزدادون فقرا على فقرهم ، وتحيل كل يوم مزيدا من أبناء الطبقة المتوسطة الذين رضوا بالستر في العيش زمنا طويلا إلى فئة الفقراء، قد تبدّدت مرتّباتهم ومكاسبهم من أعمالهم الصغيرة بين غلاء مواد الطعام والدواء والعلاج والدروس الخصوصية.

وذلك في ظل منظومة سياسية واقتصادية نجحت في زحفها التدريجي على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية حتى انهارت جميعا .. عبقرية هذه المنظومة أنها تجنّبت إصدار قرارات أو قوانين بإلغاء مجانية التعليم أو العلاج مثلا حتى لا تضع نفسها في صدام مباشر مع الشعب .. إنما تخلّت عن مسئوليتها وتركت هذه الخدمات تنحطّ وتتدحرج حتى وصلت إلى قاع الإهمال والعدم .. ولم يعد هناك خيار آخر أمام الناس إلا الدروس الخصوصية من أول درجة في السُلّم التعليمي حتى آخره بدون استثناء .. ومن أراد أن يلتمس

العلاج وهو قادر على تكاليفه فليفعل .. وإلا فمن واجبه أن يفكّر ألف مرة في تكاليف العلاج والدواء ، فقد يُؤثر تحمّل المرض إلى أن يتغمّده الله برحمته .. وأعتقد (بدرجة من اليقين معزّزة بالشواهد) أن هذا هو الذي يحدث كل يوم في بيوت كثرة من أبناء الطبقة التي كانت متوسّطة في الماضي.. !! أرجو أن أضيف هنا ملحوظة ربما مرّت علينا دون أن نلحقها بسياقها الصحيح : إنها تتعلّق بالإعلان (من وقت لآخر) عن إنشاء فرع موازٍ من فروع الدراسة بالجامعة تُدرّس فيه نفس المواد باللغة الإنجليزية (بالمصروفات).. يحدث هذا في إطار مناخ إعلامي يروّج لفكرة أن هذا هو الصراط المستقيم نحو جنة الوظيفة في الشركات الأجنبية الزاحفة ذات المستقبل الزاهر في مصر .. ألا ترى معي أن هذا مؤشر على تقليص دور التعليم الجامعي العام والحط من قيمته وجدواه .. ؟ ألم يكن من الأفضل مثلا معالجة مشكلة المجانية بشفافية أكبر ومصارحة أكثر واستنهاض همم وقدرات وأفكار المفكرين المخلصين من أبناء هذه الأمة لإيجاد حلول مبدعة لمعضلة التعليم المنهار والمجانية التي ظلّت شوكة في حلق النظام .. فلا هو قادر على ابتلاعها ولا هو قادر على أن يلفظها .. بل ترك شأن التعليم يتدهور من سيئ إلى الأسوأ ..ثم أطلق يد التعليم الخاص بنزعته التجارية والتعليم الأجنبي بأجندته الخاصة ليشكل عقول قادة المستقبل من أبناء هذه الأمة على هواه ...؟!! لاحظ أن فقراء هذا المجتمع ومتوسطي الحال فيه ليس لهم مكان في هذه المنظومة التي تفوق تكاليفها كل خيال ... !

وهكذا تتسع الهوّة دائما بين أصحاب الثراء الفاحش القادرين على شراء كل شيء حتى الذمم والضمائر، وبين الأغلبية الساحقة من الفقراء المسحوقين ومن أبناء الطبقة المتوسطة المتآكلة و المقهورة .. والمعادلة المفروضة هنا واضحة الدلالة إلى حد مذهل .. فنحن نعلم من دراسة التاريخ ومن الخبرة الطويلة والعميقة أن أبناء الطبقة المتوسطة كان منهم دائما القيادات الثورية التي استطاعت حشد الشعوب للمطالبة بحقوقها في الحرية والعدالة والمساواة .. والمشاركة الفعلية في إعادة توزيع الثروة وفى إدارة شئون بلادهم عن طريق الانتخابات الحرّة .. والتمثيل في المجالس البرلمانية لمراقبة عمل الحكومة وتصحيح مسارها ونزع الثقة منها إذا اقتضت الضرورة ذلك ..

وما أظن أنني بتقرير هذه الحقائق البديهية أضيف إلى معرفة القارئ معلومة غائبة عن ذهنه .. ولكن الجديد هنا ربما هو أنني أزعم أن هذه المعادلة مقصودة قصدا وصادرة من جهات تخطيط أعلى من السلطات المحلية التي نراها وأكثر ذكاء منها .. وفى نفس الوقت لا يهمها مصلحة هذا الوطن ولا تقدمه ولا استقراره على المدى المتوسط أو البعيد .. بل أزعم أنها لا تعبأ حتى بمصلحة هذه النخبة الحاكمة السعيدة بنهب الثروة واغتصاب السلطة .. وهى لا تدرك أن خطاها تتسارع نحو حالة من الفوضى والانهيار الأكيد .. حيث تتربص بالجميع قوى عالمية أخرى تهبط من الجبال عندما تظلم الدنيا ويدلهمّ ليل الفساد والطغيان ويبدأ الانهيار الشامل .. تهبط هذه الغيلان لتحصد الثمار الناضجة وتستولي على كل شيء .. ولن يدرك فرعون الحقيقة إلا في لحظة الغرق فيصيح صيحته التاريخية : لقد آمنت .. ! ويأتيه الرد الأزلي من خلف الحجب : ﴿ ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس : ٩١] .

لست معنيا بالحديث عن غيلان الأساطير وقصص الأطفال ولكنى أتحدث عن غيلان القرن الواحد والعشرين .. غيلان حقيقية قررت أن تستولي على كل شيء في هذا الكوكب الأرضي وان تستعبد الشعوب وتسخّرها في خدمة نهمها للثروة والسلطة.. وتجعل من النخب الحاكمة في هذا العالم مجرد خدم يطيعون الأوامر .. يسخّرون شعوبهم بالقوانين والإجراءات القمعية لخدمة سيد العالم .. ويتعبدون له في محراب العولمة .. غيلان هذا العصر هي الشركات العملاقة التي صنعت عندنا بؤرا سرطانية لتركيم الثروة تحت أسماء أشخاص نجهل عن تاريخهم كل شيء .. ثم فوجئنا بهم يملكون كل شيء .. يحتكرون الثروة والأرض والموارد والسلطة .. كل هذا في بضع سنين .. ومع ذلك فهذه هي المرحلة الأولى فقط .. أما المرحلة التالية فهي مرحلة الطوفان .. ما لم يتداركنا الله برحمة من عنده ...!

الشركات العملاقة :

الشركة المعنية هنا هي الشركة المساهمة .. وهى مؤسسة اقتصادية ضخمة ذات تركيبة خاصة، تحكمها مجموعة من القواعد، ولها قانون خاص يحدد وجودها وصلاحيتها وأوجه نشاطها .. ولها هدف محدد هو السعي بكل وسيلة لتحقيق أقصى قدر من الربح

لحملة الأسهم فيها.. فأين هي المشكلة إذن ..؟

هذا النوع من الشركات (بلا استثناء)، وبحكم تصميمه وقانونه الخاصّيْن قد أثبت تاريخيًا وفي مجال الممارسة العملية أنه خطر على المجتمعات وعلى البيئة .. وأنه قد تسبب – ولا يزال – في كوارث كثيرة وخطيرة على حياة البشر بل على حياة الكوكب الأرضي برمّته .

وهذا ما دفع أحد كبار رجال القانون إلى اعتبار الشركة المساهمة كائنًا شاذًّا يتميز بسلوك مَرضيّ بالغ الخطورة ، وليس هذا كلام ناشط يساري ولا متحمس من أنصار البيئة ، بل كلام أستاذ القانون بجامعة « بريتش كولومبيا » ومفكر مشهور .. إنه « جوئل باكان » الذي خصّص لهذا الموضوع كتابا كاملا .. فقد أدرك في وقت مبكر حقيقة السلوك الخطر للشركات ، ورأى أن هذا السلوك قد أثار كثيرا من الإشكالات والتساؤلات ، ولذلك يحاول في هذا الكتاب الإجابة على هذه التساؤلات : كيف أصبحت الشركة بهذه القوة الغاشمة .. ؟ ما طبيعة هذه الشخصية الباثولوجية ..؟ وكيف تؤثر بنفوذها وقوتها الطاغية على البيئة والمجتمعات والحكومات ..؟ لابد أن نقرر من البداية أن المؤلف معنيّ بصفة خاصة بالشركات الأنجلو أمريكية فهي أكبر الشركات العالمية وأكثرها قوة وهى التي جاءت العولمة لتنشر آثارها المدمرة فيما وراء حدودها الوطنية ...

النشأة والتطور :

يرجع ظهور الشركات المساهمة لأول مرة في بريطانيا إلى القرن السادس عشر الميلادي وهي غير الشركات التي سادت قبلها ، وكانت تقوم على أكتاف عدد قليل من الناس جمعهم معًا الولاء الشخصي والثقة المتبادلة ، فوضعوا أموالهم في صندوق واحد لإنشاء شركة يملكونها ويديرونها بأنفسهم .. أما الشركة المساهمة فهي نمط آخر .. الملكية فيها منفصلة عن الإدارة بمعنى : أن هناك مجموعة من المديرين يقومون بإدارة الشركة بينما مجموعة أخرى من حملة الأسهم هم الذين يملكونها .. وهذه التركيبة العجيبة بطبيعتها معرضة للفساد وتفريخ الجرائم، كما يعتقد كثير من المفكرين والباحثين .. ويُضرب على هذا مثالاً واحدة من أقدم الشركات الإنجليزية للنقل البحري التي أنشئت عام ١٧١٠م وجعلت نشاطها في أمريكيا الجنوبية .. كانت تعمل في تجارة الرقيق ولكنها

زعمت لحملة الأسهم أنها تورّد الجبنة الشستر والشمع والمخلل وغير ذلك من السلع الإنجليزية الرخيصة، وتعود محملة بمكاسب هائلة من الذهب والفضة ..

وباختصار شديد : انهارت الشركة بسبب الفساد والكساد والطاعون ، وتبخرت أموال المساهمين في غمضة عين ، فتفجرت ثورة عنيفة في « وست منستر » حي الإدارات الحكومية والمال بلندن .. وقتل أحد حملة الأسهم مدير الشركة مما اضطر الملك للعودة مسرعًا إلى لندن من رحلة كان يقوم بها ، حيث عقد البرلمان الذي استدعى رؤساء الشركة وحاكمهم ، وأصدر في النهاية قانونًا يجرّم إنشاء شركة مساهمة .. منذ هذا التاريخ وعلى مدى ثلاثمائة عام تالية ظلت الشركات تحشد قوى كبيرة رفعتها فوق سلطة الحكومات .. وهكذا تحولت الشركات المساهمة التي استطاعت الحكومة الإنجليزية إلغاءها بجرة قلم سنة ١٧٢٠ إلى كائن خرافي بالغ الشراسة يسيطر على الحكومات والمجتمعات ...

فكيف تمكنت الشركات من قوتها الهائلة التي أصبحت تمتلكها الآن..؟

أصحاب رءوس الأموال تحت غواية الدعاية بحصد أرباح بلا حدود كان يدفعهم إلى المال نهم غير محدود .. ولكن عائقًا قانونيًا كان يحد من قدرة الشركات على اجتذاب مزيد من حملة الأسهم .. ذلك لأن القانون القديم للشركات كان يعتبر حملة الأسهم مسئولين عن أخطاء إدارة الشركات وديونها ، فإذا صدر حكم بتسديد هذه الديون وقع الغُرم على حملة الأسهم ، لا بسبب فقدانهم لقيمة الأسهم فقط وإنما قد يخرجون من كل ما يملكون من مال وعقارات أخرى حتى يتم تسديد ديون الشركة .. فماذا فعلت الشركات ..؟ ظلت تضغط على الحكومات لاستصدار قانون (المسئولية المحدودة) الذي بمقتضاه يصبح حملة الأسهم غير مسئولين عن أخطاء الشركة وديونها إلا في حدود ما يملكون فيها من أسهم ...

منذ هذه اللحظة من عام ١٨٩٨م بدأت تتدفق على الشركات الأمريكية أموال طائلة .. كما تدفق عليها حملة الأسهم من كل مكان .. وشهدت السنوات الست التالية عصر الشركات المساهمة العملاقة التي تقلص عددها خلال عمليات اندماج كبرى .. وخلال القرن العشرين تضاعف عدد حملة الأسهم من عشرات الألوف إلى مئات الألوف من الأفراد المساهمين ...

وهنا تظهر مشكلة أخرى : وهى أن هذا العدد الهائل من هؤلاء البشر ليس لهم أي تأثير على القرارات التي تصدرها إدارة الشركة باسمهم .. لماذا ..؟ لأنهم أفراد مبعثرون في مواقع متباعدة لا رابطة بينهم .. أصبحوا شخصيات مجهولة .. تبددت قوتهم وأصبح من المستحيل عليهم أن يتصرفوا تصرفًا جمعيًا .. هذا الوضع كان من شأنه أن يطلق يد رجال الإدارة في اتخاذ القرارات والسيطرة على هذه الشركات سيطرة مطلقة ...وقد أدّى هذا الوضع إلى بروز مشكلة قانونية وهي : من المسئول عن سلوك الشركة خصوصاً أنه قد أصبح من الصعب الإشارة إلى شخص بعينه باعتباره مسئولًا عنها .. ؟ ولأن القرارات تُتخذ بشكل لا يمكن معه تحديد شخص بعينه مسئولًا عنها فنحن أمام مأزق حقيقي .. فما المخرج من هذا المأزق ..؟ لقد قرر المشرّعون أن الشركة المساهمة « شخصية اعتبارية » ومن ثم فهي مسئولة عن نفسها أمام القانون والمحاكم . يعنى أصبحت الشركة المساهمة كما قال أحد أساتذة القانون سنة ١٩١١ : (كائنًا حرًا مستقلًا أمام القانون) ...

ويعلق جوئيل باكان على ذلك قائلاً : « أي كائن بشع غريب هذا الذي لا قلب له ولا عاطفة ولا قدرة على التعبير عن المشاعر الإنسانية ولا الإحساس بمشاعر الآخرين .. !! » .

فلما أدرك الناس هذه الحقيقة تزايدت عندهم مشاعر الخوف والكراهية ، واتضح للشركات أنها بحاجة ماسة إلى أن تصطنع وجهًا إنسانيًا تستدرّ به محبة الناس ، ومن ثم اتجهت الحملات الإعلانية[لشخْصنة الشركة في أعين الجماهير].. وعكست الشركات صورتها في الإعلام باعتبارها كائنات خيّرة ذات (مسئولية اجتماعية) ...

ولكن ككل دعاية أمريكية : تمضى الصورة الإعلامية في طريق وتسلك المؤسسة صاحبة الصورة في طريق آخر متناقض مع هذه الصورة الوردية .. وظل أثر الشركات في استغلال البشر والإضرار بالمجتمع محسوسًا متفاقمًا حتى عام ١٩٣٤م عندما جاء الرئيس « فرانكلين روزفلت » بسلسلة من القوانين والإجراءات عرفت باسم (العهد الجديد) NewDeal ليضع حدًّا لهذا الغول المفترس ...

والعهد الجديد عبارة عن مجموعة من الإصلاحات والإجراءات التنظيمية المتكاملة استهدفت التغلب على الكساد الاقتصادي الذي عم في تلك الفترة .. وإعادة الحياة الصحية

للاقتصاد المريض نتيجة للحريات المفرطة والصلاحيات غير المحدودة التي كانت تمارسها المؤسسات الاقتصادية على نطاق واسع ...

وظل تأثير العهد الجديد ملموسًا حتى انحسرت موجته تمامًا سنة ١٩٨٠ في عهد الصديقين : رونالد ريجان الأمريكي ومسز ثاتشر البريطانية ، وبدأت الحكومات الغربية تحذو حذوهما بإطلاق حرية الشركات ، التي ألزمت الحكومات بالتخلي عن دورها في توجيه الاقتصاد الوطني .. وعدم اللجوء إلى القوانين والإجراءات التي تستهدف تنظيم عمل الشركات أو الرقابة عليها .. بل فرضت على الحكومات التوسع في خصخصة القطاع العام .. وتخفيض سقف الإنفاق الحكومي .. بحجة معالجة التضخم المالي ...

وهكذا بحلول التسعينيات من القرن العشرين كان المناخ مهيئًا تماما لتتربع فكرة (حرية السوق على عرش الاقتصاد)، وأصبحت الليبرالية الجديدة هي إنجيل الاقتصاد العالمي .. وقد دعم سطوة الشركات العملاقة ما حدث من تقدم هائل في تكنولوجيا المواصلات والاتصالات، وأصبحت أكبر خطر يهدد الحكومات ، خصوصًا بعد ظهور الشركات متعددة الجنسيات أو عابرة القارات (كما يسمونها) .. فلم يعد لها مكان ثابت يمكن تعيينه أو التصويب عليه .. لقد أفلت الجِنِّيُّ ذو القوة الخارقة من القمقم وحلّق في سماء العولمة ، وأصبح الكوكب الأرضي كله مجالًا لنشاطه ينزل في أي مكان منه حيث يشاء وينطلق منه منتقلًا إلى بلد آخر متى شاء بلا حدود ولا قيود.. فقد هيّأت له الحكومات المحلية حرية الحركة بواسطة مجموعة من القوانين والإجراءات الاقتصادية أطلقت عليها صفات وأسماء ذات رنين وبريق تحت شعار (جذب الاستثمارات الأجنبية) .. وقد ارتكبت الحكومات تحت هذا الشعار جرائم لا حصر لها في حق الاقتصاد الوطنيّ وفى حق شعوبها لا مجال هنا للخوض فيها ...!

المسئولية الاجتماعية على المحكّ :

تزعم الشركات العملاقة أنها قادرة على تنظيم نفسها بنفسها وليست في حاجة إلى حكومات تنظّمها ، وتفاخر بمبادراتها الاجتماعية والبيئية وأن لديها أقسامًا وخبراء لتنفيذ ومراقبة برامجها في المسئولية الاجتماعية .. وانطلقت حملات دعائية في التليفزيونات تهلل

وتبارك لظهور فجر عصر جديد أصبح فيه للشركات دور فاعل في رعاية المجتمع والحفاظ على بيئة نقية وصحية .. فهل لهذا الضجيج من حقيقة تسانده على أرض الواقع ..؟ وهل يمكن أن يكون لهذا الكلام أي مصداقية ..؟

لابد أن يعلم القارئ أن القانون يجرّم أي سلوك للإدارة يناقض تعظيم أرباح حملة الأسهم .. وليس للمديرين أي حق أو سلطة قانونية لاستهداف أي أعمال خيرية.. ولم يجد رجال الإدارة مخرجًا من هذا المأزق إلا بالاعتراف بالحقيقة وهي أنهم بممارسة المسئولية الاجتماعية المزعومة إنما يسعون بعملهم هذا لتعظيم أرباح الشركة : أولا بما يكسبون من دعاية .. ثم بما يحصلون عليه من تخفيضات ضريبية نظير هذه الأعمال الخيرية .. بذلك تبقى الشركة محتفظة بجوهرها ، كائنًا جشعًا أنانيًا..[فهي شخصية سيكوباتية من طراز مروّع] ...

من أمثلة ذلك شركة فايزر التي كانت ترسل دواء مجانيًا لبعض دول أفريقيا لعلاج مرض « التراكوما » الذي يتسبب في حالات كثيرة من فقد البصر .. ولكن لا تخسر الشركة بهذه التبرعات شيئاً .. بل تكسب أضعاف ما تنفق من ناحيتي الدعاية والضرائب كما أشرنا .. فإذا نظرنا إلى الحقيقة من زاوية أخرى لرأينا الوجه القبيح لشركات الأدوية العالمية .. فهذه الشركات تملك أموالًا طائلة ولديها مراكز أبحاث متقدمة ونخبة كبيرة من العلماء.. وتستطيع لو أرادت أن تطوّر أدوية جديدة لبعض الأمراض القاتلة التي تحصد ملايين البشر كل عام في بلاد العالم الثالث ، مثل أمراض السل والملاريا والإيدز والسرطان .. ولكنها لا تفعل ، والسبب المُعلن هو أن تكاليف استخدام أدوية جديدة تفوق العائد منها ، حيث أن ٨٠٪ من سكان العالم الذين يعيشون في هذه البلاد الفقيرة يمثلون ٢٠٪ فقط من سوق الدواء العالمي ، أما الدول الغنية على قلّتها فإنها تمثل ٨٠٪ من سوق الدواء ، ولذلك تُطوّر الشركات لهذه البلاد أدوية لعلاج أمراض الترف مثل الصلع والعقم والعنّة. بل إن تطوير أدوية جديدة لعلاج الاضطرابات النفسية لحيواناتهم المنزلية لها أولوية فوق أدوية المرضى في العالم الفقير ...!!

الشخصية السيكوباتية :

سوف يلاحظ المراقب المحلل أن الدعاية الواسعة للشركات العملاقة لتحسين صورتها والكلام عن (المسئولية الاجتماعية) هو في الحقيقة كلام في الهواء .. ودعايات مبالغ فيها لا

تغير الطبيعة الجوهرية لهذه الشركات في سباقها المحموم لتكديس الثروة وعدم المبالاة بحياة البشر أو معاناتهم . وفي هذا تتجلى الشخصية الحقيقية للشركة فهي كائن سيكوباتي غير سويّ يتّسم بكل الخصائص المميزة للشخصية السيكوباتية كما يعرفها علماء النفس ...

ويوضح لنا « روبرت هير» أستاذ علم النفس في دراسة له هذه الحقيقة عندما يستعرض قائمة لِسِماتِ الشخصية السيكوباتية في تطبيقها على سلوك الشركة فيقول : تتمحْور الشركة حول مصالحها الأنانية فقط .. تمامًا كما يفعل الشخص السيكوباتي .. وسنجد تماثلًا مذهلًا في جميع السمات السيكوباتية الأخرى كلما تعمقنا في دراسة سلوك الشركة : الإفراط في تقدير قيمة الذات (نحن الأفضل .. نحن رقم (١).. عدم القدرة على التقمّص العاطفي ، أو الشعور بمشاعر الآخرين وآلامهم.. اتجاهات مدمرة ضدّ اجتماعية .. عدم القدرة على الشعور بالندم .. حتى عندما تعبر عن أسفها فإن عبارات الندم تخلو تمامًا من بطانتها الوجدانية .. فهي مجرد كلمات جوفاء لا تعبر عن ندم جُوّاني حقيقي .

ومحاولة الشركة أن تنتمي إلى الجماهير إنما تسلك سلوك السيكوباتي في محاولة انتمائه إلى الآخرين بطريقة سطحية .. فهي تستخدم الكلمات المحببة كنوع من المهارة اللغوية التي يجيدها السيكوباتي (النصّاب) عادة .. إنها تستخدم نفس القناع لتخفي حقيقتها العفنة ... لعل أبرز مثال على هذه البلادة الشعورية ما ترتب مؤخرًا على زيادة أسعار المواد الغذائية من انتشار الجوع والمعاناة في بلاد العالم الثالث وموقف اللامبالاة الذي تتخذه هذه الشركات .. وتتابعها فيه الحكومات المحلية الخاضعة لنفوذ هذه الشركات ... !!

إنرون كنموذج للشخصية السيكوباتية :

كانت شركة « إنرون » من شركات الطاقة في الولايات المتحدة .. ظل يُضرب بها المثل في احتضانها للمسئولية الاجتماعية .. ودأبت كل عام على تضمين تقاريرها السنوية برامجها في المسئولية الاجتماعية التي أنجزتها ، وتعهدت بالعمل الجاد على خفض تسرب الغازات الضارة بالبيئة .. وتدعيم الاتفاقات الدولية لوقف تدهور المناخ الكوني ، كما تعهدت أن تضع في صلب عملياتها الصناعية قضايا حقوق الإنسان والبيئة والصحة والسلامة والشفافية .. واعتذرت عن تسرب ٢٩ ألف برميل نفط من سفنها على سواحل

أمريكا اللاتينية ، ووعدت ألا يتكرر هذا الخطأ بعد ذلك أبدًا .. كما عدّدت المساعدات السخية التي قدمتها لمجتمعات المدن التي تعمل بها .. وأنها خصصت اعتمادات مالية كبيرة لمنظمات أدبية ، وللمتاحف والمعاهد التعليمية وجماعات المحافظة على البيئة ، ولأغراض خيرية أخرى حول العالم ...

وتُكرّر في تقاريرها السنوية القول المأثور : إن قيادة المؤسسة ينبغي أن تضع المثل الأعلى في خدمة المجتمع ..! كلام وردي جميل ولكن لا صدى له في الواقع العملي، فهذه القيادة المثالية هي نفسها التي أفسدت الشركة وتلاعبت بأسهمها في البورصة ونشرت تقارير مالية زيفتها لها شركة محاسبات أخرى فاسدة .. فأقبل الناس على شراء الأسهم بأسعار عالية بينما إدارة الشركة على علم تام بأن أسهم الشركة لم تعد تساوى شيئًا .. وهكذا نهبت قيادات الشركة ملايين الدولارات ثم تركتها تنهار على رؤوس حملة الأسهم ...

قصة انهيار شركة إنرون تذكّرنا بحقيقتين كبيرتين .. أولاهما أن الهوة واسعة بين الصورة الخيرة التي ترسمها الشركات لنفسها بحذق وبين واقعها الإجرامي .. والحقيقة الثانية تتمثل في هوس الشركات بحصد الأرباح وولعها بمخالفة القواعد والقوانين .. والتلاعب بالناس .. وهذه كلها خصائص متجذرة في ثقافة الشركات الكبرى بلا استثناء .. ولكن الفرق في حالة إنرون أنها أخذت هذه الخصائص إلى مدى أبعد من قدرتها على الاحتمال والصمود فانتهت بتدمير نفسها .. ومما يذكر هنا أن هذه الشركة كانت قد أسهمت بأموال طائلة للإنفاق على الحملات الدعائية في الانتخابات الرئاسية لصالح جورج دبليو بوش .. وبطبيعة الحال ظل الرجل وفيًا للشركة لآخر لحظة في حياتها .. وسنرى أن شركة هاليبارتون قد قامت بدور مماثل في تدعيم ديك تشينى وإدارة بوش بصفة عامة .. وهى الآن تجنى ثمار ما أنفقته عشرات المليارات من عملياتها في العراق وفى دول أخرى بالشرق الأوسط

ربح الشركات لها ومغارمها على الآخرين :

الشركة باعتبارها كائناً سيكوباتيًا لا يمكنها أن تسلك سلوكًا أخلاقيًا أو تكف عن إيذاء الآخرين في سبيل تحقيق مصالحها الأنانية .. فما دامت الشركة تحقق مزيداً من الأرباح لا

يهمها ماذا يخسر الآخرون بسبب نشاطها أو عملياتها الإنتاجية ، وقد أصبح لهذا الاتجاه مصطلح متداول في إدارة الشركات Externalization والمعنى العملي لهذا المصطلح يجعل من حق الشركة أن تذهب في خفض تكاليف الإنتاج إلى المدى الذي يمكن أن يعود بالضرر على الآخرين ، فهذه ليست مشكلة الشركة وإنما (في نظرها) هي مشكلة الآخرين ...

ولتوضيح هذه الحقيقة نضرب المثال التالي : الشخص الذي يتحمل اتساخ ملابسه بسبب (الهباب) الذي ينفثه مصنع قريب من بيته أو مكان عمله .. ويتحمل نفقات إضافية لغسيل وكي هذه الملابس المتسخة ، بينما يحصل صاحب المصنع أرباحًا إضافية وفّرها من عدم اتخاذ إجراءات الوقاية اللازمة : مثل بناء مداخن عالية أو تركيب (فلاتر) لمنع العوادم بدلًا من نفثها في الهواء .. أو نقل المصنع إلى مكان بعيد عن المناطق السكنية ..!

والحقيقة أن تأثير هذا الاتجاه في تحميل الآخرين وزر الشركات له أبعاد مأساوية في حياة البشر وفى صحتهم وسلامتهم ، وهو يكشف عن خطر هذه المخلوقات المفترسة التي لا تعبأ بشيء في سبيل تحقيق مزيد من الأرباح وتقليص التكاليف .. تذكّر كارثة مصنع كاربايد الذي انفجر في قرية هندية وسط السكان .. والذي راح ضحيته آلاف الضحايا ولا يزال يحصد ضحايا من المواليد المعوقين والمشوهين .. وتذكّر أيضا إصرار شركة أجريوم الكندية على إقامة مصنعها الكيماوي في دمياط رغم أنف سكان المنطقة ورغم معرفة أصحاب الشركة بخطورة وجود مصنعهم في وسط المناطق الآهلة بالسكان .. دعك من مناقشة غباء واستهتار المسئولين في السلطات التي سمحت [من البداية وبدون دراسة حقيقية] لهذه الشركة بإقامة مثل هذا المصنع دون اعتبار لسلامة السكان .. بل وتعريض صحتهم وحياتهم للمخاطر أيضا ...!

* * *

سطوة الشركات و هُزال الحكومات

عرضنا في الحلقة السابقة لنشأة الشركات الكبرى وتطوّرها ، وسعيها المتواصل لاحتكار الثروة والسلطة .. وكيف أنها لا تتورّع عن ممارسة أي وسيلة لتحقيق مآربها وأهدافها ، مهما ترتّب على سلوكها من آثار كارثية على البيئة والإنسان .. وقد تبيّن لنا أن سلوكها الجانح يرجع إلى طبيعة تركيبتها غير السويّة..

وفى هذه الحلقة نتابع تحليلنا لجوانب من أنشطتها الإنتاجية التي تنطوي على نزعات إجرامية .. ونحاول الكشف عن مصادر هذه النزعات الكامنة في آليّات العمل، ومنها تخفيض تكاليف الإنتاج ...

قضية جنرال موتورز لصناعة السيارات :

قضية السيدة « باتريشيا أندرسون » ضد شركة سيارات « جنرال موتورز » تُعتبر من أبرز الأمثلة للمآسي المترتبة على تقليص تكاليف الإنتاج .. فقد سمحت الشركة بوضع خزان الوقود في تصميم واحدة من سياراتها الصغيرة في موضع أقرب مما يجب إلى الصّدام الخلفي، مما يعرضه للانفجار في أي تصادم خفيف مع سيارة أخرى .. وقد تسبب انفجار سيارة السيدة باتريشيا بالفعل في حروق رهيبة غطت ٦٠٪ من جسمها وأجسام أربعة من بناتها كنّ معها في نفس السيارة.. واضطر الأطباء لقطع ذراع إحدى بناتها لإنقاذ حياتها ...

ونتبين من تقرير الخبراء ومن تحقيقات المحكمة الحقائق الآتية :

١ – أن وضع خزان الوقود بالسيارة قريباً أكثر مما ينبغي من الصدّام الخلفي للسيارة هو السبب الرئيسي لانفجارها فور وقوع حادثة التصادم .

٢– أن جميع السيارات من هذا الطراز بها نفس هذا العيب .

٣– أن مصمم السيارة (باستجوابه) قرر أنه خيّر إدارة الشركة بين تصميم أكثر أمانًا بتكلفة أعلى قليلًا ، وبين تصميم أقل تكلفة ولكنه أقل أمانًا، فاختارت الأقل تكلفة والأكثر عرضة للمخاطر، رغم أن الفرق في التكلفة لم يزد عن (ستة دولارات فقط لكل سيارة).

٤– أن الشركة (بوعي كامل) قامت بتحليل التكاليف والعوائد ، وقدّرت قيمة

التعويضات المحتملة للضحايا ، ثم اتخذت قرارها بناء على هذا التحليل .

وبناء عليه حكمت المحكمة على الشركة بدفع تعويضات للسيدة باتريشيا وبناتها بلغت أكثر من مليون دولار .. وضمّنت في قرارها [غياب الوازع الأخلاقي في عملية الإنتاج وعدم مراعاة قدسية حياة البشر].. وهنا كان اعتراض الغرفة التجارية على الحكم لأنه يضرب في الصميم مبدأ (تحليل التكاليف والعوائد) الذي يعتبره رجال الأعمال القاعدة الأساسية للشركات ..

* لم يكن اعتراض رجال الأعمال على قيمة التعويضات التي حكمت بها المحكمة .. ولكن على تأسيس حكم قضائيّ على الوازع الأخلاقي..!! ولا عجب في ذلك فالصناعة مثل السياسة عندهم لا أخلاق فيها ولا دين ...

جرائم التكلفة الصناعية في العالم الثالث :

مغامرة قام بها باحث اسمه « باتريس كيرنهام » كرّس حياته للكشف عن المخالفات القانونية والإنسانية للشركات عابرة القارات في العالم الثالث .. وشمل بحثه عدداً من البلاد الآسيوية وأمريكا اللاتينية .. وكان عليه أن يحتال لكي يصل إلى مواقع هذه الشركات ويدخلها.. فإدارة الشركات (بالاتفاق مع السلطات المحلية) ترفض الإدلاء بأسماء مصانعها أو عناوينها لأي باحث متطفل .. ولكنه وقع على كنز ثمين وهو يبحث في أكوام المخلّفات الصناعية بجمهورية الدومينيكان حيث عثر على دفاتر وسجلات بصندوق مغلق تحتوي على تفاصيل دقيقة لحسابات تكاليف صنع القمصان الرجالي .. وتبين له أن خياطة القميص مقسمة إلى ٢٢ عملية صغيرة تستغرق كلها ٦ دقائق للقميص وهو ما يساوي (٨ سنتات أجرة للعامل) بينما يباع هذا القميص نفسه في الولايات المتحدة بمبلغ ٢٣ دولارًا .

أما حياة العمال من الأطفال والبنات الصغيرات فنموذج حي للبؤس والتعاسة ، فقد شاهد كيرنهام كيف تعمل البنات الصغيرات تحت رقابة حُرّاس غلاظ الأكباد ، وكيف يتعرضن للإهانة والضرب على أبسط هفوة يرتكبنها .. ويخضعن بصفة دورية لاختبارات حمل قسرية ، فمن وُجدت حاملاً تطرد على الفور من المصنع .. أما العمل فهو روتيني ممل متكرر ، ويتم تحت أنوار مبهرة مدمرة للأعصاب .. وتستغرق دورية العمل اليومية من ١٢

إلى ١٤ ساعة .. أماكن العمل مرتفعة الحرارة ولا توجد بها تهوية أو تكييف .. وبها دورات مياه قليلة العدد .. وليس هذا من قبيل الصدفة .. فمياه الشرب شحيحة تصرف بحساب دقيق لتقليل الحاجة إلى ترك العمل والذهاب إلى دورة المياه .

يقول كيرنهام : عادة ما تعمل الفتاة حتى تبلغ الخامسة والعشرين فتطرد من العمل ، لأنها تكون قد استُهلكت تمامًا ، ولم تعد تصلح للاستخدام .. ومن ثم تجلب الشركة حصادًا جديدًا من الفتيات .. فتجنى من عملهن مليارات الدولارات بينما لا يزيد أجر الواحدة منهن على ثلاثين سنتًا في الساعة، يعنى عمالة شبه مجانية أو قل عبودية مقنّعة تستغل الشركات فيها ملايين الأطفال الذين يدفعهم الجوع والفقر للعمل في أتعس بيئة للعمل، وقبول أجور لا تسمن ولا تغنى من جوع .. إنها ظروف عمل مهينة (على حد قول كيرنهام) « يُقصد بها إنتزاع آدمية الإنسان منه .. وهي جزء لا يتجزأ من منظومة الشركة.. طاحونة تجرف كل شيء لتحطيمه .. ففي قلب كل شركة آلية رهيبة تعمل على تعظيم أرباحها وترغم الآخرين على دفع مغارمها من حياتهم وكرامتهم ... » .

شاهد من أهلها :

استيقظت ضمائر بعض رجال الأعمال بعد أن ثبت لهم مدى خطورة الشركات على حياة الناس والبيئة .. وأجرى الباحث (جوئل باكان) معهم لقاءات تحدثوا فيها عن لحظة يقظتهم .. يقول أحدهم وهو روت مونكس : « كانت أول مرة أشعر بأن في الشركات شيئًا خاطئًا عندما كنت مسافراً في رحلة عمل واستيقظت في جوف الليل على التهاب حاد في أنفي وعينيّ ورأيت من النافذة كميات هائلة من رغاوي بيضاء تطفو على سطح النهر الذي يمر من أمام الفندق ، وعلمت في الصباح أن مصنعًا للورق قد اعتاد أن يلقى بهذه النفايات الكيماوية الكريهة الرائحة في مياه النهر كل ليلة .. منذ هذه اللحظة أدركت أن الشركة بتركيبتها الاستغلالية خطر محقق على المجتمع .. إننا ونحن نتكالب على الربح نخلق كائنًا مرعبًا سوف يدمرنا جميعًا » .

وقصة رجل أعمال آخر ومدير إحدى الشركات الكبرى لم يكن يدرك شيئًا عن تأثير عوادم المصانع في تلويث البيئة والقضاء على الحياة فيها .. حتى تبينت له الحقيقة من خلال

قراءاته التي إضطرته بعض الظروف الطارئة للقيام بها .. يقول : كان هذا الكشف بمثابة حربة انغرست في صدري .. ومرّت بي لحظات شعور أليم بالذنب تغيرت فيها عقيدتي بل مجرى حياتي كله .. كان الرجل واسمه « راى أندرسون » يعتقد مثل غيره من رجال الأعمال أن الأرض لا نهاية لما في باطنها من مواد خام .. وأنها مستودع لا نهاية لقاعه في استيعاب السموم والنفايات التي تقذف بها المصانع في جوفها كل لحظة .. ولكنه بدأ يفيق إلى خطورة إلقاء مغارم الشركات على أكتاف الآخرين ...

جنرال إليكتريك.. نموذج آخر :

جميع الشركات الكبرى لها سجل حافل في هذا المجال وهناك عشرات الأمثلة، تطرقنا إلى بعضها ، وهذا مثل آخر لشركة جنرال إليكتريك التي بلغت مخالفاتها القانونية أبعادًا كارثية .. فبين سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠٠٠م ارتكبت هذه الشركة ٤٣ مخالفة كبرى .. وصدرت ضدها أحكام محاكم لا حصر لها .. تضمنت هذه المخالفات : تلويثاً رهيباً للتربة والمياه والأنهار والهواء .. في مواقع عديدة وبأسلوب نمطي متكرر .. وكذلك دفن نفايات كيماوية سامة.. والتسبب في سقوط طائرات نتيجة أخطاء صناعية جسيمة في أجزاء وقطع غيار قامت بإنتاجها .. وكذب في الإعلان عن ماكينات بها عيوب خطيرة تعلم مسبقاً بوجودها . إلى غير ذلك من مخالفات قانونية .. وقد بلغت الغرامات المالية في بعض القضايا إلى ١٤٧ مليون دولار .. ومع ذلك ظلت الشركة (العالمية المشهورة) تكرر نفس المخالفات بعناد وإصرار غريبين ...

إن مدير أي شركة (فيما يقول روبرت مونكس) يسأل نفسه كم تكلفني إطاعة القانون وكم تكلفني مخالفته ..؟ فإذا رجحت كفة المخالفة على كفة الطاعة اتخذ قراراه بالمخالفة ولا يبالى.. إن المجرمين الحقيقيين يتسترون وراء (الشخصية الاعتبارية للشركة) التي منحها القانون للشركات فخلق بذلك مسخاً يفوق خطره خطر دراكولا الأسطوريّ ...!!

* * *

مؤامرة لقلب نظام الحكم في البيت الأبيض

هذه واقعة موثقة في سجلات تحقيقات الكونجرس الأمريكي ، أُلّفت عنها كتب لعل من أهمها كتاب "جولز آرتشر" بعنوان : (المؤامرة على البيت الأبيض) صدر سنة ١٩٧٣ ، ولكن القصة ترجع إلى سنة ١٩٣٣ عندما أُنتخب فرانكلين روزفلت رئيسًا للإدارة الأمريكية وكانت الولايات المتحدة تمر بكساد اقتصادي مروّع ، ورأى روزفلت أنه لا مخرج من هذا الكساد إلا بشل اليد الخفية التي تلعب في السوق .. وكان يقصد يد الشركات والبنوك الكبرى ، ومن ثم جاء بما سمى بـ (العهد الجديد) مما ألمحنا إليه سابقًا .. وهو مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية وهيئات الرقابة، كلها تؤدى مهمة متكاملة تستهدف تعزيز سيطرة الحكومة على البنوك والشركات وتمنح بعض الحقوق العادلة للعمال .. ووصف روزفلت منظومته هذه بأنها (منظومة تستهدف منفعة جمهور واسع من المواطنين ، بدلًا من المنظومة السابقة التي لم تكن معنية إلا بامتيازات طبقة خاصة من الناس ، دأبت على ترديد فكرة أن آليّات السوق وحدها كافية للخروج من الأزمات الاقتصادية وإعادة التوازن الاقتصادي.. وقد ثبت أن هذا الزعم مجرد خرافة كبيرة تجرى على ألسنة رجال المال والأعمال وترددها وسائل الإعلام بلا كلل .. ولكن آليّات السوق المزعومة لم تنقذ أمريكا من أسوأ كوارسها الاقتصادية .. وأزمة الرهن العقاري ماثلة الآن للعيان .. والذي يخرج أمريكا من أزماتها الماحقة عمليات نهب متواصلة لثروات العالم .. وفائض أموال بترول دول الخليج التي تُضخّ كل يوم في البنوك الأمريكية .. وغسيل أموال المخدرات التي تقوم بها أجهزة مخابراتها حول العالم .. وهيمنتها المطلقة على المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية .. [أذكّر القارئ فقط بواقعة واحدة حدثت في عهد الرئيس ريجان فيما أُطلق عليه بفضيحة إيران جيت..]

أعود إلى روزفلت لأقول :

لقد حقق (العهد الجديد) أهدافه وتيقّن كثير من رجال الأعمال أنه كان ضروريًا لحماية الرأسمالية من نفسها .. إلا أن فئة أخرى من رجال الأعمال وأصحاب البنوك أعماهم

الغضب واعتقدوا أن خطة روزفلت من شأنها القضاء على الرأسمالية الأمريكية ، ومن ثم تجمعوا وبدؤوا يفكرون في مؤامرة ضد روزفلت للإطاحة به ، وإقامة دكتاتورية فاشية بدلًا من النظام الديمقراطي .. تقول مستغربا أفي أمريكا يحدث مثل هذا ..!؟ وأقول نعم .. وهى واقعة موثّقة .. عُرفت تفاصيلها وجرت بشأنها تحقيقات على أعلى مستوى.. ثم جرى التعتيم الإعلامي التام عليها لتمّحى من الذاكرة الأمريكية ومن ذاكرة العالم ..

وقصة هذه المؤامرة تجرى على هذا النحو :

في ٢٤ أغسطس ١٩٣٤ تقدم « جيرالد ماجاير » وهو محارب متقاعد إلى الجنرال المتقاعد « سميدلى دارلنجتون بتلر » ليفاتحه في أمر الانقلاب .. وكان سميدلى بطل حرب مشهورًا في البحرية الأمريكية ، نال كثيرًا من النياشين وأنواط الشرف .. وكان موضع احترام من الجميع.. أفضى إليه « ماجاير » برسالة شفوية من مجموعة من كبار رجال الأعمال يناشدونه بناء جيش من المحاربين القدامى للاستيلاء على البيت الأبيض ، وإعلان نفسه حاكماً على البلاد وزعيماً فاشيًا على غرار هتلر وموسليني .. وأنه سوف يلقى من المجموعة دعمًا بلا حدود ...

وتساءل الجنرال في ذهول : ولمَ دكتاتورية فاشية ..؟! وجاءته الإجابة مفصلة على مراحل خلال جلسات عدة .. حيث تبين له إعجاب هؤلاء المتآمرين بإنجازات الفاشية في ألمانيا وإيطاليا خلال عهدي هتلر وموسليني، وما حققته من ازدهار رأسمالي ، فقد استطاع هتلر وموسليني تخفيض الدين العام في بلديهما .. واستطاعا كبح جماح التضخم المالي .. وتخفيض أجور العمال وإخضاع النقابات والاتحادات العمالية للسلطة .. وأحكما سيطرتهما على هذا كله بكفاءة عالية .. أما روزفلت الديمقراطي (فهو في نظرهم) خائن لطبقته .. ويحاول بعهده الجديد تدمير الرأسمالية ..

كذلك تبين للجنرال بتلر أن شركات أمريكية كبرى كانت ضالعة مع هتلر في بناء قوته العسكرية مثل شركة « جنرال موتورز » التي تحولت إلى الصناعات العسكرية سنة ١٩٣٧ وكانت منتجاتها تحقق له التفوق في كثير من جبهات الحرب الأوروبية .. ومثل شركة « آي بي إم » التي ساعدت هتلر بحاسباتها ذات البطاقات المثقبة . وكان خبراؤها الأمريكيون

يساعدون في تدريب الألمان .. وفي تركيب هذه الآلات حتى في معسكرات الإبادة الجماعية لليهود ، وكانوا يعلمون الكثير عن الهولوكوست (انظر كتاب «إدوين بلاك : آي بي إم والهولوكوست ») .. وكان هتلر يغدق الأموال على هذه الشركات الأمريكية ...

إنه إذن [مبدأ الربح حيثما وُجد] هو ما تتكالب عليه الشركات ، ولا يهمها بعد ذلك الإطاحة بالمبادئ الأخلاقية والإنسانية ، فهي لا تسأل عن ذلك ، إنما تسأل فقط : هل هذا النظام السياسي يساعد أو يعوق سعيها في تحقيق أهدافها الأنانية ..؟

ولم تنسحب هذه الشركات من ألمانيا (عندما انسحبت) لدوافع وطنية أو أخلاقية وإنما تجنّباً لمخاطر الحرب عندما اشتد أوارها وتعرضت المدن الألمانية للقصف الجوي المكثّف من قِبل قوات الحلفاء ...

لم يكن غريبًا إذن أن تنشأ في عقول أمثال هؤلاء الرجال الجشعين فكرة التآمر لقلب نظام ديمقراطي وإقامة نظام فاشي في عهد روزفلت ... !

في إحدى زيارات « ماجاير » إلى « بتلر » أخرج من حقيبة معه كومة من الأوراق المالية فئة الألف دولار ، ونشرها على سرير الجنرال في الفندق لتمويل المشروع ، فأمره بتلر أن يعيد النقود إلى مكانها لأنه ليس في حاجة إلى مال في تلك المرحلة .. ولكنه طلب منه قائمة بأسماء الرجال المعنيين بمشروع الانقلاب فزوده بأسمائهم ...

وكشف « ماجاير » للجنرال بتلر عن خطة المتآمرين : فهم يتوقعون بعد إنشاء الجيش المنشود أن يطلب الجنرال من روزفلت تنصيبه نائبًا للرئيس ، فإذا قبل يبدأ الجنرال ممارسة سلطات الرئيس ، ويبقى روزفلت مجرد رمز للرئاسة الاسمية ، أما إذا رفض التعاون فعلى الجنرال أن يتدخل بجيشه ، ويطرد روزفلت من البيت الأبيض ويستولى على السلطة كما فعل موسليني في ملك إيطاليا . وقدم « ماجاير » ثلاثة ملايين دولار دفعة أولى للبدء في تنفيذ المشروع ، ووضع تحت تصرفه في البنك ثلاثمائة مليون دولار أخرى لمتابعته ...

كان المتآمرون يعتقدون باختيارهم للجنرال بتلر لتنفيذ خطة الانقلاب أنهم قد وقعوا على صيد سمين لما كان له من شهرة وجماهيرية ، ولم يتبينوا أنهم وقعوا على الرجل الخطأ إلا بعد فوات الأوان .. فقد تقدم بتلر إلى الكونجرس وأفشى أسرار المؤامرة بكل تفاصيلها

وشخصياتها أمام لجنة التحقيقات .. من أهم ما قاله بتلر في شهادته : « إن هؤلاء المتآمرين يمثلون كل ما أكره وأحتقر في بلادي .. فقد تعلمت من دروس الحروب التي خضتها أن هناك حربًا في وطني عليّ أن أخوضها أولًا وهي محاربة هؤلاء المنافقين .. بعد أن عرفت أن كل هذه الحروب كان وراءها جشع هؤلاء الناس .. وأن جنودي لم يكونوا يحاربون في سبيل مبادئ عليا كما كنا نتصور، وإنما من أجل الشركات الجشعة التي لا تشبع من نهب ثروات الشعوب » .

[للأسف الشديد يبدو أن جنرالات الجيش الأمريكي (ربما لغباء فطرى) لم ينتفعوا بكلام الجنرال بتلر وتجربته الكاشفة واندفعوا إلى حرب أفغانستان والعراق لتيسير عمليات نهب البترول لشركات مثل هاليبارتون وأذرعتها وأخواتها ...] .

استراتيجية جديدة للإضعاف لا الإجهاز :

تعلمت الشركات درسًا مهمًا من فشل مؤامرة الانقلاب على روزفلت وبدأت تستخدم تكتيكاً حديثاً أكثر نعومة وأعمق أثراً .. بهدف إلغاء القوانين والإجراءات التنظيمية التي تقيد حرية الشركات .. وتمييع سلطات أجهزة الرقابة الحكومية على سلوكها .. يعنى باختصار : إضعاف الحكومة بدلًا من الإجهاز عليها .

في هذا السياق يحكى لنا جوئل باكان قصة شركة إنرون وكيف كانت تتلاعب بإمدادات الكهرباء في ولاية كاليفورنيا .. وعمليات الإظلام المتعمد للإضاءة في كل الولاية ومحاولة قهر الجماهير والتلاعب بأسعار الكهرباء .. حدث كل هذا بينما آلتها الإعلامية تضخ أكاذيب عن كثرة الإجراءات التنظيمية التي تعوق عمل الشركة ورغبتها في الإصلاح .. وكانت الاستجابة الفورية من الإدارة الأمريكية متسقة مع هذا الاتجاه حيث أعلن جورج دبليو بوش بإنجليزيته الركيكة : «ل إذا كانت هناك إجراءات بيئية منعت كاليفورنيا من الحصول على ١٠٠٪ كهرباء .. فنحن في حاجة إلى التخفيف من هذه الإجراءات » .. وكان هذا بمثابة رد لجميل الشركة التي أسهمت بملايين الدولارات في حملة انتخابات الرئاسة لصالح بوش ، وقام رجل آخر في الكونجرس يردد نغمة الشكر بصوت أعلى فيقول موضحًا للهدف : « إن الذين يؤيدون إجراءات التطرف البيئي ويدفعون بالدولة للتدخل أكثر مما ينبغي ، ويعوقون

حرية السوق هم الذين يدفعون بنا نحو الكارثة » ...

لا يجب أن ننسى أن هذا الموقف الأمريكي لم يقتصر أثره على الولايات المتحدة فقط وإنما امتد إلى البيئة الكونية . فقد رفض بوش الأصغر التوقيع على اتفاقية دولية لحماية البيئة بتقليل انبعاث الغازات المسببة لتدمير الغلاف الجوى، بزعمه أن هذا التقييد سيعود بالضرر على الصناعات الأمريكية .. وليذهب العالم إلى الجحيم ..!

الشركات الكبرى لديها عقيدة : أن القواعد والإجراءات التنظيمية التي تضعها الحكومات تقلل من أرباحها .. ولذلك فإن وضع إستراتيجيات للقضاء على هذه القواعد والإجراءات بكل الوسائل أمر مشروع .. وخلال العقد السابع من القرن العشرين برز بوضوح شديد أن من أكفأ الوسائل التي استخدمتها الشركات (التبرّعات) المالية السخية للحملات الانتخابية بهدف التأثير على العملية السياسية بترجيح كفة مرشح على مرشح آخر .. والمهم أنه في المحصّلة النهائية .. سواء عن طريق التبرعات أو الرشاوى الصريحة، أو عن طريق جماعات الضغط السياسي أو حملات العلاقات العامة .. فإن الشركات تسعى للتأثير على العملية الديمقراطية لنفس الأسباب التي استهدفها المتآمرون على روزفلت في الثلاثينيات ، فأولئك حاولوا تدمير النظام الديمقراطي بانقلاب عسكري ، وهؤلاء يفسدون النظام بالرشوة ...!

وقد نظن أن الأموال التي تنفقها الشركات في هذا المجال خسائر عليها ولكن يؤكد لنا « وليام تُسكانين » أن الشركات لا تخسر شيئًا لأنها تحسب هذا الإنفاق الهائل جزءًا من تكاليف الإنتاج .. فهو استثمار لخلق بيئة سياسية أنسب لمضاعفة أرباحها ومساعدتها على الاستمرار والازدهار ...

يرى رجال الأعمال أن لهم دورًا مشروعًا كشركاء مع السلطة في حكم المجتمع ، وأنه ليس للحكومة دور مشروع في السيطرة على الشركات .. وإنما واجب الحكومة هو أن تترك الشركات تنظم نفسها بنفسها بدعوى أنها مسئولة اجتماعياً .. بمعنى آخر إطلاق يدها للعبث واغتيال المجتمعات والشعوب ..

[ويبدو أننا نتتبع خطوات أمريكا حذوك النعل بالنعل .. فنأخذ أسوأ ما فيها ونطرح الأحسن جانبا] ...

الدور المرسوم للحكومات الهزيلة :

أعترض أحد الأصدقاء على عبارة (الحكومات الهزيلة) قائلا : إنها ليست هزيلة بإطلاق فقد تكون في غاية العنف والعسف تجاه بعض الأفراد أو بعض فئات في المجتمع .. حتى ولو كانت شديدة الضعف أمام جبروت الشركات الكبرى ومطالبها .. فقلت له هذا صحيح وأنا أوافقك على هذا الرأي تماما .. وأزيد الأمر وضوحا بزعمي أن هزال الحكومات وضعفها بل واستخذاؤها أمام سطوة الشركات الكبرى .. إنما هو أحد وجهي العملة .. أما وجهها الآخر فهو بأسها وطغيانها على حقوق عامة الناس وسوادهم الأعظم (من المستضعفين) .. وإبقائهم على حالة من الحيرة والقلق والجوع والإذعان .. وهي حالة أصبح الناس يمارسونها في حياتهم اليومية باستسلام أو على مضض.. والمهم أن النتيجة واحدة..!

في هذه التركيبة الجديدة لم تعد الحكومات ترى في نفسها قوة لإعادة التوازن في المجتمع ومساندة حقوق الضعفاء وغير القادرين ، ولا حاجزا يمنع الظلمة من اغتيال المظلومين .. وليس مثلها الأعلى ذلك القول التاريخيّ المأثور : « ضعيفكم عندي قويّ حتى أعيد إليه حقّه ، وقويّكم عندي ضعيف حتى أنتزع منه الحق المُغتصب ... » .

في عصر سطوة الشركات وهزال الحكومات أصبح للحكومات دور مفهوم لا تحيد عنه : فهي الخادم الأمين لمصالح الشركات .. تأتمر بأمرها وتسخّر إداراتها وأجهزتها التشريعية والقانونية والأمنية بل وجيوشها إذا لزم الأمر للحفاظ على أمن ومصالح كبار رجال المال والأعمال .. وقد رأينا دولا عظمى تقذف بأبنائها في أتون حروب مهلكة لتنفيذ مخططات الرأسمالية الجشعة لنهب ثروات الشعوب الأخرى تحت شعارات وطنية وإنسانية زائفة تروّج لها الأجهزة الإعلامية المملوكة [طبعا] لهذه الشركات ...!

وأنا هنا إنما أحاول قدر استطاعتي أن أنبّه إلى خطورة ما نحن مقبلين عليه في قادم الأيام .. أحاول تحصين الوعي من زحف الشركات الكبرى التي ستأكل الأخضر واليابس .. وتحيل البشر إلى أشباح آدمية في مجتمعات خاضعة لأبشع أنواع العبودية .. وتحت حكومات عميلة هزيلة .. تتحوّل فيها الديموقرطيات إلى فاشية ناعمة .. والدكتاتوريات إلى

فاشيات غليظة .. حتى يتحسّر الناس على عهود الظلم التي مضت باعتبارها أسعد حالا من العصور التي تليها..!

كنت أقرأ تقريرا حديثا عن الأرباح التي حققتها شركة واحدة في عام واحد هي شركة فايزر للأدوية .. أكّد التقرير أنها حصّلت من مبيعاتها حول العالم ثلاثة وخمسين مليار دولار .. بلغت أرباحها منها أحد عشر مليار دولا ر ... ولكن النقطة الأهم هنا في التقرير هو قول صاحبته (مارسيا آنجل) وهى باحثة وخبيرة في مجال صناعة الأدوية : « كنت أظن في الأيام الخالية أن شركات الأدوية تُعنى في أبحاثها بتطوير أدويتها لخدمة الإنسانية .. ولكنى اكتشفت أنها معنية فقط بتحقيق مزيد من الأرباح .. ولا تضيف إليها إضافات ذات قيمة .. وإنما تنفق أكثر على برامج تسويق القديم تحت أسماء جديدة .. وتضع عليه أغلفة جذابة ..» ثم تتابع فتؤكد ما هو أخطر .. حيث تقول : "كانت الشركات في الماضي تروّج أدوية لمعالجة الأمراض .. أما اليوم فإنها تروّج لأمراض تناسب أدويتها القديمة الجديدة .. » .

وأضيف غير مبالغ أن شركات الأدوية تنشر الأمراض في العالم لتوسيع رقعة أسواقها ولتحقيق مزيد من المبيعات ومزيد من الأرباح .. وتستصدر من الحكومات قوانين وتشريعات لتحريم وتجريم العلاجات البديلة والأدوية البديلة (وهى أكثر فاعلية وأرخص ثمنا ومحصّنة من الأضرار الجانبية المهلكة التي تلحقها الأدوية الكيميائية بالجسم البشري .. هذه هي نوعية المجتمعات التي تريد لنا الشركات الكبرى والحكومات الهزيلة العميلة أن نعيش فيها ما تبقّى من أعمارنا وأعمار أبنائنا وأحفادنا في مستقبل الأيام ...!!

الخصخصة والعولمة :

ساد الاعتقاد في القرن العشرين أن الديمقراطية تتطلب حكومات منتخبة تحمى الحقوق الاجتماعية للمواطنين وتوفر لهم احتياجاتهم الأساسية ، فالمصالح العامة أعز وأقدس من أن تخضع لشركات مستغلة غير مسئولة لا هم لها إلى الاسترباح .. من هذه المصالح : المؤسسات الصحية ومرافق المياه .. وخدمات التنمية الإنسانية كالمدارس والجامعات والمعاهد الثقافية .. والأمن العام كالشرطة والمحاكم والاطفائيات .. والمناطق الطبيعية كالمحميات الطبيعية للنبات والحيوان .. والحدائق العامة ... كل هذه المرافق

والخدمات الحيوية اللازمة لحياة الإنسان ونموه وضعتها القوانين في منأى عن قبضة الشركات أن تعبث بها ...

ولكن للأسف الشديد أصبحت كل هذه المرافق والخدمات الآن عرضة لزحف الشركات في حربها الإعلامية لتحطيم الحواجز القانونية التي تحيط بهذه المنطقة المحرمة .. وصكَت لهذه الحرب شعارين جديدين هما [الخصخصة والعولمة].. وبدأت الحكومات تتهاوى أمام زحف "دراكولا" ..هذا المسخ الذي خلقته بيديها .. فلم يعد هناك شيء في المجال العام محرمًا أو مقدسًا، بل أصبح كل شيء إما في حالة خصخصة أو في طريقه إلى الخصخصة ..

العالم إذن يتجه نحو مجتمع جديد يصفه لنا أحد دعاة الخصخصة هو « ملتون فريدمان » بقوله : « في هذا المجتمع لن يبقى في حوزة الحكومة أكثر من ١٠ إلى ٢٠٪ من الدخل القومي للإنفاق على وظائفها الأساسية كالنظام القضائي والقوات المسلحة ، والتخفيف من حالات الفقر الحادة..» بل إن « وليام تسكانين » يقلّص صلاحيات الحكومة ووظائفها بحيث لا يبقى لها سوى القوات العسكرية .. إن مروجي الخصخصة يرون أن كل بوصة مربعة على هذا الكوكب الأرضي ينبغي أن تكون تحت سيطرة القطاع الخاص ...

انتهاك عالم الأطفال وتدمير صحتهم :

ابتدعت الشركات في إعلاناتها إستراتيجية جديدة للحصول على نقود الآباء عن طريق التلاعب بعقول الأطفال .. لا فيما يتعلق بالسلع الخاصة بالأطفال فحسب بل في السلع المنتَجة للكبار أيضاً .. في هذه الإستراتيجية الجديدة تستخدم الشركات أحدث وسائل العلم والتكنولوجيا، وتسخّر طائفة من علماء النفس لبحث أكفأ الأساليب الإعلانية في التأثير على الطفل .. فإذا تعلّقت حاجته بسلعة معينة يلح في طلبها من أبويه فلا يفلتان من إلحاحه المتواصل حتى يتحقق له مطلبه ...

وقد وجدت الدراسات أن إلحاح الأطفال له قوة سحرية في التأثير على الآباء والأمّهات، والأطفال مادة يسهل التلاعب بها، فلديهم قابلية عالية للاستهواء .. ويتقبلون الرسائل الإعلامية كأنها حقائق مقدسة .. كما أنهم في نظر الشركات المستغلة هم زبائن المستقبل

تحت التدريب .. وللدكتورة « سوزان لين » أستاذة الطب النفسي بجامعة هارفارد دراسة مهمة في هذا المجال ، فقد تبين لها أن الطفل الأمريكي يشاهد – في المتوسط – ثلاثين ألف إعلان تجاري في السنة .. وهي إعلانات آسرة تتسلط على الطفل وتحاصر خياله .. وفي هذا المناخ يقذف الإعلان إليه بأنواع من المأكولات المشبّعة بالدهون والسكريات الضارة بصحة الأطفال حتى أصبح من المستحيل على الآباء ضبط غذاء أطفالهم ...

وتتفق مع هذه النتائج دراسات أخرى لطبيب أطفال أسترالي هو « فيرتي نيونهام » مع فريق من الباحثين وجدوا أن التدفق الإعلاني الرهيب على الأطفال يؤثر سلبًا على صحتهم واختياراتهم في وقت مبكر من حياتهم ويضعهم في دائرة الخطر الصحي .. وتؤكد دراسات أخرى منشورة في مجالات طبية عالمية ظهور زيادة هائلة من مرضيْ السّمْنة والسكّري عند الأطفال وهما مرضان خطيران يلازمان الطفل بعد ذلك طول حياته ... وقد لاحظت أن مرض السمنة أصبح ظاهرة شائعة بين الأطفال في مصر، تلاحظها في الشوارع والأندية والمدارس، وقد سألت والد أحدهم عن ابنه فقال متحسّرا : هو في الرابعة عشرة ووزنه مائة وعشرون كيلوجرام، ونحن عاجزون عن مساعدته لوقف زيادة وزنه المستمر..!

وفي دراسة أخرى أثبت الباحثون أن خطر إعلانات الأطفال لا يقتصر على صحتهم البدنية فقط ، وإنما يمتد إلى قدراتهم العقلية والتخيّلية .. خصوصاً ما يتعلق منها بلعب الأطفال الجاهزة التي تثير إعجاب الأطفال وتذهل عقولهم الصغيرة وتسيطر عليهم، بينما يحتاج الأطفال إلى ألعاب من نوع آخر يقومون هم بتفكيكها وتركيبها وفق أشكال يتخيلونها هم .. وهذا يعطيهم الشعور بالسيادة على الأشياء ، ويساعدهم على الإبداع والمتعة الحقيقية ...

ثورة كوتشا بامبا هي الحل :

عندما تصاب بعض الأنظمة الفاشلة في العالم الثالث بجنون الخصخصة .. تظنّ أنها تفعل خيرا بنفسها وبلادها .. فتبيع ممتلكات الشعب وموارد ثروته وشركاته ومرافقه للأجنبي .. الذي ينقلها بدوره في مرحلة لاحقة إلى الشركات العملاقة (عابرة القارات) [وهذه واحدة من حتميّات عصر العولمة تغيب عن مدركاتنا المباشرة] .. ثم يتبيّن لها أنها

تغرق في اليمّ مع شعبها فتجأر بالتوبة وهى تغوص إلى الأعماق ..(ولات حين مناص) .. لا أمل هناك ولا رحمة ولا مغفرة ... !!

وفي البحث عن حلول ممكنة لمواجهة أخطار الخصخصة (أو تجريد الشعب من ثروته الشرعية وموارد حياته) لم أجد مفكّرًا جادًا عنده أي أمل في الحكومات أن تنهض لمقاومة طغيان الشركات.. ولا أن تتراجع الشركات عن غيّها من تلقاء نفسها، مّا الأمل الوحيد الباقي فيرتكز على الشعوب والناس العاديين: أن ينظّموا أنفسهم في حركات شعبية لمواجهة الخطر بأنفسهم .. وقد بدأت بالفعل مجموعات كبيرة تتحرك في قلب أوروبا وأمريكا ضد الخصخصة والعولمة وضد تلوّث البيئة .. وضد استغلال الفقراء في العالم الثالث ..

و هذا ما ينبغي أن نعمل على تقويته بالوعي والكتابة والإعلام والمظاهرات، واقتراح الحلول البديلة للضغط على الحكومات بكل وسيلة ممكنة.. والمجال في هذا واسع فسيح.. وأضرب لذلك مثلا بواقعة ذات دلالة على إمكانية نجاح الحركات الشعبية .. حدثت في منطقة بوسط بوليفيا تسمى « كوتشابامبا » .. إذن كوتشابامبا هذه ليست لغزا ولا أسطورة ولكن واقعة حقيقية ...

بطل هذه الواقعة هو (أوسكار أوليفيرا) أحد قادة العمال .. تزعّم تمرّدًا شعبيًّا ضد خصخصة مرفق مياه الشرب ، الذي اضطرت إليه الحكومة تحت ضغوط البنك الدولي، واشترته شركة بكْتل (إحدى فروع شركة هاليبارتون) الأمريكية التي سيطرت على كل مصادر المياه البديلة، وكان الأهالي يعتمدون عليها ، وذلك استناداً إلى قوانين جديدة أُجبرت الحكومة على إصدارها وتنفيذها بقوة الشرطة .. فلما أصبحت الشركة هي المصدر الوحيد لمياه الشرب رفعت أسعار المياه ثلاث مرات عما كانت عليه من قبل ، وهنا تفجرت ثورة شعبية أحسن أوسكار أوليفيرا تنظيمها وقيادتها .. وجذبت كل يوم مزيداً من الثوار من كل فئات المجتمع وحدثت مصادمات عنيفة استخدمت فيها الشرطة والجيش الرصاص الحي .. فقتلت ستة من الناس وفقد بعض الشباب أطرافهم .. وأصبح بعضهم مشلولًا بإصابات في العمود الفقري .. ولكن عشرات الألوف من الثوار استمرّوا في التظاهر حتى أجبروا الشركة في النهاية على الفرار من المنطقة .. وتسلّم الثوار المرفق لإعادة تنظيمه وإدارته ..

يقول جوئل باكان : لا مناص من مجابهة قوة الشركات الزاحفة بقوى الشعب المنظمة .. وذلك لإحياء قيم مناهضة لقيم هذه الشركات .. إنها تحاول قصر هويتنا على كوننا أنانيين وفرديين ولدينا رغبات استهلاكية مستحكمة ، ولكننا نرفض أن تكون هذه كل هويتنا فنحن أيضًا نشعر بروابط إنسانية عميقة والتزامات أخلاقية نحو بعضنا البعض ، ونشترك في مصير واحد ومال في عالم أفضل.. وكلنا يشعر أن هناك أشياء عزيزة علينا ومهمة لا يمكن أن تكون موضع استغلال من أحد .. إننا بُناة حضارة ولسنا مجرد متناسلين ومستهلكين كما تُصوّرنا الشركات المستغلة .. وتتعامل معنا على هذا الأساس .. وتستخدم في قهرنا قوات الأمن التي تملكها حكوماتنا الهزيلة ...

* * *

قبضـة المـوت

هجوم من الغرب على النظام الاقتصادي القائم على الديون والفوائد

لم أشعر برغبة ملحّة في لقاء مؤلف كتاب قرأته كما شعرت بالنسبة لمؤلف كتاب في الاقتصاد أثار فضولي بقدر ما أثار إعجابي بفكره ومنطقه وجرأته ، ولهذا الشعور قصة لا تخلو من فائدة ...

فقد تبين لي منذ فترة – وقد تجاوزت سن الخامسة والستين أن ثقافتي ما تزال منقوصة في جانبها الاقتصادي ، وأن ما أعرفه في هذا المجال ليس كافيًا لفهم الكثير مما يجري من حولنا من أحداث اقتصادية، كما تبين لي أيضًا أن البيانات الرسمية المتعلقة بالمال والاقتصاد يغلب عليها الطابع السياسي، وفيها كثير من التلفيق والكذب، والهدف فيما يبدو لي هو : تحسين الصورة الرديئة وإلهاء الناس بآمال كاذبة عن الانفراج والرخاء القادم، ولأن الناس لا يملكون الوسيلة لمراجعة هذه البيانات على الواقع أو نقدها فإنهم يتلقونها باستسلام أو على مضض وينتظرون ما يأتي به الغد ، ونادرًا ما يأتي الغد بشيء أفضل ...!

وإذا كان هذا يحدث عندنا كل يوم فإنه يحدث في بلاد أخرى أحياناً ، ولكنه يتعرض هناك للنقد والهجوم والمساءلة ، وقد يفقد المسئول وظيفته بتهمة الكذب على الشعب أو على ممثلي الشعب في المجالس النيابية (المحترمة) ، وأعرف من خبرتي الشخصية أن وزير المالية في أستراليا عرّض حكومته وحزبه للسقوط في الانتخابات بسبب شيء من هذا القبيل ، وأعرف وزير مالية آخر في بريطانيا استقال بسبب مماثل ، أما في بلادنا المستقرة أبداً كالطود الشامخ فلا أحد من النخبة الحاكمة يسقط أو يستقيل خجلًا من الكذب على الشعوب .. ولا أحد يُحاسب حتى على الجرائم التي يرتكبها مهما بلغت بشاعتها .. وما قضية العبّارة المُغرقة والشهود المخطوفين وآلاف الأرواح المزهقة والباحثين عن العدل المُغيّب والحقيقة المُهدرة .. هذه القضية بكل أبعادها وتفاصيلها ليست إلا نموذجا واحدا لنمط سائد في مجتمع مقهور .. ورمزا يدمغ عصرا كئيبا لمنظومة من السلطة.. ستذهب مثلا في التاريخ على الاستبداد والفساد واستباحة حقوق العباد وكرامتهم وإنسانيتهم ...

من ناحية أخرى تزايد شعوري بعدم الثقة في كثير مما يقوله المفكرون والمنظّرون الاقتصاديون ، فقد لاحظت في كلامهم وتوقعاتهم تناقضات .. كما لاحظت أن المنظومات الاقتصادية لا تسير وفق مقولاتهم أو توقعاتهم، ومن ثم راودتني رغبة قوية في الإطلاع على أحدث ما نُشر من كتب في الاقتصاد ، ولما كنت في لندن ولديّ متّسع من الوقت للقراءة طلبت من ابني وهو محاضر في الجامعة أن يختار لي مجموعة من كتب الاقتصاد .. فجاءني بسبع كتب من أهم ما ظهر من مؤلفات لكُتّاب بارزين .. تصفحتها جميعًا وقرأت منها موضوعات معينة على سبيل الاختبار فلم يستوقف نظري فيها شيء جديد ، إلا كتاب واحد أثار شهيتي للقراءة بقدر ما أثارت أفكاره إعجابي إلى حد الذهول ، فمؤلف هذا الكتاب يتحدث عن الاقتصاد بلغة جديدة ويتحدى كل المقولات والمسلمات الاقتصادية الشائعة ، ويكشف عما فيها من زيف وادعاء ، ويقتحم كل مقدسات الفكر الاقتصادي السائد بمنطق قوي جرئ .. وبتحليلات نافذة ويصل إلى نتائج لا تخطر على بال أحد ..

عنوان الكتاب مثير في حد ذاته إنه (قبضة الموت : دراسة للنقود الحديثة .. عبودية الديون واقتصاد مُدمّر) .. أما مؤلف الكتاب الذي اشتقت إلى لقائه ومناقشته فهو (مايكل روبثام) .. اقترحتُ على الجامعة دعوته لإلقاء محاضرة حول أفكاره ومؤلفاته، وتكون مناسبة للطلاب والأساتذة لمناقشته .. وقد تولّى ابني دعوة المؤلف فاستجاب .. كنا في شهر رمضان وكان موعد المحاضرة قبل الإفطار بثلاث ساعات .. قضيناها بين استماع ومناقشات ، ومتعة فكرية تجلّت فيها قدرة المحاضر على التحليل والإقناع وقوة المنطق .. فلما انتهت المحاضرة دعوناه للإفطار معنا ليشهد بعض تقاليد الأسرة المسلمة في هذا الشهر الكريم .. فرحب (روبثام) بالدعوة واعتبرها فرصة تستحق الاهتمام ...

جاءتني الفرصة من أوسع أبوابها لمزيد من الحوار حول أفكار هذا المفكر الاقتصادي العجيب وحياته .. استغرق الحوار فيما بيننا شطرًا كبيرًا من الليل دون ملل .. فعلمت كثيرًا عن حياته ومنطلقاته الإنسانية .. وأنه صاحب رؤية اقتصادية إصلاحية .. وأنه ليس وحيدًا في هذه الرؤية .. وإنما يشاركه فيها كثيرون مثله من أحرار الفكر في بريطانيا وكندا واستراليا

وفي دول أوربا .. إنهم يدعون إلى بناء منظومة اقتصادية جديدة متحررة من (الفائدة) .. وإلى أسلوب مختلف في خلق النقود غير مؤسّس على الديون .. فلما لمس شدة اهتمامي بهذه الأفكار الجديدة قال : أظن أنني أعرف مصدر اهتمامك هذا.. إنه (إن لم أكن مخطئًا في تقديري) عقيدتك الإسلامية التي تحرّم الربا أليس كذلك ..؟ فأجبت : بلى .. لقد أصبت الحقيقة .. ولكن ما يدهشني حقًّا أنك بجهدك العقلي وتوجّهك الأخلاقي – متحرّرًا من أي أيدلوجية إسلامية مسبّقة – قد توصّلت إلى نفس النتيجة ...

كان حوار مثمراً وممتعاً بلا شك .. سمّه إن شئت حوار حضارات أو حوار أديان أو حوارًا إنسانيًا خالصًا لوجه الله والحقيقة .. ففيه شيء من كل هذا .. بلا قصد ولا ترتيب سابق ولا مؤتمرات دولية ...!!

* * *

اللامعقول في ديون العالم المتقدم

أول ما يصدمنا من حقائق في هذا الكتاب : فداحة الديون التي تثقل كاهل هذا العالم المنكوب .. فهل تصدق مثلًا أن دول العالم كلها مدينة .. وليس فقط الدول الفقيرة أو دول العالم الثالث .. بل إن أكثر الدول ديونًا هي الدول الأغنى والأكثر إنتاجًا وتقدّمًا .. وأن هذه الديون لا تتناقص أبدًا بل في صعود مستمر .. ومن ثم وصف المؤلف هذه الحقيقة بأنها .. (اللامعقول واللامنطقي .. الذي يصعب على العقول فهمه ..!).

من أمثلة هذا اللامعقول أن بريطانيا مدينة بمبلغ ٤٠٠ بليون جنيه إسترليني، وتبلغ ديون كندا ٦٥٠ بليون دولار .. وألمانيا مدينة بأكثر من خمسين بليون مارك .. واليابان ٢ تريليون دولار .. أما أمريكا ففي القمة بدين بلغ أكثر من ٥ تريليون دولار..[كانت هذه إحصاءات زمن تأليف الكتاب.. وقد تغيرت الآن تماما حيث بلغت ديون أمريكا سنة ٢٠١ ?أكثر من خمسة عشر تريليون دولار] .. يقول روبثام : « هذا الدين الهائل المتصاعد يتناقض تناقضًا صارخًا مع وجود ثروة حقيقة واضحة في هذه الدول .. علمًا بأن هذه الأرقام لا تمثل سوى جانبًا من الديون يطلقون عليه اسم : الديون العامة أو ديون الدولة .. فإذا أضفت إليها الديون الخاصة (المتعلقة بالأفراد والشركات) تجد نفسك أمام أرقام فلكية .. على سبيل المثال : مجموع الديون العامة والخاصة في أمريكا بلغ ٢٦ تريليون دولار .. [ومرة أخرى هذارقم قديم..!].. وهو على أي حال رقم مفزع .. كما أعلم أنه يستحيل تسديده لأسباب كثيرة .. لعل أبسطها أن مجموع ما في بنوك أمريكا والعالم وما في خزائن الشركات وجيوب الأفراد من دولارات (حقيقية) لا يبلغ خُمس هذا الرقم .. وهذا واحد من أكبر الألغاز الخفية في عالم الاقتصاد الحديث ...

يتساءل « روبثام » : إذا كانت دول العالم – بلا استثناء – مدينة فإن هذا مبرر لنا لكي نعتقد أن العالم بأسره في حالة اقتصادية مزرية .. وهذا أمر يبدو غير منطقي وغير مفهوم وهو يسلمنا إلى تساؤل آخر :

إذا كان العالم كله مدين فمن هو الدائن؟ ومن أين جاءت كل هذه الديون..؟!.

وهذه ألغاز أخرى تحفل بها جعبة الاقتصاد العالمي ..وماذا نقول عن دول العالم الثالث التي ترزح تحت أعباء ديون رهيبة وتطحنها مشكلات الفقر والجوع والتخلّف ...؟! لقد أسلمت هذه الدول زمام قيادتها إلى الدول المتقدمة فأخذت تقلّد وتبني مؤسساتها المالية والاقتصادية على غرار مثيلتها في هذه الدول .. ويقال لشعوبها : اكدحوا في العمل والإنتاج والتصدير وسوف تتخلصون من الديون وتتحرّرون من الفقر وتصبحون مثل أمريكا ..!.. ولكن أحدًا لا يذكر لهم حقيقة أن أمريكا هذه هي أكبر دولة مدينة في العالم .. فهل هذه حالة عبثية أم أننا لا نحسن فهم ما نراه ..!

إن الدول المتقدمة تشهد صعودًا مستمرًا في الإنتاج والثروة وهناك تقدم تكنولوجي مستمر يساعدها على تعظيم قدراتها الإنتاجية بأرقام هائلة ..

فلماذا لا نرى الانعكاس المالي لهذه التنمية الهائلة في الواقع الاقتصادي ..؟

بل إننا نلاحظ مع تعاظم الثروة زيادة في حجم الديون .. حتى أن بعض الاقتصاديين يعتبر زيادة الديون من مؤشرات التقدم ..!

كان من المفترض وفقًا للمبادئ الاقتصادية المتداولة أن النقود وسط طبيعي ومقياس دقيق يعكس حقائق الواقع الاقتصادي .. ولكنها في الحالة التي عرضناها لا تفعل هذا .. فهناك ندرة مزمنة في النقود حتى أن الدول المتقدمة تقلّص ميزانياتها بحجة عدم توفر المال الكافي .. إذن لابد أن يكون هناك خلل جوهري في المنظومات المالية .. خلل يجعلنا نفقد الثقة في كثير من المبادئ والمسلمات الاقتصادية ...

النُّدرة النقدية في الدول الغنية :

هذا إذن لغز آخر جديد في المنظومات الاقتصادية .. وأعنى به (الندرة النقدية) في مجتمعات متقدمة تتمتع بالثراء ووفرة الإنتاج .. فإذا انتقل المؤلف إلى تفسير هذا اللغز نُصدم بحقيقة أخرى عندما نعرف السبب .. وهو أن النظام النقدي قائم على أساس من الديون، وبتعبير مباشر وأكثر دقّة يقول : (إن النقود تنشأ في توازٍ مع الديون .. ذلك لأن خلق النقود وتداولها متروك في أغلبه للبنوك التجارية إلى جانب بعض مؤسسات الإقراض الأخرى .. ويظن أكثر الناس أنهم عندما يذهبون للاقتراض من البنك فإنهم يقترضون أموال أناس

آخرين سبق أن قاموا بإيداع نقودهم في البنك، وهذا لا يمثل إلا جزءًا ضئيلًا من الحقيقة .. فالصحيح هو أن نقود القرض لا تكون بالضرورة موجودة بالبنك لحظة طلبها .. وإنما هي تنشأ ابتداءًا عندما تتم عملية القرض .. فالبنك بعملية القرض لا ينقص وإنما يضيف إلى رصيده نقودًا جديدة لم يكن يملكها قبل القرض .. والمسألة كلها لا تخرج عن كونها أرقام في سجلات تنتقل بين (خانتي) دائن ومدين ..!

أعترف أنني عندما قرأت هذا الكلام لأول وهلة لم أستطع أن أستوعب أو أستسيغ هذه الحقيقة الغريبة .. وقلت لنفسي لابد أن هذا المؤلف يهزأ بعقلي .. ولكن حيرتي بدأت تتلاش تدريجياً كلما تعمّقت في قراءة الكتاب، ففيه أمثلة شارحة أشير هنا إلى بعضها : جاء في تقرير (بنك انجلترا) سنة ١٩٩٧م تقديراً لجملة النقد الوطني بمبلغ ٦٨٠ بليون جنيه إسترليني، فإذا علمت أن وزارة المالية البريطانية قد أصدرت من هذا المبلغ ٢٥ بليون جنيه فقط، فمن أين جاءت بقية المبلغ ومقدارها ٦٥٥ بليون جنيه إسترليني .. وهو يمثل ٩٧٪ من جملة النقود المتداولة في الاقتصاد البريطاني؟..

والإجابة ببساطة أن الذي خلق هذه النقود هو البنوك التجارية وأن هذه الكمية الهائلة من النقود نشأت من لا شيء ، وسوف يصاب الناس بالذهول لأنهم يعلمون أنه إذا فعل هذا واحد منهم أعتُبر مزيّفاً للنقود.. وليس لمرتكب هذه الجريمة إلا السجن يقضى فيه بقية عمره .. والفرق الوحيد بين جريمة التزييف وما تفعله البنوك أن النقود التي تخلقها البنوك ليست هي الأوراق النقدية ولا العملات المعدنية التي تصكّها الحكومة .. وإنما هي نقود غير حقيقية أو غير طبيعية .. تمثل قيمة الديون والعقارات والأراضي المرهونة لدى البنك (فيما يسمى بالرهن العقاري) ... وما أدراك ما الرهن العقاري ؟! إنه البركة الآسنة التي يخوضها الاقتصاد الأمريكي منذ عدّة أشهر .. ويكاد الآن يغرق فيها ...

[وقد حدث ما توقعناه وتمر أمريكا الآن (سنة ٢٠١٠م) في أكبر أزمة مالية دونها أزمة ثلاثينات القرن العشرين] .

والمعنى المستخلص هنا هو أن الحكومة تعتمد في خلق النقود اللازمة لتسيير الاقتصاد على وقوع أبناء شعبها في الديون .. ومعناه أيضًا أن كل جنيه [استرليني طبعا] موجود سواء

في التداول أو في حساب بنكي هو دين معلق في رقبة شخص ما أو مؤسسة أو شركة أو حكومة ...

وقد يعترض بعض الناس فيقول : إذا كان خلق النقود بهذه الطريقة متروك للبنوك فلابد أن يكون هناك سبب وجيه لذلك .. ويرد المؤلف على ذلك بقوله : (على العكس من هذا تمامًا فليس هناك أي سبب لذلك .. بل أكثر من هذا توجد أدلّة لا حصر لها على الآثار المدمرة لهذه الطريقة في خلق النقود المعتمدة على القروض وما يترتب عليها من فوائد مركبة .. ليس في حياة الأفراد فحسب بل في حياة الشعوب والدول أيضًا ...

الشراء بالرهن (والرهن العقاريّ) :

ويسمى اصطلاحًا Mortgage وهي عبارة فرنسية الأصل معناها (رهن الموت) أو (قبضة الموت) وهي الترجمة الحرفية باللغة الإنجليزية التي اختارها المؤلف عنوانًا لكتابه.. وكان شراء الأراضي بهذه الطريقة معروفًا منذ القرون الوسطى .. ولكنه كان مُحرّمًا بحكم القانون المسيحي .. لأن الإنسان لا يضمن بقاءه على قيد الحياة حتى يتم تسديد أقساط ثمن الأرض .. فإذا مات تُنتزع ملكيتها منه بمقتضى العقد المبرم .. وقد تبدو الصورة في أيامنا هذه أقل كآبة حيث يتمكن قلّة قليلة من الناس من تسديد قروضهم بفوائدها في مجرى حياتهم بينما تظل الأغلبية من المشترين ديونهم معلّقة في رقابهم يسددون أقساطها حتى الموت.. يسدد الورثة ما بقى منها ...

من هذا البند وحده تضخمت أرصدة البنوك بأرقام فلكية .. ففي أستراليا مثلاً بدأ بنك (الكومنويلث) سنة ١٩١٢ برصيد بلغ مقداره عشرين ألف دولار، فإذا به سنة ١٩٨٤ يقفز إلى ما يقرب من ثلاثين ونصف بليون دولار .. وكان تعليق المعهد الأسترالي للديمقراطية الاقتصادية سنة ١٩٨٩ في تقرير له بعنوان (لعبة النقود) كالآتي : « في تقييم الثروة الأسترالية بالنقد قامت البنوك بإصدار نقود على شكل ديون، ومن ثم حصلت على أرصدة تساوى ما يقرب من ثلث إجمالي الثروة في أستراليا ... فهل تنبهت إلى اللعبة ... !؟ هل صدم هذا الواقع عقلك كشيء مخالف لكل منطق ..؟..إن مؤسسة ما لا تنتج شيئًا أكثر من أرقام في سجلات يمكن أن تستولي على ملكية موجودات أعظم بكثير مما تملكه صناعتنا الكبرى التي يعمل فيها

مئات الألوف من الناس .. والذي يعتمد على إنتاجهم المادي كل اقتصاد أستراليا ...! » .

ولا يتوقف خطر النظام البنكي القائم على الديون والفوائد المركبة على أنه يسلب الأفراد ملكيتهم للمنازل التي يشترونها لسكناهم .. أو أنه يخرج الشركات والمؤسسات من ملكياتها ويدفعها إلى الإفلاس .. بل يمتد هذا الخطر إلى الحكومات والدول التي تضطر إلى الاقتراض لإطعام شعوبها الجائعة فإذا هي تهوى في مستنقع من الديون لا تستطيع تسديدها .. ولا حتى تسديد فوائدها فتضطر للاقتراض من جديد لتتمكن من تسديد الفوائد المستحقة على الديون، وتدخل بذلك في حلقة جهنمية مفرغة لا سبيل إلى الفكاك منها .. كما هو حادث بالنسبة للدول الإفريقية خاصة .. ودول العالم الثالث بصفة عامة .. وتلك قصة مأساوية نأتي إليها .. (إن شاء الله في سياق آخر) ...

الديون شرط أساسي :

في المنظومات المالية الغربية – كما رأينا – لابد من وجود الديون لأنها هي الشرط الأساسي لتوفير المال اللازم لحركة الاقتصاد ، وليست هذه حالة باقية عند مستوى معين تثبت عنده وإنما هي حالة دائمة التعاظم والتفاقم .. فقد كان مجموع الديون الصناعية سنة ١٩٦٣م (في بريطانيا) ٣,٣ بليون جنيه إسترليني بنسبة ١١٪ تقريباً من الدخل القومي الذي بلغ آنذاك ثلاثين بليون جنيه .. ارتفع هذا الدين سنة ١٩٩٦م (أي بعد ثلاثة وثلاثين سنة) إلى ١٤٠ بليون جنيه بنسبة ٢٠٪ من الدخل القومي البالغ قيمته ٧٢٠ بليون جنيه ..

أما ديون الأفراد سنة ١٩٦٣ فقد كانت ٤ بليون جنيه بنسبة ١٤٪ من الدخل القومي فإذا بها ترتفع سنة ١٩٩٦ إلى ١٩٠ بليون جنيه بنسبة ٧٠٪ من الدخل القومي .. هذا الطراز من النمو الاقتصادي القائم على تصاعد الديون له انعكاسه المباشر على الأسعار والدخول .. فالمنتجون يرفعون أسعار السلع لتعويض الديون والفوائد البنكية .. وبذلك تزداد تكاليف الحياة المعيشية على المستهلكين ويضطرون لمزيد من القروض وتسديد أقساطها وفوائدها .. وبهذا تزداد الهوة بين الدخول المتدنية والأسعار الصاعدة مما يؤدى إلى تضاؤل القوة الشرائية عند المستهلكين، كما تزداد الهوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع ...

الكوابح والضوابط مجرد وهم :

لكي تعمل البنوك في المنظومة الاقتصادية الغربية بفاعلية تضع لها الحكومات – عادة – ضوابط أو كوابح حتى لا تسرف في خلق نقود على هيئة ديون إلى ما لا نهاية .. حيث يفترض أن يمثل النظام النقدي هرمًا من الرصيد Credit له قاعدة راسخة من النقود الحقيقية أو (الطبيعة) .. وأعنى بذلك العملات المعدنية والنقود الورقية التي تصكّها الحكومة .. على هذه القاعدة يتم بناء هرم تتقارب أضلاعه كلما ارتفع بفعل قوانين تضعها الدولة تحدد بها حجم هذا الهرم ونموه .. ومن ثم يتوقف نمو الهرم عند نقطة معينة وارتفاع معين لا يمكن ولا يصح تجاوزه ... من أهم هذه القيود ما يسمى بـ (نسبة السيولة) التي لا يصحّ أن تقل عن ١٠٪ من الأموال المتداولة في البنك ..

ومعنى هذا أنه من حق البنك أن ينشئ في تعاملاته نقودًا بنسبة ٩٠٪ عن طريق القروض .. حتى إذا بلغ الهرم قمته لم يعد من حق البنك أن يمنح عملاءه قروضًا جديدة .. حتى يتم حقنه بدفعة جديدة من النقود الحقيقية (السيولة) التي تصدرها الحكومة مُحررة من الديون .. وبذلك يستطيع البنك حينئذ أن ينشئ هرمًا جديدًا من القروض على أساس من هذه القاعدة الجديدة .. هذا هو المفترض من الناحية النظرية .. ولكن هذه النظرية لا يتم تطبيقها في الواقع العملي .. فقد وجدت البنوك سُبلًا كثيرة للالتفاف حول هذا القيد ...

يلفت المؤلف نظرنا أيضاً إلى حقيقة أخرى من استغلال البنوك الشائن للعملاء، تمثل في الفرق الهائل بين الفوائد التي تمنحها للمودعين على ودائعهم ، والفوائد الباهظة التي تفرضها على المقترضين.. وهكذا نرى أن المنظومات البنكية تقوم على الربا الفاحش منذ عصور ، حتى أصبحت مصدراً للاضطرابات الاقتصادية وأصبحت بقروضها وفوائدها الباهظة عبئًا على المواطنين وعلى الاقتصاد الوطني..

والخلاصة هنا :

أن الاقتصاديين يصوّرون لنا أن النظام البنكي يعمل في إطار ضوابط و كوابح صارمة في حين أن هذا لم يحدث في الماضي ولا هو حادث الآن ..!

سعر الفائدة في دائرة الكساد و الازدهار :

من أهم وأخطر الضوابط الحكومية هو تدخل الحكومة في تحديد سعر الفائدة على القروض .. فمن خلال رفع سعر الفائدة أو خفضه تتحكَم الدولة في النشاط الاقتصادي العام .. لأن سعر الفائدة هو الذي يشجّع أو يثبّط الاقتراض .. ومن ثم يتم التحكّم في حجم النقود المتداولة وفي حركة النمو الاقتصادي .. فإذا رفعت الحكومة سعر الفائدة يفجأ الناس وأصحاب الأعمال بأعباء إضافية على الديون والفوائد المستحقة عليهم .. ومعنى هذا أن الحكومة في سعيها لتقليل حجم الأموال المقترضة تفرض (أوتوماتيكيًا) على أناس آخرين أعباء جديدة تؤدى بهم إلى الإفلاس .. أو الخروج من ممتلكاتهم نهائيًا .. مثلًا يجد أصحاب المنازل المشتراة عن طريق (الرهن العقاري) أنفسهم عاجزين عن دفع أقساط الديون والفوائد الصاعدة فيتدخل البنك ويستولى على مساكنهم ويطردهم منها [تذكر أزمة الرهن العقاري التي اشتعلت في الولايات المتحدة اعتبارا من فبراير ٢٠٠٨.. ولا تزال آثارها تتوالى كما أشرنا آنفًا..] ..

يقول المؤلف : (لا أجد في هذا ذرة من عدل على الإطلاق .. وهو أمر مناف للأديان وللأخلاق الإنسانية) ...

جوهر المشكلة كامن في قلب النظام البنكي القائم على القروض والفوائد المركبة وهو نظام (بطبيعته) محكوم بالغلوّ والشطط والجشع .. مما يؤدى بالضرورة إلى فواجع إنسانية وكوارث اقتصادية متكررة ...

وفي هذا يصف لنا المؤلف السيناريو المتكرر لدورة الازدهار والأزمات الاقتصادية فيقول : « يبدأ الاقتصاد في الانتعاش والحركة وتتوفر الاستثمارات وتنشأ وظائف جديدة ويتسع حجم العمالة ويزيد الإنتاج ويعم الرخاء .. حتى إذا بلغت الحركة الاقتصادية قمة سخونتها وازدهارها يهبط على المشهد غول التضخم المالي .. ويهرع أصحاب النظريات الاقتصادية يهددون وينذرون : أوقفوا التضخم المالي فالاقتصاد يندفع نحو الركود .. في هذه الأثناء تكون كثير من الشركات والأعمال قد أعلنت إفلاسها .. واستولت البنوك على

منازل وعقارات وأملاك آلاف من البشر .. وفقد ملايين الموظفين والعمال وظائفهم بسبب إفلاس الأعمال وإغلاق الشركات والمصانع .. ولكي يخفض أطباء الاقتصاد المحموم حرارته المفرطة .. ولكي يهبط التضخم المالي .. يرفعون سعر الفائدة ويفرضون مزيدًا من القيود على القروض ويخفضون سقف الإنفاق الحكومي إلى أدنى مستوى .. فيتراوح الاقتصاد في مكانه ويعم الركود والكساد ويغرق الناس في بحر من البؤس الإنساني .. ويقبض الناس أيديهم عن الإنفاق والشراء حتى لا يتبخر ما بقى من مدخراتهم فلا يجدون ما ينفقون عندما يُزجّ بهم إلى طابور العاطلين ...! .

ثم تبدأ دورة اقتصادية جديدة بتخفيض سعر الفائدة .. وتمر فترة انتظار حتى تعود الثقة من جديد عند المستثمرين والمستهلكين .. ويتوفر المناخ الاقتصادي المناسب لانطلاق دورة جديدة من الانتعاش .. حتى إذا بلغت ذروتها تبدأ في فترة ركود اقتصادي أخرى ويتكرر السيناريو ...! فما معنى هذا ... ؟

معناه أن هذه الدورات الاقتصادية المضطربة صعودًا وهبوطًا وما يترتب عليها من مآسي لا تأتي محض صدفة وليست حادثاً طارئًا أو عارضًا .. إنما هي جزء لا يتجزأ من طبيعة النظام المالي نفسه ... هي حريق لابد أن يشتعل بفعل آليات (جُوّانيه) تتنامى مع حركة النمو الاقتصادي وسخونته .. حتى إذ بلغت نقطة معينة يشتعل الحريق وتنطلق صفارات الإنذار ويأتي رجال الإطفاء للإنقاذ ...

ومعنى هذا أيضًا أن الضوابط والكوابح التقليدية في أي نظام مالي لا تعمل عملها – كما نظن – بطريقة تلقائية .. لتؤدى النتائج المتوقعة منها .. ولكن تضطر الحكومات للتدخل من وقت لآخر لكبح جماح التقلبات الاقتصادية قبل حلول الكارثة .. وهذا ما تحاوله أمريكا والحكومات الغربية الآن [فلا تصدق إذن زعم الدجّالين الذين يقولون لك إن السوق الحرّة تصحّح نفسها بنفسها.. فهذا كلام عولمة أو كلام عوالم، لا ينطلي إلا على الجُهال والأغرار ...]

وهناك مشكلات أخرى كثيرة في النظريات الاقتصادية الشائعة تؤكد تناقضها واضطرابها .. وهناك أسئلة قد لا تخطر على بال أحد.. منها مثلًا : (إذا كان أغلب الناس

والشركات والحكومات كلها غارقة في الديون .. فمن يملك النقود ..!؟) .. الإجابة على هذا السؤال تحتاج إلى كتاب مستقل ...

من المزاعم الباطلة أيضًا زعْم البنوك إن القروض جُعلت لخدمة العملاء .. ولكن الحقيقة التي لا يتحدث عنها أحد هي أن البنوك تقرض النقود لتعود إليها أضعافًا مضاعفة .. فكأنها تخلق النقود لخدمة نفسها لا لخدمة العملاء .. وأكبر دليل على ذلك هو أن البنوك عندما يحدث الركود الاقتصادي ويكفّ الناس عن طلب القروض تتوفر لدى البنوك فوائض مالية تستثمرها في سوق المال العالمي في شراء الأسهم والسندات .. وتستحوذ على مزيد من العقارات والأراضي بأسعار رخيصة غير تنافسيّة في السوق المحلية .. فالبنوك تفترض أن لها حقًّا مقدسًا في امتلاك ثروة الأمّة بما يساوى الديون التي تقرضها للعملاء .. .

وشراء المنازل في بريطانيا مثلًا (بنظام الرهن) يعطى هذه الحقيقة شحمها ولحمها، ذلك لأنه إذا كان ٣٦٪ من المنازل المسكونة مشتراة عن هذا الطريق .. فمعناه أن البنوك تملك بالفعل ٣٦٪ من مجموع المنازل والعقارات في بريطانيا ...

والخلاصة :

أن المنظومات الاقتصادية في العالم تنطوي على خفايا وكوارث كامنة تتربص بالناس من حيث لا يشعرون .. وفي النظريات الاقتصادية السائدة فروض ومسلمات ما أنزل الله بها من سلطان.. ولا يمكن أن تثبت أمام التحليل الدقيق القائم على منطق العدل ولا أمام مبادئ الأخلاق والدين .. وستظل أوضاع المحتاجين والمستضعفين في تدهور مستمر ما بقى النظام المالي والبنكيّ مؤسّس على الديون والفوائد ... !!

وإذا كان « مايكل روبثام » قد أطلعنا في كتابه (قبضة الموت ...) على أطراف مأساوية من تطبيقات هذا النظام في الدول المتقدمة مثل بريطانيا وأمريكا وأستراليا .. فإن المأساة الحقيقية الكبرى تتمثل في ديون العالم الثالث التي عالجها بتحليلاته الجريئة ونظراته الثاقبة ويقترح لها حلولًا عبقرية في كتاب آخر له بعنوان : (وداعًا أمريكا : العولمة والديون وإمبراطورية الدولار) ...

* * *

ديون العالم الثالث غير شرعية ويجب إلغاؤه !!..

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ الاستعمار الغربي ينحسر عن أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وكان حلم شعوب هذه القارات ودولها الناشئة أن تشهد مرحلة من التنمية والازدهار .. ولمَ لا وهي تتمتع بوفرة هائلة من ثرواتها الطبيعية ..! وكان من المتوقع أن يأتي عالم الشمال الغنى بالخبرة والتكنولوجيا ورؤوس الأموال إلى هذه الدول، بحيث يصنع هذا التزاوج أزهى عصور التعاون وتبادل المنافع بين نصفي الكرة الأرضية : شمالها وجنوبها.

يعبر عن هذا الحلم « واينْ نافْتِسيجَرْ » في كتابه (أزمة الديون في أفريقيا) بقوله : « لقد دخلت أفريقيا في النصف الثاني من القرن العشرين بطموحات كبيرة » .

ويقتبس في هذا السياق من « كوامى نكروما » الرئيس الأسبق لغانا كلامًا كان قد صرح به سنة ١٩٥٥ حيث قال : « إذا حصلنا على الاستقلال فسوف نحوّل ساحل الذهب (الاسم القديم لغانا) إلى جنة في عشر سنوات فقط » ، لكن هذا الحلم المبكر بالازدهار والتقدم أصبح يحكى الآن كما تحكى قصص الأطفال الخرافية، فقد انقلب حلم التنمية الأفريقية والتنمية في دول العالم الثالث بصفة عامة إلى كابوس مروّع مصحوب بأبشع صور المعاناة الإنسانية والمجاعات، وأصبح ملايين البشر غرباء مهمشين في أوطانهم يعيشون في عشوائيات ويخوضون في مستنقع من الاقتصاد المدمر، الذي لم يفشل فحسب في إمدادهم بالقوت الضروري وإنما دمر كذلك ثقافتهم الخاصة، ونسف ماضيهم ومستقبلهم وآمالهم جميعًا .

ويعقب على هذه الحالة « نافتسيجر » قائلًا : هكذا تحول النهوض العظيم الذي كان متوقعًا لأفريقيا في الستينات إلى ارتكاس عظيم .

من أين جاء الخطأ ؟

هنا تبرز أمامنا أسئلة هامة : من أين جاء الخطأ..؟ هل يكمن السبب في أن الحلم لم يكن حلمًا واقعيًا..؟ .. هل هو الانفجار السكاني ..؟ أو انعدام الكفاءة الاقتصادية..؟. وهناك أسئلة أخرى كثيرة تجرى على أقلام الاقتصاديين دون أن يصلوا إلى إجابات شافية.

ولكن هناك اقتصاديين آخرين – ربما عددهم قليل – غير أنهم جميعًا متفقون على

إجابة واحدة هي : « لا » ، وعلى عكس ما يتصور الكثيرون، جاءت نتائج تحليلاتهم بحقيقة أجمعوا عليها وهي (أن دول العالم الثالث قد تم السطو عليها .. وأن الديون الحالية التي تنوء بها إنما هي مقياس هذا السطو، وهي السبب الرئيسي لفشل التنمية في العالم الثالث). لم تكن الأحلام المبكرة بالازدهار والتقدم مبالغ في مثاليتها إذن، وإنما يكمن الخطأ في الطريقة التي اتبعت في تنمية العالم الثالث، وأن وراء هذا الخطأ الفاحش عدد من المؤسسات الاقتصادية والسياسية الدولية، عملت كلها على تحقيق مصالح الدول الغنية وشركاتها العملاقة على حساب دول العالم الثالث، وأن هذا الوضع هو الذي أدى إلى إشاعة الفقر وتفشي الفوضى الاجتماعية والاقتصادية بل أدى إلى فساد سياسي عارم.

هذه الرؤية التي قد تبدو - لأول وهلة - رؤية غريبة أو متمردة يتبناها عدد من الاقتصاديين الجدد، أبرزهم « مايكل روبثام » الذي سبق أن عرضنا له كتابًا عن الاقتصاد الحديث بعنوان : (قبضة الموت) أرجع فيه علل هذا الاقتصاد إلى الديون والفوائد المركبة باعتبارهما الأصل في خلق النقود وتداولها وهذا هو كتابه الثاني الذي خصصه للنظر في ديون العالم الثالث تحت عنوان : (وداعًا أمريكا! : العولمة والديون وإمبراطورية الدولار).

كيف نشأت أزمة الديون في العالم الثالث ؟ :

سبق أن أشرنا إلى أنه قد أُنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مؤسستان متكاملتان وظيفيًا هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .. كان هدفهما المعلن هو توفير رصيد من فائض أموال الدول الغنية لاستثماره في تنمية الدول التي لديها مشروعات تنمية وينقصها التمويل الداخلي .. ومن أهم وظائف هاتين المؤسستين القيام بدراسة جدوى لمشروعات التنمية وتقديم النصيحة بشأنها، وتوفير القروض اللازمة بشروط محددة يفترض أن تلتزم بتنفيذها الدول المقترضة، لإصلاح اقتصادها الضعيف فيما عرف بمصطلح إعادة (الهيكلة الاقتصادية) لكي تصبح هذه الدول مؤهلة لاستقبال القروض.

وضع صندوق النقد والبنك الدوليين وصفة اقتصادية عامة افتراضاً أنها صالحة لكل الدول كما وضعا نموذجًا للتنمية اعتبراه النموذج الأمثل للتنمية في دول العالم الثالث، خلاصته في عبارة واحدة : (اقترض .. استثمر وأنتج .. صدّر .. سدّد الديون) :

هذا الإصلاح الاقتصادي الموصوف مؤسس على افتراض أن سبب أزمة دول العالم الثالث وتخلفها يكمن في بنائها الاقتصادي الضعيف، ومن ثم على هذه الدول أن تقوم بتعديل اقتصادياتها لتتوافق مع الاقتصاد العالمي الأوسع، وجاء خبراء البنك والصندوق ليقوموا بهذا التعديل ويُخضعوا مسار هذه الاقتصاديات لمتطلبات وإجراءات تفصيلية أدت إلى نتائج خطيرة يرصدها اقتصادي من العالم الثالث هو « بادى أونيمودى » حيث يقول : لقد أدت سياسة التعديل الهيكلي إلى الاستغناء عن ملايين العمال، وإلى تخفيض مستمر لسعر العملة الوطنية أمام العملات العالمية، وإلى خصخصة القطاع العام، وفتح الأبواب على مصاريعها لدخول الشركات عابرة القارات، والقضاء على كل أنواع السيطرة الحكومية على الأجور والأسعار، وإلغاء دعم السلع اللازمة لمعيشة الفقراء .. وكانت النتيجة النهائية خلال العقود الأربعة الأخيرة فشل ذريع على طول الخط لسياسة الصندوق والبنك، وفشل كل المشروعات الاقتصادية التي وافقا عليها أو أشرفا على تنفيذها، وترتب على تطبيق نموذج التنمية الموصوف لدول العالم الثالث تراكم في ديونها، فلم تستطع دولة واحدة تسديد ديونها بل عجز بعضها حتى عن تسديد الأقساط في مواعيدها، واضطرت إما إلى إعادة جدولة الأقساط، أو إلى مزيد من الاقتراض .

وانتهت بذلك أسطورة التنمية في العالم الثالث لتتحول إلى كارثة اقتصادية وديون ترزح تحتها وتستنزف مواردها ودخلها الوطني.

اتهام الدول المدينة :

بدلًا من أن يعترف الصندوق والبنك الدوليان بأخطائهما الفاحشة يلقيان باللوم كله على الدول المدينة ويتهمانها بأربع تهم محددة ينسب إليها فشل المشروعات وعدم القدرة على تسديد الديون :

١- الضعف المزمن في البنية الاقتصادية .. والدليل هو عدم القدرة على تسديد الديون..!

٢- الفساد السياسي الذي تمارسه النخب الحاكمة في دول العالم الثالث .. وتحويل قادة هذه الدول أموال المساعدات الاقتصادية والقروض إلى حسابات خاصة بأسمائهم

الشخصية في بنوك أجنبية.

٣- هروب رأس المال المحلي للاستثمار في الدول الغنية والمستقرة اقتصاديًّا.

٤- الإنفاق الباهظ على الأسلحة وبناء جيوش لا لزوم لها.

ولا يجادل « روبثام » كثيراً في صحة هذه الاتهامات الموجهة إلى دول العالم الثالث خصوصًا ما يتعلق بفساد النخب الحاكمة، ولا يستبعد أن تكون هذه المثالب من أسباب تفاقم أزمة الديون في العالم الثالث، ولكنه يرفض رفضًا قاطعًا أن تكون هي السبب الأصلي في الأزمة، وإنما يكمن السبب في طبيعة النموذج المفروض على التنمية وفي النصائح والإجراءات الجبرية المفروضة من قبل البنك والصندوق، بل إنه يرى أن الفساد السياسي والفوضى الاجتماعية والاقتصادية المتفشية في الدول المدينة ليست أسبابًا وإنما هي نتائج حتمية لسياسات الصندوق والبنك، ويؤكد الحقيقة المخفية وراء كل الادعاءات والتي لا يصرح بها أحد، وهي أن القروض التي قدمت لم تكن أبدًا بقصد أن تتمكن الدول المدينة من تسديدها وإنما لكي تبقى ديونًا معلقة في رقبتها إلى الأبد، ويزعم « روبثام » أن خبراء الصندوق والبنك أو على الأقل أصحاب القرارات الكبرى فيهما يعلمون أنها ديون غير قابلة (بطبيعتها) للتسديد..!

وقد يتساءل سائل : لم هي غير قابلة للتسديد؟ والإجابة البسيطة المباشرة عند « روبثام » هي : أن هذه الديون هي جزء أساسي من عملية الإمداد العالمي بالنقود .. فقد تتمكن دولة هنا أو هناك من تسديد بعض ديونها ولكن في الجملة ينبغي أن تبقى أرقام هذه الديون في صعود متصل للحفاظ على الإمداد النقدي اللازم لحركة الاقتصاد العالمي.

فمن المسئول عن تدمير اقتصاديات الدول النامية ؟ :

يقول « روبثام » إن التنمية القائمة على فكرة : (اقتراض - استثمر - صدّر - سدّد الديون) تبدو شيئاً معقولاً، كما يبدو مبدأ التجارة الحرة مبدأ عادلًا.. كذلك فإن نظرية تدفق رأس المال تلقائيًا من الدول الغنية إلى الدول النامية للاستثمار تبدو نظرية منطقية، ولكن الواقع العملي شيء آخر مختلف ، فجميع هذه الأفكار والنظريات لا تعمل، والذي يعمل على الساحة في واقع الأمر : منظمات عالمية تنشط في تآزر وتنسيق كاملين، تحركها دول

كبرى غنية في مقدمتها أمريكا.

والسيناريو الذي يعبّر به عن هذه الحقيقة هو أن البنك والصندوق - بعد أن يكونا قد أوقعا الضحية في شرك الديون .. وبعد أن تقوم الضحية بتنفيذ (روشتة) الصندوق الموصوفة للإصلاح والهيكلة، وبعد أن تتخلى عن كل سيطرتها باسم حرية التجارة، وبعد أن تبيع كل ممتلكاتها باسم الخصخصة، بعد كل هذا تهبط الشركات العالمية العملاقة كالغليان فتلتهم الأراضي وامتيازات التنجيم والتنقيب، وتتحول شركات القطاع العام والخاص إلى ملكية هذه الشركات العملاقة، ثم تجد أسواقًا مفتوحة لتصريف منتجاتها بلا قيود ولا ضرائب تذكر، كما تجد في شعوب الدول المدينة جائزة إضافية هي العمالة الرخيصة ...!

هذه الشركات العملاقة تبلغ من ضخامتها وقوة نفوذها بحيث تبدو أمامها الحكومات الوطنية في وضع هزيل، غير قادرة على التصدي لها أو الحد من تأثيرها المدمر.

ويسوق « رويثام » عددًا كبيرًا من الأدلة والأمثلة على صحة رأيه فيما يتعلق بدور صندوق النقد الدولي والشركات العملاقة في تدمير اقتصاديات دول العالم الثالث لا بالنسبة لنماذج التنمية التي بدت واعدة في أول الأمر، بل أيضاً بالنسبة لما عرف بمعجزة النمور الآسيوية.

لقد سبق إلى اكتشاف هذه الحقيقة مؤتمر معهد الاختيارات الإفريقية (IFAA) سنة ١٩٨٧ الذي طالب الدول الإفريقية بإغلاق مكاتب البنك والصندوق الدوليين، وأكد أن برامج التنمية الموصوفة تحت اسم (SAPS) قد تسببت في بطالة بالجملة وانخفاض في الدخل الوطني وتضخم مالي مروع وهروب رءوس المال إلى الخارج وارتفاع مستمر في الديون الخارجية، وحرمان الشعوب من الاحتياجات الأساسية للمعيشة وإفلاس للصناعات المحلية.

حتى قصص النجاح الأسطوري التي ذُكرت عن غانا وساحل العاج لم تكن أكثر من عملية تخفيف مؤقت أعقبها انهيار كامل في منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين، وكانت القطاعات الأكثر تضررًا والأسوأ حالًا هي قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات الاجتماعية. وقد وقع العبء كله (لما سمى بالتعديلات الهيكلية) على كاهل الفقراء

والطبقات الاجتماعية الضعيفة.

فقد اضطرت الحكومات التي سقطت في شرك الديون المتراكمة إلى خفض إنفاقها على المستشفيات العامة والتعليم والدعم السلعي، وتدهور الاستثمار في الزراعة المحلية مصدر طعام الشعب، كما تدهورت الصناعة وركد البحث العلمي وتدهورت البنية الأساسية من الطرق والكهرباء .. وأدى هذا كله إلى بطالة عارمة تضخمت بسبب اقتلاع الفلاحين من الأرض التي كانوا يزرعونها بالمحاصيل المحلية لأنها خصصت لزراعة محاصيل للتصدير الخارجي بهدف تسديد الديون. وتسبب إلغاء الدعم الحكومي للسلع الشعبية الأساسية، وتخفيض قيمة العملة المحلية في الارتفاع السريع لأسعار المواد الغذائية.

وكانت النتيجة النهائية لكل هذا انهيار مأساوي في مستويات معيشة فئات من الطبقة المتوسطة الدنيا ألقيت في مستنقع الفقر المتفشي.. ويضيف « روبثام » إلى هذه الأوضاع المأساوية أربعة جرائم أخرى تصر على ارتكابها المؤسسات الدولية هي :

١- محاولة علاج الديون بمزيد من الديون .

٢- استبدال بعض الديون ببيع القطاع العام، بمعنى أنه لكي تسدد دولة ما بعض ديونها تضطر إلى التخلي عن ممتلكات الشعب من الأرض والمؤسسات الصناعية والمالية.

٣- تدمير البيئة : إذ تضطر بعض الدول في نضالها للتخلص من عبء ديونها لحرق غاباتها الطبيعية لكي تنشئ على أرضها الشركات العملاقة مشروعاتها كما حدث في دول أمريكا اللاتينية.

٤- تفضيل النخب الغنية في بلاد العالم الثالث الذين يشتركون مع الأجنبي بنصيب ما في شراء القطاع العام بأسعار بخسة.

كارثة النمور الآسيوية :

حققت أربعة من دول جنوب شرق آسيا هي تايوان وكوريا وماليزيا واندونيسيا نجاحًا اقتصاديًا بدا - لفترة من الزمن - شيئًا مُبهرًا لفت أنظار العالم، وأخذت شعوب كثيرة تتطلع إلى أن تحذو حذوها، ولكن هذا النجاح المبهر لم يستمر طويلًا، إذ تمخض بين عشية وضحاها عن انهيار مفاجئ وكارثة نسفت أسطورة النمور الأربعة. فما الذي حدث في

سيناريو النمور الآسيوية ...؟

باختصار شديد نذكر الحقائق التالية :

١- انحسار هائل لرءوس الأموال الأجنبية.

٢- هبوط مفاجئ في العملات وأسعار البورصات.

٣- تحولت رءوس الأموال الهاربة إلى الدول الصناعية الكبرى مما أدى إلى تدعيم قوة هذه الدول اقتصادياً وماليًا.

٤- اضطرت النمور الآسيوية المجروحة أن تلجأ إلى صندوق النقد بحثاً عن قروض ضخمة فأصر من جانبه على أن تبيع هذه الدول شركاتها وتعيد هيكلة اقتصادها، وهي نفس الروشتة الجهنمية التي يقدمها إلى كل دول العالم الثالث.

٥- عاد رجال المال والأعمال من أوروبا وأمريكا مرة ثانية إلى ساحة النمور المنهكة، لا للاستثمار ولكن - في هذه المرة - لشراء أكبر مؤسساتها الصناعية بأبخث الأسعار.

هذا النزيف الهائل والمفاجئ للثروات من أقصى الشرق إلى الدول الصناعية الكبرى في الغرب قضى تمامًا على فكرة أن حرية التجارة تحقق المساواة بين الأمم. هذه الحقائق جعلت رجل دولة برازيلي شهير يقول : « إن الحرب العالمية الثالث قد بدأت .. إنها حرب صامتة ولكنها لا تقل شراسة .. إنها تدمر البرازيل وأمريكا اللاتينية .. وعملياً كل بلاد العالم الثالث .. أكبر أسلحتها هي الفوائد البنكية، وهو سلاح أكثر خطرًا من القنبلة الذرية ... » .

أمريكا أيضاً مدينة. ولكن ! : يشير « روبثام » في كتابه عن ديون العالم الثالث إلى حقيقة أن أمريكا أيضًا تعانى من عجز مزمن في ميزانها التجاري، بمعنى آخر أنها تستورد أكثر مما تصدر بما قيمته السنوية مائة وخمسون بليون دولار. فإذا لم تضف الحكومة الأمريكية مبلغ ثلاثمائة بليون دولار سنويًّا بالاستدانة من البنوك فإن فقدها للمال بسبب استيرادها الواسع من الخارج يمكن أن يجعلها تركع على ركبتيها في غضون بضعة أشهر، إن لم يكن في خلال أسابيع. ذلك إذا كانت أمريكا مضطرة لأن تسدد ديونها بنفس الطريقة المفروضة على دول العالم الثالث، ولكن هذا لا يحدث فما الذي تفعله أمريكا مما لا تستطيعه الدول المدينة من العالم الثالث ؟

سنرى من إجابة « روبثام » على هذا السؤال أن أمريكا لا تصنع في هذا المجال معجزات ولكن وضعها المتميز في العالم هو الذي يوفر لها الحصانة اللازمة من السقوط فنحن نعرف مركز الدولار العالمي من حيث اعتباره العملة المعيارية التي يقاس عليها قيمة العملات الأخرى، وكل ما تفعله أمريكا أنها تصك أطنانًا من الدولارات الورقية وفى مقابل ذلك تفتح أمامها ثروات العالم بلا عوائق، والتحليل الحقيقي لهذا الوضع ينتهي إلى حقيقة أن أمريكا في مقابل عملتها الورقية تحصل على سلع وخدمات هائلة من العالم الخارجي ولا تستطيع دول العالم الثالث أن تصك دولارات ورقية وإلا ارتكبت بذلك جريمة التزوير .. كذلك تستخدم أمريكا (الدين العام) لتغطية العجز في ميزانها التجاري. ولا يستطيع صندوق النقد الدولي أن يفرض عليها تغيير أو هيكلة نظامها الاقتصادي وفق وصفته المعهودة لكي تكون مؤهلة للاقتراض كما يفعل مع الدول المدينة في العالم الثالث، وإنما يقرضها كما تقرضها البنوك الأمريكية بلا قيود فهي تستطيع أن تستدين عندما تريد وتستطيع أن تؤجل دفع ديونها كما تشتهي ويبقى اقتصادها في إطار السيطرة وتظل حريتها السياسية بلا مساس من أي تدخل أجنبي .. وهذا ما لا تستطيعه أي دولة أخرى في العالم الثالث.

عدم شرعية ديون العالم الثالث :

تبلغ ديون العالم الثالث ٢,٣ تريليون دولار، ومعنى هذا أن هذه الدول مدينة بسلع ومنتجات تساوى في قيمتها هذا المبلغ المذكور لدول أخرى في هذا العالم هي الدول الغنية الدائنة.. ولكن البحث المتأني لهذه العلاقة غير المتكافئة تكشف لنا عن حقيقة هامة مفادها أن الدول المدينة قد قامت بتسليم الدول الدائنة سلع ومواد من ثرواتها الوطنية بما تزيد قيمته عن هذا الدين أضعافًا مضاعفة، وإلى جانب هذا النزيف من الثروة الوطنية اضطرت إلى التخلي عن كثير من الأراضي والصناعات الرئيسية وممتلكات القطاع العام. تم بيعها – قهرًا – بأبخث الأسعار لشركات عملاقة تنتمي إلى الدول الغنية والحقيقة كما تصورها « سوزان جورج » أن ديون العالم الثالث من الناحية العملية قد تم تسديدها بأكملها وأصبح الشمال هو المدين للجنوب وإن تحدثت أرقام الديون بعكس ذلك.

لذلك يرى « روبثام » أن ديون العالم الثالث ديون غير شرعية وأن هناك مبررات وحجج

قوية تدعّم إلغاء هذه الديون من أساسها وأن إلغاء هذه الديون من أساسها وأن إلغاء هذه الديون ممكن دون أن تترتب عليه أي خسائر لأي من الطرفين : الدائن أو المدين على السواء بل يمكن أن يحقق مصالح مشتركة للجميع، وصفها بالتفصيل في كتابه كما أشار إلى الاستراتيجيات التي يمكن إتباعها من إلغاء هذه الديون .. وهو يذكرنا دائماً بأن هذه الديون (في التحليل النهائي) ليست أكثر من أرقام في دفاتر البنوك الدولية ...!

وينصحنا « روبثام » ألا نصدق صيحات بعض الكتاب الذين يزعمون بأن ديون العالم الثالث تهدد النظام المالي العالمي، ولا مقولة أن البنوك تريد تسديد هذه الديون، بل تحتاج البنوك إلى مزيد من المقترضين ومزيد من الديون لأن هذا هو الأساس في خلق النقود وضخّها في الاقتصاد العالمي، ولأن تصاعد هذه الديون وبقاءها معلقة في رقبة المدينين هو الوضع الأمثل لحركة الاقتصاد العالمي وازدهاره ...

ويلفت نظرنا إلى حقيقة هامة وهي أن قدرًا من تدخل الدول ضروري ومطلوب لحماية الاقتصاد الوطني من غوائل العولمة الزاحفة، ويرى أن إلغاء الديون الخارجية ممكن إذا عولجت مشكلات العولمة بالقوانين المحلية ... كما يرى أن حرية التجارة لم تعد مجرد فكرة بل دينًا وثنيًا يتعبد به كثير من الناس، ويريدون فرضه على كل شعوب العالم لتكريس القهر والاستغلال ...

والخلاصة فيما يرى « روبثام » هي :

أن دراسة نظام التمويل الحديث تؤكد أن إلغاء ديون العالم الثالث أصبحت مبررة بدرجة أكبر مما كان يُنظر إليها في الماضي القريب، فالملف التاريخي والتحليل المالي يؤكد أن طبيعة ديون العالم الثالث تفتقر إلى الشرعية، وأنها لا تمثل خطرًا على الاقتصاد العالمي، وأنها ليست – كما يدعى بعض الخبراء – نتاجًا ولا مقياسًا لعدم أهلية البلاد المدينة ولا لفساد بها بقدر ما هي تعبير عن الفشل الذريع للمؤسسات الاقتصادية الدولية، وأن الدعوة السائدة الآن في كتابات المصلحين الاقتصاديين الداعية إلى إلغاء هذه الديون هي دعوة للاعتراف بفشل هذه المؤسسات في سياساتها وتوجيهاتها.

وينبه « روبثام » إلى : أنه رغم أن ديون العالم الثالث قد أصبحت بلا سند شرعي إلا أنه

لابد من تآزر الجهود الدولية لإلغائها.

ويرى أن استمرار وجودها والآثار المدمرة التي تترتب عليها رغم الجهود الاقتصادية التي بذلتها دول العالم الثالث هو أمر غير مبرر اقتصاديًا أو أخلاقيًا أو إنسانيًا ...

* * *

المصادر والمراجع

1- Archer, Jules. The Plot to Seize the White House Sky horse Publishing. 1973, reprinted 2007.

2-Bakan, Joel. Childhood Under Siege: How Big Business Targets Children. Canada)Penguin(, US)Free Press, Simon and Schuster(and UK)The Bodley Head, Random House.2011.

3-Bakan, Joel. The Corporation: The Pathological Pursuit of Profit and Power. Free Press, 2004.

4-Black, Edwin. BM and the Holocaust. United States: Crown Books, 2001.

5-Brown, Ellen Hodgson. Web of Debt: The Shocking Truth About Our Money System and How We Can Break Free. Baton Rouge: Louisiana Third Millennium Press, 2007.

6-Cartels In Action]electronic resource:[Case Studies in International Business Diplomacy / by George W. Stocking and Myron W. Watkins with the assistance of Alfred E. Kahn and Gertrude Oxenfeldt. Kraus Reprint Co., 1975.

7-Even, Louis. The Money Myth Exploded, The Financial Enigma Resolved a Debt-Money System)an article published 12 Oct. (2010

8-Farago, Ladislas. The Game of The Foxes .New York: D. McKay Co, 1972.

9-Flynn, John T. God's Gold: The Story of Rockefeller and His Times. Harcourt, Brace, 1932.

10-Goulden, Joseph C. The Money Givers: An Examination of the Myths and Realities of Foundation Philanthropy in America. New York: Random House, 1971.

11-Griffin, G. Edward .The Creature From Jekyll Island : A Second Griffin s Look At The Federal Reserve System : Westlake Village, CA: American Media, 1995.

12-Griffin, G. Edward, World Without Cancer: the Story of Vitamin B17.

Westlake Village, CA: American Media, 1997.

13-The IMF, World Bank and Africa: Report of a Conference on 'The impact of the IMF and World Bank policies on the People of Africa' held at City University, London, on 7th11-th September, 1987.

14-Lundberg, Ferdinand. The Rich and the Super-Rich: A Study in the Power of Money Today. New York: Lyle Stuart, 1968.

15-Meltzer Report: Statement of Allan H. Meltzer on the Report on the International Financial Institution Advisory. U.S. Government Printing Office, 2000.

16-Onimodo, Bade. The IMF, World Bank, and the African Debt: The Social and Political Impact. London: Zed Books, 1989.

17-Onimodo, Bade. Imperiialism and Underdevelopment in Nigeria: The Dialictics of Mass Media. London: Zed Books, 1983,

18-Onimodo, Bade. Political Economy of the African Crisis. London: Zed Books, 1988.

19-Rowbotham, Michael. Death Grip: a Study of Modern Money, Debt Bondage and Devastating Economy. London: jon Carpenter, 1998.

20-Rowbotham, Michael. Goodbye America: ! Globalization, Debt and the Dollar Empire. London: Jon Carpenter, 2000.

21-US General Education Board. Malty National Monitor, Occasional Paper no.1. 1904.

22-US Senate Committee on Banking, Housing and Urban Affairs, March 9, 2000.

ـ محمد يوسف عدس: الشركات فى سباقها الوحشى إلى الربح و السلطة (دراسة منشورة بمجلة وجهات نظر، عدد يونية ٢٠٠٥) .

ملاحظة : الاستشهادات المرجعية بالنسبة للمجلات غير العربية مشار إليها فى سياقاتها بالنص

* * *

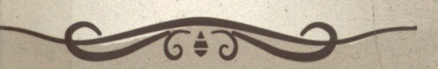
نَهْبُ الفُقَراء

الإنسان في عالم التكتلات الاحتكارية



هذا الكتاب

مؤلف هذا الكتاب فدائي نذر نفسه في هذه الملحمة المعاصرة من أَجْل مزيد من ترقية الإنسان وتقديم الحقيقة .. ومعركته في هذا الكتاب ضد ما يشهده الاقتصاد العالمي الآن من سطوة التكتلات الاحتكارية التي تُسمَّى "الكارتلات" ، والتي يقبض أصحابها من ملاك الشركات الكبرى على ناصية المال والاقتصاد والسياسة في كل أنحاء العالم . ويتتبع المؤلِّف بعض مظاهر الجريمة والطغيان التي تُمارسه هذه الاحتكارات ضد الإنسانية ، وخصوصًا في مجالات صناعة الدواء ومُمَارسات المؤسسات التي تُسمِّي نفسها خيرية بينما هي غطاء للسيطرة وتمرير سطوة رأس المال وتجميل الوجه القبيح للرأسمالية المعاصرة .. ومن النماذج التي يُبرزها المؤلف في هذا الكتاب "مهزلة علاج مرضى السرطان " ، الذي ظهرت له علاجات رخيصة وفعَّالة وغير مؤذية للمرضى ، ولكن شركات الأدوية تحارب ظهورها وتدمر العلماء الذين اخترعوها ، إمَّا باستصدار تشريعات لتحريم هذه الأدوية البديلة ، وإمَّا بشراء براءات الاختراع من أصحابها ثم إخفاء هذه الاختراعات.. وسوف يكتشف الضمير الإنساني في المستقبل نضال المؤلف في مواجهة الأخطاء الكبرى للرأسمالية الاحتكارية وضلالات العقل البشري .. (من تقديم الكتاب)







القاهرة : الأزهر - ٧ حارة الصوافرة أمام جامع الأزهر
تليفون و فاكس: ٢٥٩٢٠٠٧٨ (٢٠٢+) FB/Emambokhary.com
جوال: ٠١٢٢٢٣٦٧٦٧٩٧ Email : Info@Emambokhary.com
www.Emambokhary.com